عمادة الدّراسات العليا

جامعة القدس

# رؤية أهمّ الأحزاب اليمينيّة الإسرائيليّة للتّسوية السّياسيّة مع الفلسطينيّين (2000-2017)

عدنان محمّد يوسف الأفندي

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1439 هـ – 2018م

# رؤية أهمّ الأحزاب اليمينيّة الإسرائيليّة للتّسوية السّياسيّة مع الفلسطينيّين

# (2000-2017)


**إعداد:**

**عدنان محمّد يوسف الأفندي**

**بكالوريوس علوم الاجتماعية والإنسانية – جامعة المفتوحة-رعانانا**

**المشرف: د. زياد عيّاد**


**قدّمت هذه الرّسالة استكمالًا لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في الدّراسات الإسرائيليّة – معهد الدّراسات الإقليميّة – كلّيّة الدّراسات العليا – جامعة القدس.**

**1439هـ - 2018م**

**جامعة القدس**

**عمادة الدراسات العليا**

**الدّراسات الإسرائيليّة**

**إجازة الرّسالة**

# رؤية أهمّ الأحزاب اليمينيّة الإسرائيليّة للتّسوية السّياسيّة مع الفلسطينيّين (2000-2017)

**اسم الطّالب: عدنان محمد يوسف الأفندي**

**الرّقم الجامعيّ: 21512779**

**المشرف: د. زياد عيّاد.**

نُوقشت هذه الرّسالة وأُجيزت بتاريخ: 2018/5/6من لجنة المناقشة المُدرَجة أسماؤُهم وتواقيعُهم:

| | | |
|---|---|---|
| 1. رئيس اللّجنة المناقشة: | د. زياد عيّاد | التّوقيع: |
| 2. مُمتحِنًا داخليًّا: | د.عزمي أبو السعود | التّوقيع: |
| 3. مُمتحِنًا خارجيًّا: | د. عماد البشتاوي | التّوقيع: |

القدس- فلسطين

1439هـ -2018م

## الإهداء

إلى مَن علّمني النّجاح والصّبر، إلى مَن أفتقده في مواجهة الصّعاب إلى

أبي رحمه الله

إلى مَن بِبِرِها إلهُ الكون أوصاني، ورضاها سرّ توفيقي، وبصدق دعائها تنفرج كروبي وأحزاني،

إلى أمي

إلى الّذين أسكنتهم في سويداء قلبي إلى الّذين اشتدّ بهم أزري إلى

إخوتي وأخواتي.

إلى مَن ساندتني وكانت لي نِعمَ الرّفيق إلى مَن في رحلتي رافقتني على طول الطّريق إلى

زوجتي أمّ الوليد

الى مهجة قلبي ابنائي سلمى و وليد

إلى الباحثين عن الحرّيّة إلى من قاسموني الألم والمعاناة وكانوا لي نعم الأخ والرّفيق إلى مَن تعلّمنا معًا الصّبر ومواجهة السّجّان إلى أسرانا وأسيراتنا في سجون الاحتلال الإسرائيليّ

إلى ذرات تراب فلسطين أهدي هذا العمل المتواضع

الطالب: عدنان الأفندي

## الإقرار

أقرّ أنا مُعدّ الرّسالة بأنّها قدّمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنّها نتيجة أبحاثي الخاصّة باستثناء ما تمّ الإشارة لهُ حيثما ورد، وأنّ هذه الرّسالة، أو أيّ جزء منها، لم يقدّم لنيل درجة عليا لأيّ جامعة أو معهد آخر.

التّوقيع:

الاسم: عدنان محمد يوسف الافندي

التّاريخ: 6/ 5 / 2018 م

## الشّكر والتّقدير

الحمد والشّكر لله أوّلًا وأخيرًا، فهو أهل الثّناء، والحمد لله كما يليق بجلاله وعظيم سلطانه، أحمده سبحانه، والصّلاة والسّلام على حبيبه ومصطفاه معلّم النّاس الخير سيّدنا محمّد عليه أفضل الصّلاة والتّسليم، إذ وفقني لإتمام هذه الرّسالة.

إنّ هذه الرّسالة لم تصل إلى ما وصلت إليه إلّا بفضل الله سبحانه وتعالى أولًا، وبمساعدة أصحاب العلم وأصحاب العقول الّذين علّموني، ووقفوا بجانبي إلى أن وصلتُ هنا، فإنّني أجد لزامًا عليّ أن أسند الفضل إلى أهله وفاءً وعرفانا، وأتقدّم بالشّكر إلى كلّ مَن كان سببًا في إتمام هذه الرّسالة، فمن لا يشكر النّاس لا يشكر الله.

إلى جامعتي الحبيبة جامعة القدس جامعة الشّموخ والصّمود جامعة الشّهداء الّتي احتضنتني في صرحها العلميّ الكبير، فالشّكر الموصول لرئيسها ولعمادة الدّراسات العليا ولعمادة كلّيّة الآداب ولأعضاء الهيئة التّدريسيّة كافّة في دائرة العلوم السّياسيّة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أقدّم شكري وتقديري وامتناني إلى أستاذي المشرف على هذه الرّسالة الدّكتور زياد عيّاد صاحب العطاء، الّذي لم يتقاعس لو لحظة عن تقديم النّصح والمساعدة.

**الملّخص:**

هدفت هذه الدّراسة إلى معرفة التّوجّهات السّياسيّة والعقائديّة للأحزاب اليمينيّة الإسرائيليّة تجاه الشّعب الفلسطينيّ وأرض فلسطين، وتحليل وتوضيح رؤية الأحزاب اليمينيّة الإسرائيليّة تجاه إنهاء الصّراع وحلّ القضيّة الفلسطينيّة، ودراسة تداعيات رؤية الأحزاب اليمينيّة لإنهاء الصّراع على الحقوق الفلسطينية، ومعرفة توجّهات النّخب والقيادات الإسرائيليّة الّتي تتزعّم هذه الأحزاب خلال الفترة المقبلة.

ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدّراسة المنهج التّاريخيّ ومنهج تحليل المضمون ومنهج تحليل النّظم السّياسيّة والمنهج الوصفيّ التّحليليّ، وتناولت عدّة مواضيع، كان أبرزها:

المبحث الأوّل: جذور الفكر اليمينيّ الإسرائيليّ، وتطوّر الأحزاب اليمينيّة الإسرائيليّة، والمحدّدات الدّينيّة والعَقائديّة لهذه الأحزاب، ثمّ رؤية حزب اللّيكود للتّسوية السّياسيّة مع الفلسطينيّين خاصّة رؤية إرئييل شارون وبنيامين نتنياهو للتّسوية السّياسيّة، واستعرضت الدّراسة أبرز مشاريع التّسوية الإسرائيليّة، ثمّ رؤية الأحزاب اليمينيّة للتّسوية السّياسيّة، وانعكاس ذلك على عمليّة السّلام والحقوق الفلسطينيّة وعلى إسرائيل كدولة ومجتمع.

وقد توصّلت الدّراسة، الى أنّ اليمين الإسرائيليّ في المجتمع الإسرائيليّ بالنّسبة للموقف من قضيّة الأرض والشّعب الفلسطينيّ، وينطلق اليمين من رفض طرح أو فكرة عودة شبر واحد من الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، وأنّ الجذور التّاريخيّة للفكر اليمينيّ الإسرائيليّ تستند على الصّهيونيّة، الّتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالصّيغة المعهودة الشّاملة الّتي اتّفقت عليها التّيارات الصّهيونيّة، مثل الإثنيّة الدّينيّة والإثنيّة العلمانيّة والمسيحيّة والعمّاليّة، سواء أكان أتباع هذه التّيارات توطينيّين أم استيطانيّين.

اليمين الإسرائيليّ هو عبارة عن معسكر سياسيّ، أيديولوجيّته الأساسيّة هي القوميّة اليهوديّة الّتي يتمّ تحقيقها في دولة إسرائيل بواسطة الصّهيونيّة، واتّضح أنّ موقف حزب اللّيكود من تسوية الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ وعمليّة السّلام تتمثّل في معارضة الانسحاب من الأراضي العربيّة، وبخصوص موقف الجمهور الإسرائيليّ من عمليّة التّسوية، نجد أنّ نسبة الإسرائيليّين الّذين لا يوافقون على مسألة إخلاء المستوطنات تصل الى 43%.

أظهرت الدّراسة أنّ الرّؤية السّياسيّة للأحزاب اليمينيّة عامّة تتمثّل بالرّفض واذا كانت هناك موافقة فهي مشروطة أي تفريغها من محتواها الحقيقي، هذا الأمر يشكّل ضربة قويّة للمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ في إطار سعيه للتّحرّر من الاحتلال، وبناء الدّولة الفلسطينيّة المستقلّة ذات السّيادة على فلسطين

التّاريخيّة، وحوّل نهج المواطن الفلسطينيّ العادي من باحث عن التّحرّر والحقوق إلى باحث عن العيش بسلام في ظلّ الاحتلال، كذلك أصبح قيام الدّولة متأرجح، الأمر الّذي ينعكس سلبًا على مشاريع التّحرّر كافّة.

لقد أدّى الاحتلال الرّافض لأيّ تسوية تحترم حقوق الشّعب الفلسطينيّ وتطبقّها على أرض الواقع، إلى إحداث حالة من الفوضى الشّاملة في جميع البنى والمؤسّسات والهياكل الرّسميّة القائمة.

## Title: vision of the most important Israeli parties to the political settlement with the Palestinians 2000-2007


## Prepared by: Adnan Mohmmad Yousef Alafandi

## Supervised: Dr. Ziad Aiad


## Abstract:


This study aims at identifying the political and ideological orientations of Israeli right-wing parties towards the Palestinian people and the land of Palestine, analyzing and clarifying the vision of Israeli right-wing parties towards ending the conflict and solving the Palestinian issue, examining the implications of the right-wing parties' vision to end the conflict on Palestinian rights, During the coming period.

In order to achieve these objectives, the study used the historical approach, the content analysis methodology, the political systems analysis methodology and the analytical descriptive approach, and dealt with several topics, the most prominent of which

The first study examines the roots of Israeli right-wing ideology, the evolution of Israeli right-wing parties, the religious and ideological determinants of these parties, and the Likud's vision of a political settlement with the Palestinians, especially Prime Minister Ariel Sharon's vision of a political settlement. And the reflection of the vision of right-wing Israeli parties on the peace process and Palestinian rights and on Israel as a state and society.

The study concluded that the Israeli right in the Israeli society in relation to the situation of the land and the Palestinian people, and the right to reject the idea of the return of an inch of the occupied Palestinian territories, and that the historical roots of Israeli right-wing ideology are based on Zionism, Agreed upon by the currents of Zionism, such as ethnic religious and secular secular, Christian and labor, whether the followers of these currents of localists or settlers.

The study concluded that the Israeli right is a political camp, whose basic ideology is the Jewish nationalism achieved in the State of Israel by Zionism. It turns out that the position of the Likud party on the settlement of the Palestinian-Israeli conflict and the peace process is opposed to the withdrawal from the Arab territories. Of the settlement process, we find that the percentage of Israelis who do not agree on the issue of evacuation of settlements reach 43%.

The study showed that the political vision of the Yemeni parties in general is rejection and conditions. This is a serious blow to the Palestinian national project as part of its quest to liberate itself from occupation and to build an independent and sovereign Palestinian state on historic Palestine. To live in peace under the occupation, as well as become the emergence of a state swing, which reflected negatively on all projects of liberation.

The occupation, which rejects any settlement that respects the rights of the Palestinian people and implements them on the ground, creates a state of total chaos in all the existing structures, institutions and structures. At the same time, the Palestinian people benefit politically from the Central Council and the Palestine Liberation Organization institutions. The possibility of providing power of attorney to the deputies to become the session and this situation after the power of attorney legal or legal, so that the Council can exercise its work and the enactment of many laws that he deems appropriate.

## الفصل الأوّل:

ثمّة مساحة واسعة في الفكر الأمنيّ الإسرائيليّ، خصوصًا تلك الّتي جاء بها ديفيد بن جوريون، أوّل رئيس وزراء للدّولة العبريّة وأحد مؤسّسيها، الّتي استمدّت شرعيّتها السّياسيّة من الأفكار والتّعاليم الّتي نادت بها الدّيانة اليهوديّة والفكر الصّهيونيّ، لذا تنطلق رؤية الأحزاب اليمينيّة الإسرائيليّة لأرض فلسطين من فكرة مؤسس الحركة الصهيونية والدّعوة للاستيلاء على الأرض "تنفيذًا لوعد الرّب" أو من خلال القناعات اليهوديّة الصّهيونيّة، وفي هذا الشّأن تؤدّي الأحزاب السّياسيّة في إسرائيل دورًا مهمًّا في رسم السّياسة العامّة للدّولة، عن طريق توجّهاتها اليمينيّة المتطرّفة إلى جانب مؤسّسات الدّولة الرّسميّة وفي صنع القرار السّياسيّ، خصوصًا فيما يتعلّق بعمليّة السّلام والسّياسة الاستيطانيّة والإجراءات الّتي تتّخذها الحكومة الإسرائيليّة في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة.

تمتدّ جذور الأحزاب الإسرائيليّة إلى ما قبل الإعلان عن قيام الدّولة الإسرائيليّة، حيث ظهرت على شكل حركات ومجموعات في نهاية القرن التّاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتنظّمت في العقد الثّالث بشكل أحزاب مثل "حزب همزراحي" و "حزب عمّال صهيون". واللّافت في الموضوع إلى أنّ هذه الأحزاب قبل الإعلان عن قيام الدّولة كانت أحزابًا مختلفة في الرؤى بحسب المشارب والمصالح والثقافات القادم منها اليهود، تميّزت مفاهيمها ونشاطاتها بالتّناقضات الكثيرة، بسبب افتقارها لأرضيّة طبيعيّة تنمو عليها، فبعضها سعى إلى تحقيق مجتمع اشتراكيّ، وآخر سعى إلى تحقيق مجتمع يمينيّ ليبراليّ، فيما تبنّت الحركة الصّهيونيّة بناء اشتراكيّة كولونياليّة تقوم على تغييب الشّعب الفلسطينيّ، وتوظيف الدّيباجات الاشتراكيّة في تحقيق أهداف الاستيطان الجاري على الأراضي الفلسطينيّة حتّى اللّحظة.

وقد سعى التّيار الدّينيّ القوميّ منذ بداية نشأة دولة إسرائيل إلى الاندماج فيها والإقبال على المشاركة في الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة،على الرغم انه في البداية تحفظ على فكرة الدولة لذلك فشلوا في كتابة دستور إسرائيل لان الدولة يجب ان تقوم بقرار الهي وليس بشري و شكّلت الأحزاب والجماعات المحلّيّة جماعات ضغط داخل الحكومة الإسرائيليّة، لأنّها تشترك بالعقائد الدّينيّة والقوميّة والرّغبة في العمل، وكان أبرزها حزب "المفدال" الّذي شُكّل عام 1956، وكان شريكًا في معظم الحكومات الإسرائيليّة حتّى عام 2008، قبيل اندماج حزب "المفدال" مع "ائتلاف الاتّحاد الوطنيّ"، ليشكلا معًا

البيت اليهوديّ بزعامة "بينت". وقد برز دور هذا التّيار بأعمال عنف، قادها في الضّفّة الغربيّة والقدس كالاقتحامات المتكرّرة للمسجد الأقصى وخطف وقتل الطّفل "أبو خضير".

فالتّيار الدّينيّ القوميّ يسعى إلى العيش وفق الشّريعة اليهوديّة دون إقصاء أنفسهم عن الثّقافة العلمانيّة المعتدلة، وعلى الرّغم من اهتمامهم بالطّابع الدّينيّ اليهوديّ للدّولة، أصبح يُنظر إليهم في إسرائيل كعلمانيّين بداخلهم نزعة دينيّة على عكس التّيار الدّينيّ الحريديّ. وقد استطاعوا من خلال هذه التّركيبة التّأثير على الحياة السّياسيّة والدّينيّة والاجتماعيّة بإسرائيل، فأصبحت الأحزاب الدّينيّة بشقيها شريكًا من الدّرجة الأولى في مؤسّسات السّلطة والمجتمع الإسرائيليّ، وفي بلورة المواقف السّلطويّة والعمليّات الاجتماعيّة، وأضحت ذات تأثير حاسم على الأحداث المركزيّة في إسرائيل وعلى مجرياتها السّياسيّة والدّينيّة، حيث تؤدّي دوراً كبيراً في توجيه السّياسات الاستيطانيّة وخطوات الحكومة الإسرائيليّة تجاه عمليّة السّلام، والحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة والهيمنة على المقدّسات الإسلاميّة باعتبارها مقدّسات يهوديّة، لذلك تسعى هذه الدّراسة لبحث العلاقة ما بين رؤية الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة في إسرائيل وإمكانيّة التّوصّل لتسوية سياسيّة، عبر معرفة رؤية هذه الأحزاب لعمليّة السّلام والتّسوية السّياسيّة.

## مشكلة الدّراسة

تقوم الأحزاب اليمينيّة بدور مهم في الحياة السياسية الإسرائيلية، حتى أنها أصبحت تتحكم في البرنامج السياسي للحكومة الإسرائيلية أثناء السنوات العشرين الماضية، فهي تحدد خط سير الحكومة بشكل يضمن تحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية، بما فيها تعزيز الاستيطان وعدم الدخول في مفاوضات جدية مع منظمة التحرير الفلسطينية للوصول لاتفاق سلام، لذا تحاول هذه الدراسة معرفة توجهات هذه الأحزاب اليمينة وأهدافها ومشاريعها لإنهاء الصراع مع الفلسطينيين، من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس التالي: **ما رؤية الأحزاب اليمينة الإسرائيلية للتسوية السياسية مع الفلسطينيين؟**

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. كيف نشأت الأحزاب اليمينية ؟
2. ما عوامل الاختلاف وعوامل الاتفاق بين الأحزاب اليمينية الإسرائيلية حول كيفية إنهاء الصراع العربي والاسرائيلي؟
3. ما المحددات العقائدية والسياسية للأحزاب اليمينية الإسرائيلية تجاه التسوية؟

4. ما رؤية حزب الليكود للتسوية السياسية مع الفلسطينيين، باعتباره أكبر هذه الأحزاب والحاضنة للأحزاب المتدينة واليمين المتطرف ؟
5. ما رؤية الأحزاب اليمينية الدينية عامّة للتسوية السياسية؟
6. هل رفض التسوية السلمية والدعوة للتطرف والمواجهة في أراضي الضفة الغربية يمنع تلك الأحزاب من استقطاب رجال اليمين الليكودي المتطرف اذ يرى نفسه هناك مما يضعف الاستقطاب للأحزاب الرئيسية واهمها الليكود ؟

## أهداف الدراسة

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

1. معرفة التوجهات السياسية والعقائدية للأحزاب اليمينية الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني وأرض فلسطين من خلال ما طرحته هذه الأحزاب .
2. تحليل وتوضيح رؤية الأحزاب اليمينية الإسرائيلية تجاه إنهاء الصراع وحل القضية الفلسطينية.
3. دراسة تداعيات رؤية الأحزاب اليمينية الإسرائيلية تجاه حل القضية الفلسطينية والحقوق الفلسطينية خلال سنوات 2000-2017 .
4. معرفة توجهات النخب والقيادات الإسرائيلية التي تتزعم هذه الأحزاب خلال الفترة المقبلة خاصة انه يوجد منافسة على رئاسة الوزراء وقيادة الأحزاب .

## أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها:

- توضح رؤية الأحزاب اليمينية الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني والتسوية السياسية.
- توضح عوامل الاتفاق وعوامل الاختلاف بين الأحزاب اليمينية الإسرائيلية تجاه التسوية السياسية.
- تقدم للقارئ العربي والفلسطيني صورة واضحة عن المخططات والمشاريع الإسرائيلية الاستيطانية مثل ضم الضفة الغربية وإسرائيل الكبرى .
- تساعد الباحثين والطلاب المهتمين بموضوع التسوية السياسية والقضية الفلسطينية، على فهم رؤية الأحزاب اليمينية الإسرائيلية للتسوية السياسية.

## منهجية الدراسة

• **المنهج التاريخي:** للتأصيل والبحث عن نشأة وجذور الأحزاب اليمينية في الكيان الصهيوني والظروف والمحطات التاريخية التي صاحبت تلك النشاة ومراحل تطورها والرؤية السياسية للأحزاب تجاه التسوية السياسية .

• **المنهج الوصفي التحليلي:** وهو أسلوب من أساليب التحليل الذي يرتكز على معلومات كافية ودقيقة وموضوعية عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تحليلها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة (دويدري، 2000، ص 185). وسوف تستخدم الدراسة هذا المنهج لوصف وتحليل اتجاهات تلك الأحزاب الإسرائيلية لعملية السلام والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

**منهج تحليل النظم السياسية:** لدراسة وتحليل بيئة النظام السياسي الإسرائيلي والمدخلات والمخرجات، وعوامل تأثير الأحزاب الدينية على صناعة القرار الإسرائيلي، تجاه عملية السلام والعلاقة مع الفلسطينيين.

**منهج تحليل المضمون:** لتحليل البرامج السياسية والانتخابية للأحزاب اليمينية الإسرائيلية، ورؤيتها للتسوية السياسية مع الفلسطينيين، وانعكاس ذلك على الحقوق الوطنية الفلسطينية.

**الاقتراب المؤسسي:** لقياس مستوى المؤسسية بناء على طرح هانتغتون، عالم السياسة الأمريكي، لأربعة معايير عن مؤشرات المؤسسية بالنسبة إلى الأحزاب السياسية هي: القدرة على التكيّف، ودرجة التشعّب والتعقد التنظيمي، والاستقلالية، والتماسك والتجانس (Huntington, 1966: 12- 23). ونحن نستخدم المنهج المؤسسي، بهدف دراسة الأحزاب الإسرائيلية كمؤسسات، ولمعرفة مدى دقة التنظيم فيها، وقدرتها على التعامل مع الواقع.

## حدود الدراسة:

### الحدود الزمنية

تبدأ من سنة 2000، وهي السنة التي شهدت تغيرات دولية واندلعت فيه انتفاضة الأقصى بعد فشل محادثات كامب ديفيد، وتوجه إسرائيل نحو اليمين وصعود الليكود للحكم وبقائه حتى إعداد هذه الدراسة، وتركيز اليمين الإسرائيلي على مفهوم غياب الشريك أو عدم وجوده فيما يتعلق بالتسوية

السياسية، وتبني حكومة الاحتلال سياسة استيطانية تعتمد على تعزيز الاستيطان بالقدس والضفة المحتلة، وتنتهي الحدود الزمنية للدراسة في سنة 2017 الذي شهد تصعيد في الاستيطان وغياب الأفق للتسوية السياسية.

**الحدود المكانية:** تتحدد حدود هذه الدراسة في فلسطين المحتلة بشكل عام وعملية السلام ومدينة القدس، التي تشهد سياسة إسرائيلية ممنهجة من قبل الحكومات الإسرائيلية مدفوعة من الأحزاب الدينية لتهويد المدينة، وتعزيز الاستيطان الديني فيها.

## الدراسات السابقة

اطلع الباحث على مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، نستعرض منها ما يأتي:

**1- دراسة الكاتب (ياعيل باتير): بعنوان "المفهوم الإسرائيلي لعدم وجود شريك في عملية السلام "(نظرة في العقلية السياسية الإسرائيلية) 2012، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.**

هدفت الدراسة إلى نقض مفهوم "عدم وجود شريك فلسطيني لعملية السلام مع اسرائيل، واستبداله بمفهوم أكثر دقه وواقعية ينطلق من مبدأ وجود شريك كهذا.

وتناول الباحث موضوعات عدة، أهمها السلام من أوسلو إلى اتفاق كامب ديفيد، والفترة التي أعقبت كامب ديفيد ومفهوم غياب الشريك وعدم وجوده.

وقد خلُصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: أنه يشكل تطلع الإسرائيليين إلى عملية السلام عنصراً ثابتاً في صفوف الرأي العام في إسرائيل، وبذلك يتوقع من القادة إحراز تقدم في عملية السلام، وأنه قد بات الجانبان على وعي تام بما ستكون عليه الصفقة النهائية التي تقوم على أساس حل الدولتين، وأوصى الباحث باتخاذ خطوة إلى الأمام، ومن الأفضل عدم إقصاء أي شريك داعم لعملية السلام للوصول إلى تسوية شاملة،ولكن هذه الدراسة لم توضح مفهوم اليمين المتطرف ونظرته لعملية السلام ،وموقف ورؤية اهم الأحزاب اليمينية المتطرفة لعملية السلام خاصة حزب الليكود وحزبي البيت اليهودي وإسرائيل بيتنا ،وكيف نشات هذه الأحزاب والأيديولوجية المتطرفة لهذه الأحزاب .

**2- دراسة نبيه بشير "جدلية الديني السياسي في اسرائيل" 2006، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار).** تناولت الدراسة موقف حركة شاس من عملية السلام، بصفتها أحد أهم التيارات الدينية السياسية المركزية في إسرائيل حالياً، وخلُصت الدراسة إلى أنّ حزب "شاس" لا يعترف بالشعب الفلسطيني ووجوده، وبالنتجية لا يعطي زخماً لعملية التسوية السياسية مع الفلسطينيين، كما يربط

عملية التسوية بعدم قتل أي يهودي، لم تطرق هذه الدراسة للقضايا الدينية والمصالح المادية التي تخص جمهور حركة شاس وايلائها اهتماما اقل لقضايا الخارجية والامن .

**3- دراسة محمد سليمان حسن: "الأحزاب الصهيونية وعملية السلام (2001)، رام الله: مكتبة بلدية البيرة العامة.**

هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على العوامل التي أوجدت الحركة الصهيونية كنظرية سياسية وفكرية، والدور الذي أنيط بها والتطورات اللاحقة التي أُدخلت عليها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن ما تسعى إليه إسرائيل هو التنازل عن الأرض مقابل الأمن، وامتيازات أخرى على الصعد الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، كما حدث مع مصر والأردن، فإسرائيل لا تبحث عن عملية سلام مع العرب، بل عن تسوية سياسية يمكن خرقها عندما تقضي الضرورات بذلك، فقد أكدت أحزاب إسرائيل ضرورة الأمن قبل السلام، ومن ثمّ أن ما ستتنازل عنه اسرائيل من أراضٍ هو للعرب أصلاً، فهي لن تخسر شيئاً في حال ضمان أمنها على المستوى الدولي واعتراف العرب بها كدولة في المنطقة،هذه الدراسة تحدثت عن مواقف أحزاب العمل واليكود ولم تتطرق لمواقف حزب البيت اليهودي وإسرائيل بيتنا الذين اصبح لهما التاثير الكبير في مواقف الحكومات الإسرائيلية في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بعملية السلام .

**4- دراسة كاميليا عراف بدر، دراسة بعنوان: "نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الأسرائيلية"، 1985.** هدفت الدراسة إلى محاولة إلقاء نظرة عامة وسريعة على الخريطة السياسية الإسرائيلية، من خلال الأحزاب والحركات السياسية التي تشارك في رسم السياسة العامة الإسرائيلية في المجالين الداخلي والخارجي ومواقف الأحزاب ازاء القضية الفلسطينية. وخلُصت الدراسة إلى أنه لم يطرأ أي تغيّر إيجابي واضح على خريطة الأحزاب الإسرائيلية بما يعزز عملية التسوية السياسية مع الفلسطينيين عن طريق أدوات فعل ضاغطة تجاه المجتمع الاسرائيلي، منها نبذ العنف والطائفية تجاه الفلسطينيين القاطنين تحت السيادة الإسرائيلية،هذه الدراسة لم تتحدث عن تداعيات وتاثيرات رؤية الأحزاب اليمينية الإسرائيلية على الحقوق الفلسطينية .

**5- دراسة نرمين غوانمة، "حزب الليكود ودوره في السياسة الأسرائيلية"، (2002)،** هدفت إلى دراسة تكتل الليكود في إسرائيل ودوره في السياسة الإسرائيلية منذ صعوده ووصوله إلى الحكم سنة 1977. وقد خلُصت الدراسة إلى أن وصول الليكود إلى السلطة يرجع إلى ظروف بيئية داخلية وخارجية أسهمت في صعود الليكود. وأن إسرائيل والسلام لا يلتقيان، لكنهما يتفاعلان سلباً وإيجاباً ولا يتطابقان، لأنّ إسرائيل هي قاعدة استعمارية عدوانية، والسلام في مفهوم التكتل وأحزاب اليمين واليسار يتمحور حول السلام الإسرائيلي بمفهومه الدقيق القائم على أمن إسرائيل بالدرجة الأولى،

وذلك بعدم التنازل عن الأرض المحتلة وتعزيز الاستيطان، وعدم قيام الدولة الفلسطينية والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني،هذه الدراسة ركزت على حزب الليكود بشكل كبير ولم تتطرق لموقف الأحزاب اليمينية الإسرائيلية الأخرى التي أصبحت جزء أساسي في اتخاذ القرارات السياسية من خلال مشاركتها بشكل واضح في الحكومات المختلفة في إسرائيل .

## مصطلحات الدراسة

**الأحزاب الدينية:** تعرّف الأحزاب الدينية بأنها الأحزاب التي تسعى للوصول إلى السلطة عن طريق المشاركة بالانتخابات، وتهدف إلى إقامة دولة دينية يكون حكامها من رجال الدين، وتحكم بواسطة التشريع الإلهي والكتب المقدسة وتلتزم بالمعايير الدينية (الشرعة، وبركات، 2006، ص 192).

وتصنّف الأحزاب الدينية وفقاً لدرجة الالتزام الأيديولوجي إلى نوعين هما (المنوفي، 1987، ص195):

**أحزاب أيديولوجية:** وهي التي تتمسك ببرنامج أيديولوجي معين، تسعى لتطبيقه، سواء كانت في السلطة أو في المعارضة.

**أحزاب برجماتية:** وهي تتمتع بمرونة عالية، ولا تضع الأولوية في برامجها لتطبيق الأفكار الأيديولوجية، بل تهدف إلى المساومة والوصول إلى السلطة عبر اتباع مبدأ التجربة والخطأ.

**الأحزاب الصهيونية الدينية:** هي الأحزاب التي تعترف بالحركة الصهيونية، وتتسم بالخروج على الفكرة التي آمن بها اليهود عامّة، والداعية إلى انتظار "المسيح المخلص"، بهدف قيادة اليهود نحو فلسطين لإقامة "مملكة إسرائيل"، وبالإيمان بفكرة الحركة الصهيونية الداعية إلى عدم انتظار "المسيح" والاعتماد على عمل اليهود أنفسهم، بهدف "العودة" إلى فلسطين لإقامة الدولة (الشرعة، وبركات، 2006: 254).

**الحركة الصهيونية:** الصهيونية كلمة مشتقة من "صهيون"، وهي كلمة عبرية موجودة في الكتاب المقدس، وتشير إلى أحد أسماء القدس(Engel,2009,p1)، حيث تطمع الصهيونية إلى أن تشيّد فيها هيكل سليمان. وفي الاصطلاح فإن الصهيونية هي الدعوة إلى استرداد اليهود لما يعتبرونه وطن آبائهم وأجدادهم، وبناء مجتمع وثقافة ودولة، حيث استغلت الحركة الصهيونية العقيدة الدينية اليهودية لكي تطالب بالحق التاريخي في فلسطين، وقد اتخذه دعاتها حجة للمناداة بالقومية اليهودية وسنداً للمطالبة بتحقيق الوعد الإلهي في أرض فلسطين. والصهيونية بهذا المعنى هي المرادف العملي للقومية اليهودية. وخلافاً للدعوات القومية التي ظهرت في أروبا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فإنّ الصهيونية تعتمد على قراءة انتقائية خاصة لتاريخ اليهود

ولتاريخ الوطن، وتدعوهم إلى التجمع فيه، وهو فلسطين الذي تطلق عليه اسم "أرض إسرائيل"، وبهذه الانتقائية تقدم قراءتها الخاصة "للآخر" غير اليهودي. (الأغا، 2013، ص 19)

وبدأت الأيديولوجية الصهيونية كحركة للأقليات اليهودية، رغم أنها استندت في الأساس على فكرة أنّ اليهود يشكلون شعباً يحق له قانوناً العودة إلى فلسطين كوطن شرعي بغية إقامة "دولة قومية"(Taylor, 1974: 47). و"الصهيونية هي الإطار العام للشعب اليهودي، الذي أقيم لأجل تحقيق الطموحات القومية للشعب اليهودي وإقامة دولته، وإيجاد حل قانوني سياسي لمشكلة اليهود عبر توطينهم في فلسطين" (درون، 1983: 80). وأول من استخدم هذا المصطلح اليهودي نتان بيرنبوم مقتبساً المصطلح من كلمة "صهيون"، للإشارة إلى الحركة التي تؤيد استيطان اليهود في فلسطين (منصور، 2009، ص 292).

**الصهيونية الدينية:** "حركة صهيونية دينية معارضة للتيار العلماني. تحولت هذه الحركة إلى حزب سياسي باسم "همزراحي" عام 1902، واتخذ الحزب شعاراً له: (أرض إسرائيل لشعب إسرائيل بموجب شريعة إسرائيل)، وأيضاً شعار (التوراة والعمل)، أي الإيمان والعمل. ومن بين الآراء الأخرى التي نادى بها الحزب: اليهود أمة مميزة عن بقية الأمم، وذلك يعود إلى أن الله بنفسه أوجدها، فهي تخص الله، وأن اتحاد الكيان اليهودي الحقيقي يكون فقط بتوجيه الفكر اليهودي نحو التوراة وفلسطين، باعتبارهما ركنين مهمين للغاية في تاريخ والشعب اليهودي وحياته" (منصور، 2009، ص 292–293).

**الأرثوذكسية:** الأرثوذكسية ذات أصل يوناني، ومعناها العقيدة القويمة أو الملتزمة أو المستقيمة. تقوم الأيديولوجية الأرثوذكسية على أساس الإيمان بالتمسك بكل ما هو موجود في أوامر الدين اليهودي القديم وتعاليمه، واستعملت لأول مرة في الأدب الديني اليهودي عام 1795 على يد الإصلاحيين، ويعد التيار الأرثوذكسي التيار المركزي الأكبر بين التيارات اليهودية في العالم والأوسع انتشاراً. ويضم في صفوفه الجماعات المتدينة الوطنية اليهودية، والجماعات الأكثر تزمتاً وتشدداً بما له علاقة بأصول الديانة اليهودية، وفي مقدمة هؤلاء" الحريديم" أي المتشددون دينياً واجتماعياً (منصور، 2009، ص 525).

**الأيديولوجية:** علم الأفكار، أدخل هذا المصطلح ديستوت دي تراس في أوائل القرن التاسع للدلالة على علم الأفكار الذي يدرس أصلها وقوانين تطورها ودرجة صحتها ومجال تطبيقها، وبمعنى قريب من ذلك استخدم المصطلح ماركس وإنجلز، فقصدا فيه الوعي الزائف المشروط أساسه بمصالح طبقية معينة. وفي الأدبيات الغربية كثيراً ما تدل الأيديولوجيا على الموقف المذهبي المتحيز الذي ينطلق من الاعتبارات السياسية أو الطبقية أو الطائفية أو الإثنية، وذلك في مقابل الرؤية العلمية الموضوعية

(يفريمونا، سلوم، 1992، ص 207). كما أنها النظرة الشاملة إلى الفرد عن طبيعة هذا العالم وكيف يعمل، ومثال على الأيديولوجيا هي السياسة التي تنتهجها حكومة أو حزب يسعي لتحقيق أهدافه (الدجاني، 2001: 58).

**الهالاخاه (الشريعة اليهودية):** "يطلق هذا الاسم على الجزء الخاص بالحياة العملية للإنسان في الديانة اليهودية، والذي يحدد المحرمات والمحللات، وما هو واجب وما هو غير واجب، وتحتل "الهالاخاه" مكانة مميزة في التوراة المكتوبة، كما تحتل مكانة أساسية في التوراة الشفهية (التلمود)، ويهتم الأدب التلمودي الرباني في معظمه بأمور "الهالاخاه"، وتعالج "الهالاخاه" العلاقات بين فرد وآخر، وبين الفرد والجماعة، وبين جماعة وأخرى، وبين بني إسرائيل وباقي الشعوب، وبين باقي الشعوب بعضها بعضاً" (الشامي، 2003، ص 106).

**الماشيح أو المسيا:** (ومعناها المسيح)، "في الإيمان اليهودي هو إنسان مثالي من نسل الملك داود (النبي داود في الإسلام)، والذي يخلص الشعب اليهودي من ويلاته عند نهاية التاريخ. والأحداث المتوقعة عند وصول الماشيح حسب الإيمان اليهودي تشابه أحداث يوم القيامة في الإسلام والمسيحية، وتتشابه النبوءات التي يعتقد اليهود بتحققها مع بعض الأحداث المتوقع حصولها بعد قيام القائم المهدي في الإسلام، وكذلك بعض صفاته في أنه الشخص المثالي الذي يترقبه العالم بأسره" (المسيري، 1975، ص 353).

**تناخ (العهد القديم):** هو اختصار لأسفار العهد القديم ويفسر بكلمات: توراة، أنبياء، مكتوبات، وهو النبع الذي استقوا منه الشرائع والأحكام، وتضم التوراة خمسة أسفار وهي: التكوين، والخروج، واللاويين، والعدد، والتثنية. أما الأنبياء الأوائل والمتأخرون "فهي ثمانية أسفار: يشوع، والقضاة، وصموئيل، وملوك، وأشعياء، وأرميا، وحزقيال، والاثنا عشر سفراً للأنبياء والصغار التي تعد سفراً واحداً. أما "المكتوبات" فتضم ستة أسفار: مزامير، وأمثال، ودانيال، وعزرا، ونحميا (ويعدان سفرًا واحداً)، وأخبار الأيام، واللفائف الخمس: (نشيد الأنشاد، روث، مراثي أرميا، والجامعة، واستير). وبعد أن تم تجميع أسفار العهد القديمة أطلق عليها الأسفار القديمة، لتمييزها عن الأسفار الخارجية التي لم يضمها العهد القديم (الشامي، 2003، ص 309).

**اليهود:** "كلمة "يهودي" كانت تشير إلى الشخص الذي يعتنق اليهودية، وقد ظهرت بعد الكلمتين الأخريين "عبراني" و "يسرائيلي" أو عضو "جماعة يسرائيل"، و"يهودي" كلمة عبرية مشتقة من يهودا، وهو اسم أحد أبناء يعقوب، والذي سميت به إحدى قبائل العبرانيين الاثنتي عشرة، والاسم مشتق من الاسم السامي القديم "ودي" التي تفيد الإقرار والجزاء، واكتسبت هذه المادة معنى الاعتراف بالجميل،

فكلمة "يهوه" تعني الرب "ودي" تعني الشكر ومنهما " يهودي"، وقد عرف الشرع اليهودي بأنه من ولد لأم يهودية وتهود حسب الشريعة اليهودية (المسيري، 2003، ص 161).

**التوراة:** "يشير هذا المفهوم الموجز إلى أسفار التوراة الخمسة وتسمى "التوراة المكتوبة"، وتعتقد المرويات اليهودية أن هذه التوراة أُنزلت على موسى كتابة في جبل سيناء، ونزلت معها تفاسير التوراة ووصاياها شفاهة، وتشتمل التوراة بهذا الشكل على مجمل الثقافة اليهودية سواء صراحة أو بالإشارة. ويشير مفهوم "توراة" الواسع إلى مجمل الثقافة اليهودية. ويفترض حكماء "القبالاه" أن "التوراة الخفية" (القبالاه) موجودة كلها في التوراة" (الشامي، 2003، ص 305).

**دار الحاخامية:** هي مؤسسة شبه حكومية معترف بها من قبل الحكومة الإسرائيلية، وتمتد سلطتها إلى نواحٍ عديدة من حياة السكان اليهود. ويتكون مجلس الحاخامين من 10 أشخاص نصفهم من اليهود الشرقيين، والنصف الآخر من اليهود الغربيين، ولكل مجموعة رئيس يسمى الحاخام الأكبر، ويتم انتخابهم كل خمس سنوات، وتمثل دار الحاخامية المحكمة العليا للاستئناف للقرارات الصادرة عن المحاكم الدينية، وتتولى دار الحاخامية مسألة تقرير من هو اليهودي، وبالنتيجة لها دور كبير في مجال تقرير حقوق المواطنة والجنسية إضافة إلى الأمور الدينية (الشرعة، بركات، 2006، ص 256).

**الأصولية:** تعرف الأصولية اليهودية في إسرائيل على المعتقد بأنها: الأرثوذكسية اليهودية القائمة على التلمود البابلي، إذ يعتقد الأصوليون اليهود بأن التوراة نفسها ليست حجة إن لم تفسر بالتلمود، ويمكن فهم أهمية الأصولية في إسرائيل فقط في سياق الكيان اليهودي الإسرائيلي، وكجزء من مساهمة الدين اليهودي في الانقسامات المجتمعية الداخلية، سياسياً واجتماعياً ومدى تأثير الأصولية اليهودية بدرجات متفاوتة، سامحة لهم بالحصول على قوة سياسية في إسرائيل أكبر كثيراً مما قد تؤهلهم له نسبتهم السكانية (شاحاك، ميزفينسكي، 2003، ص 21).

**اليمين الإسرائيلي:** يعني مصطلح اليمين الإسرائيلي كل القوى والأحزاب السياسية الإسرائيلية التي تستمد أفكارها السياسية من تعاليم الديانة اليهودية، ويندرج تحت هذا المصطلح حزب الليكود، الذي يحتل موقع متقدم على الخريطة السياسية الإسرائيلية، رغم أنه يصنف كيمين وسط، إلا أنه يعتبر من أحزاب اليمين.

وفي الوقت الحالي يمكن تصنيف اليمين الإسرائيلي إلى ثلاثة أحزاب، هي: حزب الليكود الحاكم برئاسة نتنياهو، الواقع في وسط الخريطة الحزبية، وحزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة ليبرمان، الواقع على

يمين الليكود، وحزب الاتحاد الوطني (المفدال) الواقع في أقصى اليمين الإسرائيلي. (الرفاتي،2013، ص18) الذي اندمج مع ائتلاف الاتحاد الوطني ليشكلا البيت اليهودي بزعامة نفتالي بينت.

**التسوية السياسية:** التسوية السياسية بمفهومها العام هي اتفاقية مبدئية للأطراف المتنازعة، فهي تحدد الشروط التي سيُحل النزاع على أساسها، وتعد قاعدة للتحكيم (الدجاني، 2001، ص 59). وليس شرطاً أن تكون التسوية "عادلة أو حلاً وسطا". إذ أنها تعكس حالة موازين القوى وحالات الانتصار أو الهزيمة، والضغوط الداخلية أو الخارجية، كما أن التسوية ليست بالضرورة حلاً دائماً، فقد تلجأ إليها القوى المتصارعة لأخذ فترة من الوقت (الرفاتي، 2013، ص16).

## تقسيم الدراسة

**الفصل الثاني: الأسس الفكرية والأيديولوجية للأحزاب اليمينية الإسرائيلية تجاه التسوية السياسية**

المبحث الأول: جذور الفكر اليميني الإسرائيلي.

المبحث الثاني: تطور الأحزاب اليمينية الإسرائيلية.

المبحث الثالث: عوامل الاختلاف والاتفاق بين الأحزاب اليمينية الإسرائيلية حول التسوية السياسية.

**الفصل الثالث: محددات الأحزاب اليمينية الإسرائيلية للتسوية السياسية**

المبحث الأول: المحددات الدينية والعقائدية.

المبحث الثاني: المحددات السياسية.

المبحث الثالث: محددات التطرف الديني.

**الفصل الرابع: رؤية حزب الليكود للتسوية السياسية مع الفلسطينيين**

المبحث الأول: رؤية شارون للتسوية السياسية.

المبحث الثاني: رؤية بنيامين نتنياهو للتسوية السياسية.

المبحث الثالث: أبرز مشاريع التسوية الإسرائيلية (للأحزاب اليمينية).

المبحث الرابع: رؤية الأحزاب اليمينية للتسوية السياسية.

**الفصل الخامس: انعكاس رؤية الأحزاب اليمينية الإسرائيلية على عملية السلام والحقوق الفلسطينية وعلى إسرائيل كدولة ومجتمع.**

## الفصل الثاني:

---

## الأسس الفكرية والأيديولوجية للأحزاب اليمينية الإسرائيلية تجاه التسوية السياسية

إنّ أهمية دراسة وفهم ما يجري داخل الأحزاب الإسرائيلية السياسية وموقفها من التسوية السياسية وفهم أيديولوجية هذه الأحزاب، لا يقل أهمية عن عملية مقاومة المشروع الاستيطاني الصهيوني وسعي هذه الأحزاب لتهويد القدس والاستيطان في الضفة المحتلة وضم الضفة المحتلة، خاصة بعد التصويت في حزب الليكود على ضم الضفة المحتلة ومطالبة أعضاء في الحزب بالتصويت على قانون ضم الضفة في الكنيست الإسرائيلي، ومطالبة أحزاب اليمين الأخرى بالتصويت على هذا القانون، فمعرفة ما يجري داخل هذه الأحزاب وتوجهاتها السياسية اليمينية تجاه الشعب الفلسطيني وأرض فلسطين تمكّن من فهم العقلية الإسرائيلية وتوجه حكومات إسرائيل اليمينية، والمخططات والمشاريع الإسرائيلية لإنهاء الصراع والتسوية السلمية، خاصة أن مواقف الأحزاب اليمينية في إسرائيل من الدولة الفلسطينية يقوم على أسس يمينية متطرفة، ومعارضة بشكل واضح لقيام دولة فلسطينية، أو التنازل من أجل الوصول لإنهاء الصراع، وهذا واضح في عقيدة وأيديولوجيات هذه الأحزاب (يونس ،دنيا الوطن) .

حيث تؤدي الأحزاب اليمينية في إسرائيل دوراً مهماً في الحياة السياسية في دولة الكيان الإسرائيلي، وأصبح تأثير هذه الأحزاب يتحكم بالبرامج السياسية للحكومات الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة، لذا سأتحدث في هذا الفصل عن هذه الأحزاب اليمينية من حيث نشأتها وجذورها السياسية والأيديولوجية، وعوامل الاختلاف وعوامل الاتفاق بين هذه الأحزاب حول رؤيتها للتسوية السياسية مع الفلسطينيين. وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل بالحديث عن هذه الأحزاب وجذور فكرها وتطوّره.

تستخدم الدراسة الحالية في هذا الفصل المنهج التاريخي، لتتبع الجذور التاريخية لليمين الإسرائيلي ونشأته داخل الحركة الصهيونية، وتركز الدراسة في هذا الفصل على أهم الأحزاب اليمينية الكبرى التي تحظى بتأييد كبير في المجتمع الإسرائيلي، وتأثيرها على البرامج السياسية في الحكومة الإسرائيلية (يونس ،مصدر سابق ).

## ❖ المبحث الأول: جذور الفكر اليميني الإسرائيلي:

### *المطلب الأول: مفهوم اليمين الإسرائيلي:

درج التمييز بين القوى والأحزاب السياسية الإسرائيلية في المجتمع الإسرائيلي فيما يتعلق بفكرة اليمين الى أحزاب يمين ووسط ويسار، مثلما هو الحال لدى التمييز بين القوى والأحزاب في أي مجتمع سياسي، لكن هذا التمييز استند إلى التقسيم الرائج في إسرائيل لمعسكريّ اليسار واليمين في البداية، والذي اعتمد على تقاليد تاريخية تمتد إلى الصراع بين حركة العمل الصهيونية الاشتراكية الطابع، والتي سيطرت على اليشوف من جهة، والحركة التصحيحية ليبرالية الطابع، والتي انشقت عن المؤتمر الصهيوني العالمي عام 1925 بقيادة (فلاديمير جابوتنسكي) من جهة أخرى، لكن هذه التقسيمات الطبقية تغيرت تغيراً جذرياً مع التحول التدريجي الذي طرأ على أجندة السياسة والمجتمع الإسرائيليين، والذي يشبه التحولات التي طرأت على مفاهيم اليسار واليمين في أوروبا مع تطور الاقتصاد الرأسمالي، ومع ازدياد تأثير وسائل الاتصال في السياسية خسر اليسار قاعدته الاجتماعية والشعبية، وبدأ يستند إلى طبقات وسطى جديدة متسعة باستمرار وتحول نحو اليمين الجديد، وحتى التقليدي في الحالة الإسرائيلية أيضا الى مخاطبة فئات شعبية واسعة لها مصلحة معيشية بتدخل الدولة في الاقتصاد، ورافق هذا التحول الاجتماعي الطبقي في بنية اليسار واليمين، وبخاصة منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي لليسار واليمين بموجب الاستعداد للتسوية التاريخية مع الدول العربية، والتي تبدأ بالاستعداد لتسوية إقليمية تشمل الانسحاب من كل الأراضي التي احتلت عام 1967، أو قسم منها مقابل الاعتراف بإسرائيل والسلام الشامل معها، ومن ثم ظهرت إحداثية جديدة يتدرج عليها اليسار والوسط واليمين (بشاره، 2005، ص 245).

بالنتيجة أصبح ذلك التقسيم التقليدي المعروف بالقوى السياسية لا ينسجم مع واقع الحال بالنسبة للظاهرة السياسية الإسرائيلية، وإن الحديث عن يمين ويسار في إسرائيل ليس له معنى فيما يتعلق بالمضامين المرتبطة بهذه المصطلحات بالنسبة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، بل يرجع التصنيف أساساً إلى الموقف تجاه ثلاث قضايا أساسية، هي: مصير المناطق العربية المحتلة، وعلاقة الدين بالدولة، والنظام الاقتصادي.

يستند اليمين الإسرائيلي بالنسبة للموقف من قضية الأرض والشعب الفلسطيني، من رفض طرح أو فكرة عودة أي جزء من هذه الأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤكداً أنها تدخل في إطار ما يسمى أرض إسرائيل الكبرى، كما يتراوح موقفه من الشعب الفلسطيني بين منحه الإدارة الذاتية في إطار السيادة

الإسرائيلية وبين دعاوي الطرد والتهجير والإبادة الجماعية، كما يستند تعريف اليمين إلى الموقف من علاقة الدين بالدولة، حيث يراوح موقفه بين عدم فصل الدين عن الدولة وتطبيق المبادئ العامة للشريعة اليهودية من غير الوصول إلى الدولة، وبين تطبيق كامل مبادئ الشريعة اليهودية على المجتمع وصولاً إلى الدولة الدينية، ويمكن القول أن اليمين في الفكر الإسرائيلي يقوم على عدة مبادئ رئيسة، هي: وجوب قيام دولة إسرائيل على كل أرض فلسطين التاريخية، وأن القوة هي السبيل لقيام دولة إسرائيل وضمان استمرارها، وبما أن الفلسطينيين هم جزء من الشعب العربي، فمن المستحسن ترحيلهم إلى دول عربية أخرى، حتى تكون إسرائيل دولة يهودية خالصة (خليفة، 2004، ص124-126).

الباحث في الشؤون الإسرائيلية (صالح النعامي) تحدث عن تصنيف الأحزاب الإسرائيلية إلى يسار ويمين وقال: إنه تصنيف مضلل، فعلى صعيد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، نجد أن أحزاب اليسار الإسرائيلي، وبخلاف كل الأحزاب اليسارية في العالم، تدافع عن اقتصاد السوق والخصخصة، وإنْ كان الانتماء لليسار يعني تبني مواقف معتدلة من الصراع مع العرب، نجد أنّ تحالف أحزاب اليسار الوطني ممثلة في حزبيّ كاديما والعمل، هو الذي أدار الحرب الإجرامية على قطاع غزة، وهي الحرب التي لم تجرأ أي حكومة في إسرائيل على شنها (النعامي، 2017).

- **الجذور التاريخية للفكر اليميني الإسرائيلي:**

لم يظهر اليمين الإسرائيلي أو يتبلور حديثاً، فتاريخه تنظيميًا قديم يعود إلى العشرينيات من القرن الماضي تقريباً، أما جذوره الفكرية فهي أكثر قدماً، فقد نشأت وترعرعت في ظل المنظمة الصهيونية العالمية منذ نشأتها (جريس، 2017، ص160).

ويتكون اليمين الإسرائيلي من اتجاهين: هما اليمين العلماني القومي واليمين الديني، وحتى نتعرف على جذور الفكر اليميني الإسرائيلي لا بد أن نتعرّف إلى تاريخ الحركة الصهيونية العالمية، الذي يعدّ اليمين الإسرائيلي القومي والديني أحد تياراتها.

- **الصهيونية:**

إنّ أي تعريف للصهيونية لا بد وأن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصيغة المعهودة الشاملة التي اتفقت عليها التيارات الصهيونية، مثل الإثنية الدينية والإثنية العلمانية والمسيحية والعمالية، سواء أكان اتباع هذه التيارات توطينيين أم استيطانيين.

وقد أصبحت الصيغة الصهيونية الأساسية المعهودة الشاملة هي الإطار الذي يقبله كل الصهاينة، وكانت بمثابة السبيل من أجل تحقيق أهداف الصهيونية، وبناء عليه أصبحت كلمة صهيوني تضم كل من يستوطن فلسطين ومن يظل في بلده، ويتم توزيع وتقسيم العمل الصهيوني بحيث أصبحت الدولة الصهيونية الاستيطانية هي مركز يهود العالم الديني والثقافي الذي يمدهم بالهوية والإحساس بالانتماء، أما الصهاينة التوطينيين فهم يمدونها بالدعم المادي والسياسي والمعنوي، لذا يتم توظيفهم من قبل الدولة الصهيونية لتحقيق مصالحها.

وتؤمن الصهيونية الاستيطانية بأن الاستيطان جوهر الصهيونية وأن الوجود الصهيوني في فلسطين هو وجود استيطاني إحلالي، يأخذ شكل انتقال الفائض البشري اليهودي من أوطان مختلفة إلى فلسطين، للإستيلاء عليها والحلول محل سكانها الأصليين، لذا فالصهيونية الاستيطانية هي التي تعمل داخل فلسطين، وتقوم بإنشاء المؤسسات الاستيطانية الاقتصادية والعسكرية، وتتولى تنظيم المستوطنين داخل التنظيمات كافة، ولا تتوقف عن القضاء على مقاومة السكان الأصليين.

ومهما تعددت التيارات الصهيونية واختلفت تعريفاتها ومسمياتها فإنه يمكننا تعريف الصهيونية "بأنها حركة ذات عقيدة عنصرية استيطانية احتلالية، أرست دعائمها وأركانها على فكرة أرض الميعاد وإقامة وطن قومي لليهود"، وكان أول ظهور لمصطلح الصهيونية عن طريق المفكر اليهودي النمساوي "ناتان بريناوم" عام 1890، وذلك في مقالة نشرها في مجلة "التحرير الذاتي" ويعرف "بربناوم" الصهيونية بأنها نهضة سياسية لليهود تستهدف عودتهم الجماعية إلى فلسطين، كما أكد على رؤية الصهيونية التي تتلخص في أن القومية والعرق والشعب شيء واحد.(الخولي،2013).

ومنذ عام 1896 أصبح هذا المفهوم للصهيونية مرتبطاً بالحركة السياسية التي كان يقودها ثيودور هرتسل، والتي أسست بهدف إقامة "وطن قومي يهودي في فلسطين"، والتي تبلورت عنها المنظمة الصهيونية العالمية عام 1897 في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل بسويسرا. (الآغا، 2011، ص 20)

***المطلب الثاني: التيارات الصهيونية:**

تعدد التيارات داخل الحركة الصهيونية، وهي تنقسم إلى ثلاثة تيارات رئيسة، هي امتداد للأحزاب الموجودة في إسرائيل:

- **أولا: الأحزاب العمالية الاشتراكية:** وتشمل الحركات والأحزاب الصهيونية الاشتراكية التي تشكل المعراخ "التجمع"، الذي ظهر على مسرح الحياة السياسية رسمياً عام 1969، والذي يتكون من اتحاد حزبين رئيسيين من الأحزاب العمالية الصهيونية، هما حزب العمل الإسرائيلي وحزب العمال الموحد "مابام". وتعود الجذور التاريخية للمعراخ الى عام 1919، عندما شهدت الحركة العمالية اليهودية أول إئتلاف لها، حين تأسست أحدوت هعفودا: الاتحاد الصهيوني الاشتراكي لعمال أرض إسرائيل، عن طريق توحيد حزب عمال صهيون، وأهم رجالاته "بن جوريون"، وحزب "عمال غير حزبين" بقيادة "اسحق طبنكين". وقد تضمن البرنامج السياسي إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل، والدعوة إلى قيام منظمة عمالية عامة تقاسمها المسؤولية، وجاء في برنامج "أحدوت هعفودا": "نعم إن أرض إسرائيل غير خالية من السكان، لكن معظم أراضيها خراب والعرب لا يملكون القدرة على تطويرها".

اتحدت حركة "احدوت هعفودا" في يناير 1930 مع "هبوعيل هتسيعر" العامل الشاب، في حزب صهيوني اشتراكي واحد يحمل اسم "حزب عمال أرض إسرائيل المباي"، وكان من أبرز مؤسسي هذا الحزب، ديفيد بن جوريون"، وتمتع الحزب الجديد بأغلبية ساحقة في نقابة العمال العامة "الهستدروت"، واستطاع السيطرة على المنظمة الصهيونية العالمية، وعلى أكبر المنظمات الصهيونية العسكرية في فلسطين "الهاجاناة" "والبالماخ"، وقد حدد الحزب أهدافه في مؤتمر التأسيس على النحو التالي: التفاني في بعث شعب إسرائيل على أرضه كشعب عامل متحرر ومتساوي الحقوق يضرب جذوره في جميع المجالات الزراعية والصناعية ويطور ثقافته وتراثه العبري (مؤسسة المقاتل، ب – ت).

- **ثانيا: التيار الديني (الصهيونية الدينية):**

وهي حركة صهيونية دينية معارضة للتيار العلماني، تحولت هذه الحركة إلى حزب سياسي باسم (همزراحي) سنة 1902، واتخذ الحزب شعاراً له:( أرض إسرائيل لشعب إسرائيل بموجب شريعة إسرائيل)، وأيضا شعار (التوراة والعمل)، أي الإيمان والعمل، ومن بين الآراء الأخرى التي نادت بها: أنّ اليهود أمّة مميزة عن بقية الأمم، يعود ذلك إلى أنّ الله بنفسه وجدها في الأمة اليهودية تخص الله،

وأنّ اتحاد الكيان اليهودي الحقيقي يكون فقط بتوجيه الفكر اليهودي نحو التوراة وفلسطين، باعتبارهما ركنين مهمين في تاريخ الأمة اليهودية وحياتها (مركز مدار، موسوعة المصطلحات).

- **ثالثا: التيار الصهيوني الليبرالي (اليمين):**

في الوقت الذي كان الجناح العمالي الصهيوني يبلور عقيدته في ظل سياسة الوطن القومي ويعيد تنظيم نفسه، ويقيم المؤسسات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التابعة له، ضمن مخطط رص صفوفه وتقوية نفوذه، كانت التيارات الصهيونية الأخرى، ومعظمها ذو اتجاهات يمينية معتدلة أو متشددة، تحاول القيام بالعمل ذاته أيضا، إلا أن نشاط الفئات اليمينية تم على نطاق ضيق، مقارنة مع نشاط التيارات العمالية، وجاء متأخراً عنه في فلسطين بنحو ربع قرن من الزمن على الأقل، فأثناء العشرينيات من القرن الماضي ظهرت في فلسطين مجموعات مؤيدة للصهيونيين العموميين، وهي التيار الصهيوني اليميني المعتدل الذي كان مسيطراً آنذاك من حيث كثرته العددية على المنظمة الصهيونية العالمية، وكان الاتجاه بزعامة حاييم ويزمان ذو الصبغة الليبرالية يسعى إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين على الأسس الرأسمالية البحتة (جريس، 2017، ص 162).

واليمين الإسرائيلي هو معسكر سياسي، وأيديولوجيته الأساسية هي القومية اليهودية التي يتم تحقيقها في دولة إسرائيل بواسطة الصهيونية، وفي السياسة الإسرائيلية فإن مصطلح يمين يتطرق أولا وقبل كل شيء للسياسة الخارجية والأمن وبعد ذلك يتطرق للاقتصاد، واليمين الإسرائيلي يطرح من خلال قادته مبدأ يهودية الدولة، واليمين الإسرائيلي يرفع شعار حب الوطن وتعزيز القيم الوطنية، لذا يكون تصنيف القوى السياسية في إسرائيل من خلال مواقفها السياسية، حيث إنّ القوى السياسية في إسرائيل تصنف إلى أحزاب يمين ويسار أو (صقور وحمائم) كما يطلق عليها المحللون الاسرائيليون، حيث إنّ اليمين (الصقور) يكون تصنيفهم كذلك من خلال التشدد والتطرف تجاه التسوية السياسية مع الفلسطينيين، ورؤية هذه القوى السياسية للحل السياسي الذي يتلاءم مع أيديولوجية هذه القوى السياسية للحل السياسي، وأيضاً يتلاءم مع أيديولوجية هذه القوى المتطرفة، التي ترى الفلسطينيين العدو الأول، وترى بأنه لا يمكن الوصول لحل سياسي مع الفلسطينيين، وتدعو بشكل صريح إلى عدم التسامح مع الفلسطينيين، حتى أنّ هذه التيارات الدينية تدعو إلى قتل الأطفال الفلسطينيين، أيضا تدعم مواقفُهم الاستيطانَ وتؤديه بشكل كبير، وتدعو إلى اتخاذ خط ثابت في العمليات العسكرية ضد المقاومة الفلسطينية.

وبالنظر لتصريحات قادة اليمين عبر وسائل الإعلام المختلفة فإنّ أحزاب اليمين تطرح أن من حق الشعب اليهودي بأرض إسرائيل الكاملة وذلك:

1- لأسباب دينية من خلال وجهة نظر تقول: إنّ أرض إسرائيل الكاملة وُهِبت للشعب الإسرائيلي.

2- لأسباب استراتيجية: حسب ادعاء اليمين الإسرائيلي فإن منطقة الضفة الغربية محفز استراتيجي مهم يسيطر ويحيط بالقدس والمدن الساحلية، حتى أن منطقة الضفة تؤثر على مطار بن غوريون، وأنّ التنازل عن منطقة الضفة الغربية ستمس أمن إسرائيل بشكل مباشر.

3- لأسباب أمنية مباشرة: بعض قادة اليمين صرحوا من خلال الصحافة العبري: إن الفلسطينيين يستغلون اتفاقية أوسلو من أجل إقامة قواعد إرهابية في عقر دولة إسرائيل، وفي حال تنازل وانسحاب إسرائيلي من مناطق في الضفة الغربية فإنّ هذه المناطق ستشكل ملجأً (للإرهابيين)، وبعض قادة اليمين الذين يقبلون بخيار الاتفاق مع الفلسطينيين من أجل تخفيف الضرر الأمني على كيانهم، يعلنون في وسائل الإعلام أنه في حال أقيمت دولة فلسطينية فإنها يجب أن تكون منزوعة السلاح، مع بقاء السيادة لإسرائيل في منطقة الأغوار، والقدس لا تقسم، كما صرح بذلك رئيس وزراء الاحتلال نتنياهو في عدة مناسبات. وبعض قادة اليمين طرحوا عملياً ترانسفير للفلسطينيين لخارج فلسطين، وهذا الطرح يقتصر على أحزاب يمينية صغيرة مثل حزب مولدت.

## ❖ المبحث الثاني: تطور الأحزاب اليمينية الإسرائيلية:

### *المطلب الأول: نظرة على الأحزاب اليمينية الإسرائيلية:

عندما نتحدث عن اليمين الإسرائيلي وفكره وأيديولوجيته، فإنّ هذا الحديث ينصب على حزب الليكود اليميني، الذي يعدّ أبرز حزب يميني في دولة الكيان وأقدمها، حيث ظهر في دولة الكيان من بداية إقامتها، ويعدّ الحزب الرئيس في تيار اليمين الإسرائيلي المتطرف.

- **حزب الليكود:** تعود جذور حزب الليكود الفكرية إلى قبل تاريخ تأسيسه، ويستمدها من الحركة القومية الليبرالية "بيتار" بزعامة "زئيف جابوتنسكي"، التي شكلت المعارضة الرئيسة لحزب "مباي" إبان زعامة ديفيد بن غوريون. فقد تشكّل الليكود من اندماج حزبان، هما: حيروت الذي أسسه "مناحم بيغن" عام 1948 والحزب الليبرالي، ليشكلا معاً حزباً وسطاً يميل أكثر نحو اليمين وذلك عام 1973، لذلك يعرف حزب الليكود بأنه حزب صهيوني من اليمين الليبرالي ويؤمن بفكر المحافظين الجدد.

جاءت المبادرة إلى تأسيس الليكود من أرئيل شارون الذي انضم إلى الحزب الليبرالي بعد تسريحه من الجيش العام 1973، وكان الهدف من وراء إقامة الليكود هو مواجهة حزب العمل في الكنيست الثامنة ونجمت مساعي شارون في تكتيل أحزاب: حيروت، الليبراليين والمركز الحر وحركة العمل من أجل أرض إسرائيل الكاملة، وقد تزعم هذا التكتل مناحيم بيغن.

وشرع الليكود في مهاجمة التجمع العمالي المعراخ على ضوء فضائح حرب أكتوبر 1973. ونجح هذا التكتل من زيادة عدد كراسيه في الكنيست الثامنة، بحيث أصبح يزاحم حزب التجمع العمالي، ولكنه بقي في المعارضة، وخلال دورة الكنيست الثامنة تعرض الليكود إلى أزمة حادة، حيث انشق عنه أعضاء من المركز الحر وكذلك أرئيل شارون، وبالمقابل انضم إليه عدد من أعضاء الليبراليين المستقلين. خاض الليكود انتخابات الكنيست التاسعة لعام 1977 وألحق هزيمة كبيرة بحزب العمل، واعتبر السياسيون ما حدث في هذه الانتخابات بمثابة انقلاب في الحكم في إسرائيل، فقد كانت أول هزيمة لحزب العمل منذ تاسيسه (مدار، 2015).

الليكود عبارة عن تكتل مجموعة من الأحزاب اليمينية في إسرائيل، فقد تحوّل إلى حزب واحد عام 1988، ومما جاء في بيان التأسيس للحزب أنه: (عبارة عن حركة وطنية ليبرالية تسعى لجمع الشتات

اليهودي في أرض الوطن، وأنّ الحزب يعمل من أجل حرية الإنسان والعدالة الاجتماعية)، ولتحقيق هذا سيقوم الحزب بما يأتي:

أ) تجميع شتات الشعب اليهودي في أرض إسرائيل والحفاظ على حقه الكامل بأرض إسرائيل، بكونه حقاً أبدياً لا مساومة عليه، وأنّ دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، وصاحبة السيادة على أراضيها بأكملها، وأن تعمل من أجل الأمن والسلام مع جاراتها.

ب) تعميق قيم الشعب الإسرائيلي في تراث هذا الشعب وإقامة نظام حكم ديموقراطي.

ت) دمج الأقليات في إسرائيل في حياة الدولة.

ث) تطوير المرافق الاقتصادية والاهتمام بمدن التطوير والأحياء التي في ضائقة اقتصادية واجتماعية.

ج) الاهتمام بالجوانب التعليمية والصحية والبيئية والعمل للسكان في إسرائيل.

ويعارض الحزب الانسحاب من أراضٍ احتلتها إسرائيل خلال حروبها مع الدول العربية المجاورة، كما دعم إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومع ذلك فقد حدث في عهده الانسحاب الأحادي الجانب، الذي نجم عنه صراع فكري داخل الحزب وانشقاق شارون في نهاية المطاف، وخروجه من الحزب الذي شارك في تأسيسه.

وقد ارتكبت إسرائيل بقيادة حزب الليكود أفظع المجازر بحق الإنسانية، ففي عام 1982م اجتاحت لبنان وأخرج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، وارتكب مجزرة صبرا وشاتيلا بقيادة شارون. وقام قادة الحزب ببعض الاستفزازات التي أدت إلى اندلاع الانتفاضة الثانية، عندما دخل شارون المسجد الأقصى مدججاً بآلاف الجنود في عام 2000، وما تبعه من مجازر عندما تعهد شارون بإنهاء الانتفاضة وإخمادها خلال مدة أقصاها مائة يوم، لكنه لم يفلح في ذلك، فسارع إلى ارتكاب المجازر في الأراضي الفلسطينية، مثل مجزرة جنين في عام 2002 ما أدى الى تدمير المخيم بالكامل.

وقد تنكر لاتفاقية أوسلو، ولم يعترف بها ولا بالمفاوضات التي أجريت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي؛ لأن الحزب لا يميل إلى التسوية التي تتضمن التنازل عن الأراضي المحتلة، ولا إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة، فهو يفضل الحكم الذاتي وتحسين حياة الفلسطينيين اقتصاديا (السلام الاقتصادي)(حجاج، مواقف الأحزاب الإسرائيلية المختلفة من القضية الفلسطينية،2012/6/24الحوار المتمدن)

يسعى الاحتلال بالسلام الاقتصادي البديل عن رفضه للانسحاب الى حدود الرابع من حزيران 1967 وحق العودة وتقسيم القدس وإزالة المستوطنات، للالتفاف على عجزه عن امتلاك حل للتسوية السياسية ،والتخفي باهدافه العنصرية وراء الواجهة الاقتصادية (الجزيرة نت ،2013/7/7 ).

وسياسة حزب الليكود المعلنة التي يجري تطبيقها على أرض الواقع تتمثل في التوسع والعدوان على العرب، والاستيطان في أنحاء الأراضي العربية المحتلة كافة، والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، إضافة إلى الارتباط المتنامي مع الولايات المتحدة الامريكية.

وفي ظل حكومات الليكود تعاظمت العنصرية وبرزت الأفكار المتطرفة، وتزايد خطرها وأصبحت التصريحات العلنية الداعية إلى طرد المواطنين العرب نهجاً رسمياً تتبناه الحكومة، كما أنّ الاعتداءات الإرهابية العنصرية على المواطنين العرب تصاعدت، فقد تحولت هذه الاعتداءات إلى جرائم قتل وتدمير، إضافة إلى الاعتداءات على المساجد والجامعات ومحاولات تدمير المسجد الأقصى (السعدي، 1989،ص301)

أمّا الأحزاب اليمينية الأخرى الأكثر تطرفاً بما يتعلق بالتسوية السياسية مع الفلسطينيين، فإنها تتمثل بحزبي إسرائيل بيتنا، الذي يتزعمه وزير الحرب الحالي في دولة الاحتلال افيغدور ليبرمان، وحزب البيت اليهودي المتطرف الذي يترأسه وزير التعليم في دولة الاحتلال نفتالي بينت. وسأتحدث عن هذين الحزبين المتطرفين وجذور فكرهما اليميني بالإضافة للأحزاب اليمينية الأخرى:

- **حزب إسرائيل بيتنا:** هو حزب يميني قومي تأسس مطلع عام 1999 على يد افيغيدور ليبرمان بعد انشقاقه عن حزب الليكود. (جريدة الكرمل–2017). وتقوم فلسفة الحزب على العداء للعرب وتهجيرهم من فلسطين المحتلة بالوسائل كافة. ويعدّ الحزب نتاج اتحاد تيارين كانا داخل حزب الليكود، هما موليدت بقيادة رحبعام زئيفي، ويسرائيل بيتنا بزعامة افيغدور ليبرمان.

**الفكر والايديولوجيا لحزب إسرائيل بيتنا:** تقوم سياسة الحزب على محاولة محو أي أثر عربي داخل فلسطين المحتلة، والارتكاز على القوة لتحقيق "الأمن للمواطن الإسرائيلي"، ويراهن على القضاء على أية مقاومة للاحتلال، فكان من المؤيدين دائماً للحروب والعدوان على قطاع غزة. ويلجأ إلى القانون لممارسة ضغوط على فلسطيني الداخل ومحو أية شخصية لهم، في اتجاه بناء دولة يهودية خالصة، ويدعو بوضوح إلى ترحيل الفلسطينيين المتمسكين بهويتهم من المناطق المحتلة. ويهتم بشكل أكبر بقضايا المستوطنين المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً وهم خزّانه الانتخابي. (الجزيرة نت، موسوعة الجزيرة).

حصل حزب إسرائيل بيتنا في أول انتخابات عامة شارك فيها سنة 1999 على أربعة مقاعد في الكنيست، وقد دخل الانتخابات بقائمتين الأولى باسم الحزب ويقودها افيغدور ليبرمان واليعازر كوهين، والثانية باسم "علياه" أي الهجرة إلى إسرائيل.

قام الحزب بعدد من الخطوات المعادية لفلسطيني الداخل منها تقديم أحد أعضائه مشروع قانون جديد يدعو إلى إلغاء اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في إسرائيل، وجعل العبرية لغة الدولة الرسمية الوحيدة لتكريس يهودية الدولة، وهو ما أيده اليمين المتطرف الإسرائيلي على اختلاف تياراته. وقد رفض مجمع اللغة العربية داخل أراضي 1948 المشروع، واعتبره مشروعاً عنصرياً مجحفاً بحق الفلسطينيين، ويسعى لمحو تاريخهم وذاكرتهم.

تزعم الحزب كذلك حملة لمنع رفع الأذان في المساجد بالقدس، حيث أحيا مشروع قانون قديم رفض من قبل، وقدمه مرة أخرى للكنيست لمنع استخدام مكبرات الصوت في المساجد، بدعوى أنّ الأذان يزعج الإسرائيليين، وحظي المشروع بتأييد ودعم كبير من زعيم الحزب ليبرمان، وهو ما اعتبره فلسطينيو الداخل خطوة عنصرية تمس بحرية الأديان والعبادة. وطالب الحزب نفسه بإدخال تعديلات على مشروع قانون المساواة لإجبار الشباب من فلسطيني الداخل على أداء الخدمة العسكرية.

و"يسرائيل بيتنا" حزب عنصري يميني متطرف، يدعو علانية إلى ترحيل الفلسطينيين من المناطق المحتلة في الضفة وفي مناطق 1948، ويعتمد هذا الحزب على قاعدة قوامها المستوطنون المدينون المتطرفون والأساسيات العنصرية اليمينية المتطرفة في صفوف المهاجرين الروس. (الجزيرة نت،2004/10/3، مرجع سابق).

- **البيت اليهودي:** كتلة سياسية تجمع بين التيار الصهيوني الديني واليمين السياسي، تشكلت في أواخر فترة الكنيست السابعة عشرة عام 2008، وتضم هذه الكتلة حزب "المفدال–الصهيونية المتدينة" الذي يشكل النواة المركزية لهذه الكتلة، و"هئيحود هلئومي" (الاتحاد الوطني) الذي يتشكل من الأحزاب اليمينية الثلاثة "موليدت" و"تكوماه" و"أحي" المتطرفة .

من أهم الأسباب التي دفعت "المفدال" إلى إقامة هذه الكتلة التي يمكن اعتبارها بمثابة شهادة وفاة لحزب" المفدال"، الخلافات والانشقاقات المستمرة داخل صفوف هذا الحزب وأعضائه منذ بداية الثمانينات حتى إنشاء الكتلة الجديدة، إذ تعود جذور المفدال إلى حركة "لغزراجي" التي أسسها في شرق أوروبا الراب رانيس استجابة لنداء هرتسل.

هذه الحركة كانت شريكة تاريخية في الحركة الصهيونية، على الرغم من الاختلاف الجوهري بالنسبة لمكانة الديانة اليهودية في الحركة، و"هبوعيل همزراحي" في "الحزب الديني القومي" الذي اختصرت كلماته الثلاث بالتسمية "همفدال" في هذه الانتخابات، حاز هذا الحزب على اثني عشر مقعداً منذ ذلك الحين. شهد هذا الحزب عدة انشقاقات وائتلافات، ولكنه حتى بداية الثمانينيات كان يعدّ حزباً صهيونياً دينيا معتدلاً (حسب المنظور الإسرائيلي)، فقد كان شريكاً في حكومة بيغن عند توقيع معاهدة السلام مع مصر. (عكا–شؤون إسرائيلية 9 يوليو 2016).

نشر بينت زعيم الحزب في بداية العام 2012 برنامجاً سياسياً تحت عنوان "برنامج التهدئة"، يطرح فيه رؤيته للتعامل مع القضية الفلسطينية، ويعتمد برنامجه السياسي في الأساس على مواقف ومبادرات سياسية طرحتها في السابق العديد من التيارات والمنظرين السياسيين في إسرائيل. ووردت في "برنامج التهدئة" فكرة الضم الأحادي الجانب للمناطق الفلسطينية المعرفة في اتفاقية اسلو بمناطق تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، ووفقا لهذا المخطط فإنّ مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة يجب ضمها إلى إسرائيل، لأنّ الغالبية العظمى من المستوطنين يعيشون فيها. (عكا للشؤون الإسرائيلية، مرجع سابق).

أما الأحزاب اليمينية الأخرى الأقل تأثيراً في السياسة الإسرائيلية، الأحزاب الدينية والتي تكتفي عادة بمشاركتها في الحكومات الإسرائيلية لتلبية احتياجات جمهورها وناخبيها، مثل حزب "يهودات هتوراه "وحزب "اغورات يسرائيل"، وحركة "شاس". ويوجد أيضا حركات دينية متطرفة ويمينية لم تتطور إلى أحزاب ولم تشارك في انتخابات في الدولة، مثل حركة "غوش امونيم "وحركة "كاخ" و"كهانا حاي"، ومن الأحزاب اليمينية الأقل تاثيرا في الحياة السياسية في إسرائيل.

- **يهودات هتوراه:** حزب يميني ديني متشدد تأسس قبل انتخابات الكنيست عام1988 باندماج ثلاثة أحزاب دينية هي: "اغودات يسرائيل" و"ديغل هتوراة" و "موريا" نسبة لجبل موريا في القدس، وهو حزب محسوب على طائفة من اليهود المتدينين الأصوليين "الحريديم" ومن الاشكناز "الطوائف الغربية. ويشارك حزب"يهودات هتوراة" في كل حكومة تلبي احتياجات جمهور ناخبيه، ولكنه يحجم عن توليه حقيبة وزارية ويكتفي بمنصب نائب وزير، لرفضه تحمل كامل المسؤولية عن السياسة الحكومية من منطلقات دينية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني/وفا).

تألفت كتلته الانتخابية الأولى سنة 1992 من الحزبين "اغودات يسرائيل" و"ديغل هتوراة" ممثلي الطوائف الاشكنازية الحريدية. انقسم الحزبان في العام 2004 إثر خلاف حول انضمامهما إلى حكومة شارون، إلا أنهما عادا إلى الائتلاف قبيل انتخابات 2006، منذ تأسيسها اشتركت "يهودات هتوراة " في جميع الحكومات، ما عدا حكومة يتسحاق رابين 1992 (خطيب، 2015، ص6).

- **أغودات يسرائيل:** بدات "اغودات يسرائيل" (جمعية إسرائيل) عملها وتنظيم صفوفها في العام 1912 كرد على تنظيمات الحركة الصهيونية. يقف على رأسها مجلس حاخامات التوراة. عملت "اغودات يسرائيل" منذ تاسيسها في فلسطين، إلا أنها لم تنخرط في مؤسسات اليوشوف إلا بعد المحرقة النازية.

اختلفت الآراء وتناقضت بين صفوف حاخامات "اغودات يسرائيل" حول تأييد الحركة الصهيونية وأهدافها. فبينما كان هناك تيار معارض للحركة الصهيونية وتأسيس الكيان الصهيوني (دولة إسرائيل)، لأنه يرى أنّ الاستيطان في "أرض إسرائيل"هو تحضير للخلاص وليس هدفاً بحد ذاته، تعاون تيار آخر مع الحركة الصهيونية وتنظيماتها لخدمة المجتمع الحريدي واستيعاب المهاجرين الجدد الحريديم.

نشأت منذ أواسط الثلاثينيات أشكال من التفاهم والتعاون بين "اغودات يسرائيل" والمؤسسات الصهيونية السياسية والاستيطانية خصوصاً جناحه العمالي "بوعالي اغودات يسرائيل")، أدت عشية قيام (دولة إسرائيل) سنة 1948 إلى سحب معارضة الحزب لقيام دولة يهودية، وإلى مشاركته في مجلس الدولة المؤقت، وفي أول حكومة ائتلافية، ولاحقاً في انتخابات الكنيست، وفي لعبة الحكم والمعارضة. قبلت زعامة "اغودات يسرائيل" بدولة (إسرائيل) كأمر واقع لكي تستفيد من اللعبة السياسية لخدمة المصالح الروحية والمادية لاتباعه وأنصاره (خطيب،2015،ص4)

تأسست حركة "اغوادات" في المؤتمر الأول الذي عقد في النمسا عام 1972 على يد المنشقين المتدينين عن حركة "المزراحي"، وعدد آخر من اليهود الألمان المتدينين والهنغارين، وقد افتتح المؤتمر الحاخام يكدوف روز نهايم، معلناً هدف المؤتمر ليس إنشاء تنظيم كباقي التنظيمات، إنما إعادة بعث شعب التوراة، كما ترتكز أيديولوجيته على الأفكار اليهودية الأرثوذكسية المتشددة التي يعتمد عليها في وضع برامجه السياسية (ماضي، 1999، ص254).

ومنذ تأسيسه تعرض حزب "اغودات يسرائيل" لعدة انشقاقات، ففي الثلاثينيات انشقت عنه جمعية "ناطوري كارتا"، وفي الأربعينيات انشق عنه ممثلو الطوائف الشرقية ليؤسسوا حزب (شاس)، وفي نهاية العقد ذاته انشق اتباع الحاخام شاخ ليؤسسوا حزب (ديغل هتوراة). ومن الجدير ذكره أن (بوعالي

اغودات يسرائيل) عاد إلى الحزب الأم في أواخر الثمانينيات، وائتلف كل من (ديغل هتوراة) و(اغودات يسرائيل) في كتلة دُعيت بـ (يهودات هتوراة) قبيل انتخابات سنة 1992.

يركز الحزب في نشاطه السياسي على القضايا الدينية والاجتماعية التي تؤثر في الطابع العام للدولة ونمط حياة جمهوره ومصالحه، ويبدي اهتماماً أقل بالقضايا الخارجية والأمن. إلا أن موقفه السياسي يعارض التخلي عن أي شبر من (أرض إسرائيل)، ويشدد على ضرورة تكثيف الاستيطان وتوسيعه في أنحائها كافة. وهناك من يرى أن المشاعر القومية المتنامية في أوساطه هي واحدة من أهم التغيرات التي طرأت على الحياة السياسية في الثمانينيات والتسعينيات في إسرائيل.

يسعى الحزب في مجال القضايا الدينية لتعديل القوانين، لكي تصبح أكثر انسجاما مع أحكام الشريعة اليهودية بحسب تفسيرها الأرثوذكسي، وفي المجال الاجتماعي يسعى لزيادة المخصصات الرسمية لشبكة المؤسسات التعليمية والاجتماعية والدينية التابعة لها (خطيب، 2015،ص5).

وترى هذه الحركة أنّ التوراة والتراث اليهودي هي الأساس في وجود وديمومة شعب إسرائيل، وتمثيل فكرها الأساسي في أن الشعب اليهودي غير مشمول ضمن التركيبة السياسية للشعوب، والشعب اليهودي متميز عن هذه الشعوب في جوهره، وسيد هذا الشعب هو الله (ألوهيم أي الله بالعبرية)، وتوراته هي الشريعة المسيطرة على هذا الشعب، والأرض المقدسة هي الأرض الموعود بها الشعب اليهودي عبر العصور، لهذا فإن التوراة هي التي تحدد تحركات الحركة المذكورة. (مدار المركز الفلسطيني/ للدراسات الإسرائيلية).

خلال الثلاثينيات من القرن الماضي حدث تطور هام على موقف اغودات يسرائيل من الحركة الصهيوني، وتقبل فكرة اليهودية، الأمر الذي دفع بعض المتدينين للانشقاق وتشكيل حركة "ناطوري كارتا" بقيادة الحاخام"موشي بولي". (الزرو، 1990، ص331).

- **حزب شاس (حراس التوراة الشرقيين):** شاس (شومري توراة سفارديم/المحافظون على التوراة السفارديون) حزب ديني متزمت حريدي أسسه قبيل انتخابات سنة 1984 الأعضاء السفارديون (أبناء الطوائف اليهودية الشرقية) في حزب اغورات يسرائيل، بتشجيع من الحاخام اليعيزر شاخ، الزعيم الروحي للطوائف اللتوانية، والحاخام عوفاديا يوسف، الحاخام الأكبر السابق لليهود السفارديم، احتجاجا على سيطرة اليهود الاشكنازيين (أبناء الطوائف الغربية) على الحزب ورفضهم إعطاء السفاردين تمثيلاً ملائماً في مؤسسات الحزب وفي قائمة مرشحيه.

لا شك أنّ شاس تعتبر نموذجاً جديداً لحزب وحركة حريدية جلبت للساحة السياسية الإسرائيلية صنفاً جديداً من السياسيين الحريديم وخطاباً جديداً لم نعهدهما في السابق، فقد كان لأوائل الحريديم الذين اخترقوا الإطار العلماني وتعاملوا معه بكل ثقة دعوات لاستضافتهم في مقابلات تلفزيزنية، تحاوروا مع الجمهور والممثلين العلمانيين في المجتمع الإسرائيلي، وجلسوا على المقاعد الحكومية وأشغلوا مناصب وزارية مرموقة، لذا كان عليهم الاهتمام بمصالح جميع السكان، ولم يكن تمثيلهم لجني ثمار ومصالح طائفتهم ومجموعتهم الحريدية، ولا تقتصر مخاطبتهم على الجمهور الشرقي أو الحريدي أو المتدين فقط، إنما موجهة لخدمة غالبية ممثليهم وجمهور ناخبيهم في صفوف الجيش الإسرائيلي، ويتحدّون المؤسسة والخطاب الثقافيين المهيمنين في الأيديولوجية الصهيونية وفي الحيّز العام الإسرائيلي، ويرفعون من شأن الهوية الدينية اليهودية "التقليدية"، ويحطون من شأن الهويات الجماعية والفردية الأخرى الحديثة والبديلة، هذا السلوك عنصر جديد وذو منهج غريب إلى درجة كبيرة بالنسبة إلى حزب حريدي أو صهيوني كما هو عهد باقي الأحزاب الدينية (بشير، 2006،ص27)

وتتشابه نظرة شاس الدينية والأيديولوجية وأهدافه العامة، مع نظرة اغورات يسرائيل وأهدافه، حيث يسعى كلاهما لإرساء الدولة وحياة المجتمع على أسس التوراة وتعاليم الشريعة اليهودية (الهالاخاه)، كما يتشابهان في الطابع العام للأنشطة، من حيث تركيزهما على القضايا الدينية والمصالح المادية التي تخص جمهورها، وخدمة المؤسسات والهيئات التابعة لهما، وإيلائهما اهتماما أقل لقضايا الخارجية والأمن، التي تدخل ضمنها قضايا المناطق المحتلة والموقف من الشعب الفلسطيني، والحلول السلمية. (خليفة، ص164-165).

ولا تزال مسألة تعريف وتحديد طبيعة حركة شاس محلّ الدراسة لدى العديد من المراقبين والباحثين، وما يزال هؤلاء يجدون صعوبة في مسألة طبيعة وتعريف هذه الحركة الجديدة، خصوصاً على صعيد صهيونيتها أو عدمها، وقد قام منهم بوصف الحركة على أنها حزب صهيوني، بينما يصفها آخرون بأنها حركة مناهضة للصهيونية. وفي هذا الشأن يصف الباحث آشر أريان كلاً من (شاس) وقائمة يهدوت هتوراة (القائمة المشتركة التي تجمع حزبي اغودات يسرائيل وديغل هتوراة) على أنهما "كتل حريدية غير صهيونية"، بينما وصف الباحث عمانويل غوتمان (شاس) بأنها "تحاول أن تكون حزباً دينياً صهيونياً سفارديا" وفي نهاية المطاف ستتحول إلى "مفدال سفارادية "، بينما وصفها الباحث موشي ليساك بأنها "في طور تحولها إلى حزب حريدي قومي، وستقف على على الخط الفاصل بين معسكر الأحزاب الصهيونية التقليدية وبين معسكر الحريدي". وأردف قائلاً بأنّ (شاس) "تحاول بناء جيتو ثقافي، وتخلق حواجز واضحة في وجه العلمانيين والصهيونية الدينية".

إنّ نجاح شاس في الحصول على نسبة كبيرة من أصوات اليهود الشرقيين وفشل جميع الحركات الشرقية الأخرى، يشير إلى حقيقة غاية في الأهمية تتلخص بأن الجمهور الشرقي في البلاد متعطش لحركة توحدهم سوية وتدمجهم في المجتمع الإسرائيلي، لا أن تبعدهم وتعزلهم عنه، وبأن الدين هو القاسم المشترك الوحيد بين جميع اليهود الذي يمكن أن يُعتمد لإقامة مجتمع موحد ومتجانس. هذا ما يفسر الاعتقاد السائد بين الباحثين بأنّ قطاعات كبيرة من الجمهور الشرقي تميل إلى اليمين الإسرائيلي أكثر من ميلها لليسار، وذلك لأنّ اليمين السياسي، وفي الحالة الإسرائيلية على وجه الخصوص، يميل دوماً إلى الخطاب الديني والرومانسي أكثر بكثير من ميل اليسار إليه، لهذا، يمكن الاستنتاج بأنّ حقيقة انجذاب غالبية اليهود الشرقيين نابع أساساً من النزعات الدينية والتمسك بالتراث، وليس من نزعات أيديولوجية ومواقف سياسية على صعيد الصراع العربي الفلسطيني (بشير، 2006،ص31).

- **حركة غوش امونيم (كتلة الإيمان):**

ظهرت حركة "غوش امونيم" كجماعة داخل حزب "المفدال" في أعقاب حرب العام 1967م، ثم كحركة غير حزبية مستقلة عن حزب "المفدال" في مطلع العام 1974، بهدف رئيسٍ هو استيطان الأراضي المحتلة عام 1967م، خاصة الضفة الغربية وتهويدها، وذلك تنفيذاً لما جاء على لسان الحاخام "زيفي يهودا كوك" الأب الروحي والفكري للحركة، بشأن هذه الأراضي: "إن هذه البلاد لنا ولا يوجد هنا أية مناطق عربية أو أية أراضٍ عربية، بل أراضي إسرائيل، تراث الآباء الخالد، وهي في جميع حدودها الواردة في التوراة تابعة للحكم الإسرائيلي".

وقد جاء الإعلان الرسمي عن حركة "غوش امونيم" في عام 1974 في مستوطنة "كفار عتصيون" شمال الخليل، كحركة شعبية احتجاجية على ما صار يسمى في إسرائيل زلزال 1973م، وقد ضمت هذه الحركة جملة من المتدينين الشباب من أمثال:"حنان بورات وموشيه ليفنغر ويوحنان فريد"، وهؤلاء ينتمون إلى جيل واحد وثقافة دينية عالية (ماضي، 1999).

وحركة "غوش امونيم" حركة دينية – قومية غير مرتبطة بالعمل البرلماني الإسرائيلي، عملت بنشاط واسع في الفترة الواقعة بين 1974 و1988، وهي التي شكلت النشاط الاستيطاني اليهودي في الضفة المحتلة وقطاع غزة، ومنطلق الحركة (أن من حق اليهودي إقامة استيطان له في كل موقع من أرض إسرائيل كجزء من خلاص وإنقاذ الأرض من الغرباء).

وتوسع نشاط الحركة ليشمل جوانب تعليمية وتربوية وسياسية واستيعاب مهاجرين يهود، وكل هذا من منطلق استيطاني، ومن مؤسس الحركة حنان بورات وهو من حزب المتدينين الوطنيين "المفدال"،

وموشي ليفنغر. وحصلت الحركة على تأييد سياسي من شخصيات سياسية وأعضاء كنيست مثل ارئيل شارون وغئولا كوهن، وزبولون هامر وغيرهم من السياسيين المنتمين إلى الأحزاب اليمينية والدينية في إسرائيل، وحصلت الحركة على تأييد شبه رسمي من حكومة الليكود بعد صعودها إلى الحكم عام 1977، وأخذ شكل الحركة بالتقلص بعد أن أقيمت قائمة "هتميا"السياسية وغيرها، وإقامة مجلس مستوطنات الضفة والقطاع.

وعملياً شكلت الحركة قوة مزودة بالأشخاص لإقامة مستوطنات، والكفاح السياسي من أجل إبقائها وتحصيل الميزانيات اللازمة والضرورية لوجودها وباستمرار نشاطها. (مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية).

وعلى الرغم من أن الحركة غير حزبية، إلا أنها نجحت في لعب دور مؤثر في سياسات الحكومة من أجل تحقيق أهدافها، حيث استطاعت إيصال بعض قادتها إلى الكنيست على قوائم أحزاب أخرى قريبة فكرياً من أفكارها، كما أنّ للحركة دوماً أنصارًا داخل الأحزاب الأخرى، ومن هؤلاء "ارئيل شارون" الذي وصف دوما بـ "الممثل الرسمي لغوش امونيم" في حكومات الليكود.

وقد كان تأسيس مستعمرة "الون موريه" قرب نابلس أول عمل استيطاني تقوم به حركة غوش امونيم بعد ظهورها رسميا، وذلك في مارس 1974.

وتزعم هذه الحركة التحرك وفق أوامر ووعود إلهية، معتبرة أن "أرض إسرائيل" ستظل يهودية "للشعب اليهودي" المجسد لصورة الله في الأرض. فيما تنظر إلى المستوطنات بمثابة قلاع أيديولوجية لإسرائيل التي يسعى العرب لإلحاق الدمار بها، منادية "بإيجاد مكان للفلسطينيين في إحدى الدول العربية، وباستمرار الحرب معهم لتفريغ إسرائيل منهم" (سعد الدين، 2012).

وهكذا يمكن القول: إنَّ حركة غوش امونبم شكلت لأكثر من عقدين من الزمان الذراع الاستيطاني العملي لحكومات إسرائيل العمالية واليمينية (ماضي، 1999،مرجع سابق).

- **حركة كاخ:**

حزب يميني عنصري شديد التطرف دينياً وقومياً، وذو نزعات فاشية واضحة، أسسه سنة 1973 الحاخام مئير كهانا، رئيس "عصبة الدفاع اليهودي"، التي أُنشئت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1968، بعد هجرة كاهانا إلى إسرائيل سنة 1971 (خليفة، 1997،ص154).

وأيديولوجية حركة كاخ كحزب سياسي هي ذاتها أيديولوجية عصبة الدفاع اليهودية من قبل، وأيديولوجية الحركة وما انشق عليها منذ أن أضحت محظورة عام 1994. وقد حددت الملامح الرئيسة لهذه الأيديولوجية بأفكار وكتابات "كهانا " على أسس دينية متشددة وأخرى عنصرية متطرفة. ومن هذه الأفكار:

1-الشعب اليهودي شعب مختار ومقدس وفريد، اقتراب خلاص الشعب اليهودي، وقدوم المسيح المخلص، وثمة شرطان لحدوث هذا الأمر في هذا الجيل، هما: ضم المناطق المحتلة 1967 إلى دولة "إسرائيل"، وإجلاء جميع أعداء اليهود عن "أرض إسرائيل"، والقضاء على كل عبادة "غريبة " في "جبل الهيكل " (مسجديّ قبة الصخرة والأقصى).

2- العرب غرباء في "أرض إسرائيل" فهم خطر على "الشعب اليهودي" وعلى الدولة، وطرد العرب فرض ديني نحو الخلاص ووقف لتحقير اسم الرب، وأن العنف هو الأداة المثلى لتحقيق الهدف، وقد تأثرت الحركة بتعاليم "زئيف جابوتنسكي" زعيم الحركة الصهيونية التصحيحية، لهذا كان "كهانا" يأمر أنصاره في "إسرائيل" بالتعامل مع العرب كالوحوش، ففي حالة عدم قدرة الدولة على العرب بالعنف يجب على الأفراد القيام بذلك.

وإنطلاقا من هذه الأيديولوجية، راحت حركة كاخ تمارس نشاطها السياسي في "إسرائيل" بهدف تحقيق أهدافها ومبادئها. وقد تمثّل نشاطها السياسي أساسا في عمليات إرهاب وقتل وتخريب وتهديد قام بها نشطاء الحركة وأنصارها، عن طريق تنظيم تظاهرات عنصرية ضد العرب أو إنشاء تنظيمات سرية مسلحة (ماضي،1999،مرجع سابق).

وقد طور كاخ بزعامة كهانا أيديولوجية هي مزيج من أفكار دينية وكراهية شديدة للعرب، وأفكار متطرفة مستوحاة من الحركات اليمينية العنصرية في الولايات المتحدة، ورفع علناً في الساحة السياسية – لأول مرة في تاريخ إسرائيل – شعار طرد الفلسطينيين من جميع أنحاء "أرض إسرائيل"، دون التمييز بين عرب 1948 الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية والفلسطينيين في الضفة المحتلة 1967 (خليفة، 1997،مرجع سابق).

***المطلب الثاني: عوامل الاختلاف وعوامل الاتفاق بين الأحزاب اليمينية الإسرائيلية حول التسوية السياسية:**

عند الحديث عن الاختلاف بين الأحزاب اليمينة الإسرائيلية حول التسوية السياسية، لا بد أن نتحدث عن الاعتبارات الأيديولوجية التي تؤثر على مناحي الحياة السياسية والحزبية في إسرائيل، حيث إنّ للاعتبارات الأيديولوجية دوراً بارزاً وتأثيراً كبيراً على الحياة الحزبية الإسرائيلية، فمستقبل المناطق المحتلة والمستوطنات، والعلاقة مع العرب والفلسطينيين تحديداً، والمسائل السياسية المتصلة بها كالمفاوضات والتنازلات وسياسة الانسحابات، سواء من طرف واحد أو غير ذلك، تشكّل مصدراً رئيساً للخلاف بين الأحزاب في إسرائيل (خليفة، 2011،ص178).

ويظهر تأثير الاعتبارات الأيديولوجية بشكل واضح في المعيار المزدوج لتصنيف الأحزاب الشائع في إسرائيل، والمستمد من المصدرين الأكثر أهمية للانقسامات في العقود الأخيرة، وهو الموقف من مستقبل المناطق المحتلة والمستعمرات، وما يتفرع من ذلك من قضايا سياسية، من ناحية، والموقف من العلاقة بين الدين والدولة من ناحية أخرى.

وتقسم الأحزاب اليهودية الحالية بموجب هذا المعيار المزدوج إلى أحزاب يمينية هي: الليكود، وإسرائيل بيتنا، والاتحاد الوطني. وإلى أحزاب يسارية يقتصر عددها حالياً على حزبين هما: العمل، وميرتس. وإلى أحزاب دينية هي شاس، واغودات يسرائيل، وريفل هتوراة، والبيت اليهودي. (خليفة، 2011 ص179-180).

الأحزاب اليمينة الإسرائيلية تتقارب في المواقف فيما يتعلق برؤيتها للتسوية السياسية مع الفلسطينيين، حيث إنّ معظم هذه الأحزاب لها رؤية متشابهة نوعاً ما فيما يتعلق بالتسوية السياسية مع الفلسطينيين. وسوف استعرض رؤية هذه الأحزاب للتسوية السياسية وعوامل الاختلاف وعوامل الاتفاق بين هذه الأحزاب بالفقرات اللاحقة.

الحزب الأكبر والأكثر يمينة في هذه الأحزاب هو حزب الليكود، الذي تقوم سياسته في الأساس على الأيديولوجية الصهيونية وما تستند إليه من مبادئ وأفكار صهيونية، تهدف إلى تحرير الشعب اليهودي المنفي والمشتت وإعادته إلى (أرض إسرائيل) التاريخية. فقد جاء في المذكرة التي تقدمت بها المنظمة الصهيونية إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في باريس المعقود في 3 شباط 1919، معالم الحدود التي تريدها الدولة الصهيونية والتي تشتمل على أرض فلسطين التي تحت الانتداب البريطاني، إضافة

إلى الضفة الشرقية من نهر الأردن، وغزة والعريش، وجزء من جنوب لبنان، بما في ذلك نهر الليطاني وجبل الشيخ، الذي هو مصدر المياه الحقيقي بالنسبة لفلسطين، ولا يمكن فصله عنها دون إنزال ضربة أساسية بحياتها، لذا يجب أن يبقى تحت سيطرة أولئك الذين هم أقدر على الانتفاع به بحده الأقصى.

وتحاول الأحزاب الصهيونية جميعاً، ابتداءً من الأحزاب اليسارية وإنتهاءً بالأحزاب الدينية المتطرفة تحقيق هذا المشروع، لأنّها تجتمع في مفاهيمها وأيديولوجيتها – إلى حد كبير – على ترجمة الفكرة الصهيونية الداعية إلى إقامة ما يسمونه (إسرائيل الكبرى) (غوانمة، 2002، ص59).

وفيما يخص السلام مع الفلسطينيين والعرب، يؤمن حزب الليكود بأنه لن يأتي إلا عن طريق المفاوضات المباشرة. ووفقا لوثيقته، ستسعى إسرائيل إلى تحسين علاقاتها مع دول الجوار ومع الفلسطينيين، من أجل تحقيق أمنها، وهو الشرط لإقامة السلام، لكن الحزب يعتبر القدس عاصمة أبدية لأرض اليهود وغير قابلة للتفاوض أو التقسيم، ما ينفي جملةً وتفصيلاً سعيه للسلام بالأساس، كما أن تأييده لتوسيع الاستيطان يؤكد سياسته التوسعية في الأراضي الفلسطينية، فالحزب الذي أسسه مناحم بيغن يرفض العودة إلى ما يعرف بحدود 1967، كما يرفض إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

وقد قرر الليكود أن حق الشعب اليهودي على (أرض إسرائيل) لا نزاع فيه، وهذا يتوافق مع أماني وحق الشعب اليهودي بالأمن والسلام في وطنه. والحزب يعارض أي اقتراح قد ينتج عنه تقسيم (أرض إسرائيل العربية أي غربي نهر الأردن مرة أخرى). وللتأكيد على ذلك طالب الحزب بفرض السيادة الإسرائيلية على المناطق "المحررة" كما يسميها الليكود، والتزام الحزب بتكثيف الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة وخاصة في الضفه الغربية المحتلة ويهودا والسامرة"، وغزة وهضبة الجولان وسيناء، لأن في ذلك أهمية قصوى للحفاظ على كيان الدولة وأمنها.

وحول إمكانية انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية على غرار انسحابها من قطاع غزة إبان رئاسة "ارئيل شارون" لليكود والحكومة عام 2005، أكد "نتنياهو" أنّ لا نية لديه في ذلك، وأشار إلى أنّ الانسحاب سيضعها تحت سيطرة مجموعات إسلامية متطرفة، مستشهدا بأنّ الانسحاب من لبنان وغزة أدى إلى نمو كبير لحزب الله اللبناني وحركة حماس (وازن، 2016).

ومن خلال البرنامج المذكور يعمل الليكود كذلك للوصول إلى سلام نهائي بين أطراف النزاع العربي الإسرائيلي، والوصول إلى معاهدة سلام تتضمن الشروط الأمنية للحفاظ على كيان إسرائيل. ويرى

الحزب" أنّ معاهدة السلام يجب أن تضمن السيادة الإسرائيلية في المناطق التي شكلت قاعدة لاعدائنا في السابق وقد تشكل لهم قاعدة في المستقبل". (بدر، 1981، ص116-117).

وأما حزب البيت اليهودي الذي يترأسه نفتالي بينت الذي يتولى وزارة التعليم، فإنّ الحزب معروف بتوجهاته المتشددة ورفضه التام لأية تسويات، وجاء في برنامج الحزب الانتخابي: "نحن نعارض أي شكل من أشكال الدولة الفلسطينية من الغرب إلى الأردن، وأن القيادة الفلسطينية لا تريد أراضي 67، إنما كل دولة إسرائيل، لذلك ليس هناك حل مثالي في جيلنا". وهذا الحزب هو حزب ديني صهيوني متطرف قومياً في عدائه للعرب، ويحتل في الخريطة الحزبية موقعاً في أقصى اليمين، وينظر إليه هو والاتحاد الوطني باعتبارهما أشد الأحزاب الإسرائيلية تطرفاً من الناحية السياسية (خليفة، 2011، ص217).

ويهدف "بينت" وحزبه إلى فرض السيطرة الكاملة على الضفة الغربية وفك ارتباطها بغزة تماماً، مع إمكانية منح 50 ألف فلسطيني المواطنة الكاملة، إضافة إلى سعيه لمنع دخول أي فلسطيني لاجئ من الدولة العربية إلى الضفة الغربية.

ويعارض الحزب كلياً حل الدولتين وأية تسويات سلام مع الجانب الفلسطيني، ويكرر المطالبة بهدم الأنفاق والإغارة على غزة. ويرفض الحزب إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية كحل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويرى كذلك أن الحلول السياسية المطروحة لتسوية الصراع بواسطة حل الدولتين، أو المطالبة بضم الضفة المحتلة وسكانها لدولة الكيان، هي حلول غير عملية من شأنها تهديد مستقبل دولة إسرائيل. ووفقا لهذا الحزب فإن بين النهر والبحر يوجد مكان فقط لدولة إسرائيل، لذا على ضوء رغبة القيادة الفلسطينية في السيطرة ليس فقط على "يهودا والسامرة" وإنما "على أرض إسرائيل الكبرى"، ولأن إقامة دولة فلسطينية ستهدد أمن دولة إسرائيل، يرى الحزب أن جميع هذه الحلول ينبغي أن تكون لاغية، وأن الحل يجب أن يكون حسب خطة التهدئة التي يطرحها رئيس الحزب بينت. من هنا يرى الحزب أهمية بالغة في دعم الاستيطان على كامل "أرض إسرائيل الكبرى" وتسهيل ذلك بوسائل عدة، منها توفير المواصلات العامة، ودعم السكن في هذه المناطق وتوفير المحفزات (وزان،2016،مصدر سابق).

أمّا حزب يسرائيل بيتنا فإنه ينتمي إلى اليمين المتطرف، ويحمل آراءً معادية للعرب والفلسطينيين، ويدعو بوضوح إلى ترحيل الفلسطينيين المتمسكين بهويتهم من المناطق المحتلة، ويفضل استخدام القوة للقضاء على المقاومة الفلسطينية، لذلك كان من أشد المؤيدين للحروب الثلاث التي شنها الجيش

الإسرائيلي ضد قطاع غزة في سنوات 2008، و2009، 2014 (جريدة الكرمل المصرية–إيمان كمال (ب ت)).

يعارض هذا الحزب تماماً فكرة السلام مع العرب، وهو ما ظهر جلياً في فبراير 2014، حين أعلن عن حملته الانتخابية التي نصت على أنه يرغب بالسلام، لكن السلام ليس أهم من بقاء إسرائيل دولة للشعب اليهودي، وليس أهم من الأمن لجميع مواطنيها. كذلك مسألة القدس غير قابلة للتفاوض لدى أنصار حزب ليبرمان، والسيادة الكاملة لإسرائيل على جميع المستوطنات أمر بديهي بالنسبة إليه. وقد تبنى رئيسه قبيل الانتخابات حملةً وقع عليها أكثر من 100 ألف إسرائيلي عنوانها "الموت للمخربين"، طالب فيها بإعدام كل شخص يُقدم على أية عملية ضد الجيش والشرطة والمواطنين في إسرائيل، ولا يزال حتى اليوم يطالب بذلك (وازن، رصيف 22).

وتقوم أساسات حزب إسرائيل بيتنا على "إعطاء الأمن للمواطن الإسرائيلي"، ويشدد هذا الحزب على ضرورة الحصول على إخلاص كل المواطنين للدولة ولطبيعتها اليهودية الصهيونية، وبالذات من المواطنين العرب، وأن يحصل هؤلاء بالمقابل على ضمانات وتعويضات من الدولة لإخلاصهم لها، وقد حصل الحزب على خمسة عشر مقعداً في الكنيست الثامنة عشرة (من أصل 120)، وستة وزراء بقيادة نتنياهو (السعدي، 2009، ص30).

أما حزب شاس الديني الشرقي اليميني فيعدّ القوة الدينية الأولى في إسرائيل، ويؤيد الحزب التفاوض مع الفلسطينيين، وفي الوقت ذاته يطرح مواقف متصلبة حيال مختلف القضايا المتفاوض عليها، وهو حزب يدعم الاستيطان، لكنه يرفض التفاوض حول مستقبل مدينة القدس ويرفض التفاوض مع الدول العربية، إن لم تشترط تعويض اليهود الذين فقدوا ممتلكاتهم بعد هجرتهم من دول المنطقة (اشتيوي، سياسة بوست، 2014).

تبين لنا مما ذكرناه أن الأحزاب اليمينية سواء القومية منها أم الدينية المتشددة، تتفق في وجهة نظرها بما يخص التسوية السياسية، تبين ذلك من خلال وجهة نظر الأحزاب اليمينية الإسرائيلية بخصوص دعمها لعمليات التهويد والاستيطان في الضفة المحتلة فلسطين كافة، والقدس المحتلة خاصة، والتقائها وتوافقها فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي والتسوية السياسية، خاصة أنّ العامل الأمني الذي يشكل هاجساً للمجتمع الإسرائيلي، كذلك تنامي شعور الإسرائيليين بالخطر الوجودي الذي يعدّ إجماعا لدى الأحزاب اليمينية في إسرائيل. إضافة إلى العاملين الديمغرافي والأمني اللذين كان لهما دور كبير في دفع الإسرائيليين نحو تبني مواقف يمينية متطرفة من التسوية السياسية.

وفي (إسرائيل) الأحزاب الإسرائيلية اليمينية وخاصة الدينية منها، هي قومية ومتطرفة وتطالب بالقضاء على الفلسطينيين، وبإقامة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل، ويوجد إجماع بين هذه الأحزاب على عدم العودة إلى حدود 1967، والاحتفاظ بالقدس الموحدة عاصمة (لإسرائيل)، وإبقاء الكتل الاستيطانية الكبرى ضمن حدود إسرائيل، وعدم تحمل أية مسؤولية بشأن حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وهذه الأحزاب غير ناضجه بشأن التعاطي مع عملية التسوية فهي أحزاب استعمارية استيطانية (يونس، دنيا الوطن 2009-1-5).

أمّا عوامل الاختلاف فهي في التفاصيل، أي أنها تتعلق بمدى المناطق التي يمكن أن تُمنح للفلسطينيين، ونوعية السيادة للسلطة الفلسطينية، وبشأن عدد الأحياء التي يمكن أن تديرها في القدس. هذه الخلافات بين الأحزاب اليمينية تعدّ تكتيكية وليست جوهرية، وذلك حول الأساليب المنبعثة من بناء الوطن القوميّ اليهوديّ في فلسطين، حتى أنّ بعض الأحزاب اليمينة التي تدعم بشكل نظري المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين، فإنها تدعم ذلك من باب تحسين الصورة السياسية لإسرائيل.

ويؤكد ذلك أنه بعد عام 2000 عاد اليمين إلى الانفراد بالحكم، مما يشير إلى أنّ المجتمع الإسرائيلي في هذه الفترة يتجه نحو اليمين المتشدد، الأمر الذي ينعكس سلباً على عملية التسوية عموماً.

ويمكن الاستنتاج بأن عملية التسوية سوف تشهد تراجعاً كبيراً ويمكن أن تتوقف، لأنّ حزب الليكود وائتلافه الحكومي اليميني المتطرف، لا يميلان البتة إلى التسوية السياسية، والتي تتضمن التنازل عن الأراضي المحتلة، ولا إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة، وتفضيل الحكم الذاتي وتحسين حياة الفلسطينيين. وتستنتج الدراسة أنه إذا وصلت الضغوط الدَّولية، خاصة الأمريكية، والإقليمية إلى درجة مناسبة، يمكن دفع إسرائيل نحو تسوية بمعنى ما.

تحدثنا في هذا الفصل عن نشأة الأحزاب اليمينية وجذورها السياسية والأيديولوجية ورؤيتها للعملية السياسية، وعوامل الاختلاف وعوامل الاتفاق بين هذه الأحزاب، وتعرّفنا إلى اليمين الإسرائيلي وأيديولوجيته الأساسية وهي القومية اليهودية، التي يتم تحقيقها في دولة إسرائيل بوساطة الصهيونية، وفي السياسة الإسرائيلية مصطلح (يمين) يتطرق أولاً وقبل كل شيء للسياسة الخارجية والأمن، وبعد ذلك يتطرق للاقتصاد، ويستند اليمين في المجتمع الإسرائيلي بالنسبة للموقف من قضية الأرض والشعب الفلسطيني برفضه عودة شبر واحد من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تعتبرها إسرائيل الكبرى، وتعرفنا على الأحزاب الإسرائيلية الدينية ونظرتها المتطرفة تجاه العملية السلمية، من خلال معرفة الأفكار الايديولجية لهذه الأحزاب وربط الدين بالأرض، والقضاء على الفلسطينيين وإقامة "إسرائيل الكبرى" من الفرات إلى النيل. ويوجد إجماع بين هذه الأحزاب اليمينية بشكل عام على عدم العودة إلى حدود 1967، ورفض فكرة الدولة الفلسطينية، والاحتفاظ بالقدس الموحدة عاصمة (إسرائيل).

وتبين لنا أنّ هذه الأحزاب اليمينية سواء المتدينة أو غير المتدينة هي أحزاب غير ناضجة بشأن التعاطي مع عملية التسوية السياسية، وهي أحزاب استعمارية استيطانية.

وتبيّن لنا أن الأحزاب اليمينية تتقارب في المواقف فيما يتعلق برؤيتها للتسوية السياسية، وأنّ الخلافات بين الأحزاب اليمينية تكتيكية وليست جوهرية، وأنّ بعض الأحزاب اليمينية التي تدعم بشكل نظري المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين تدعم ذلك من باب تحسين الصورة السياسية في إسرائيل.

## الفصل الثالث:

---

### محددات الأحزاب اليمينية الإسرائيلية للتسوية السياسية:

من المهم التعرف على محددات الأحزاب اليمنية الإسرائيلية للتسوية السياسية، لذلك لا بد أن نتحدث عن المحددات الدينية للأحزاب اليمينية الإسرائيلية، والمحددات السياسية ومحددات التطرف الديني من خلال الحديث عن الأحزاب الدينية وتأثيرها في الحياة السياسية في (إسرائيل)، وتأثيرها على اتخاذ القرارات السياسية وتشكيل الائتلافات الحكومية بمشاركتها في الكنيست الإسرائيلي.

وتأثير دور هذه القوى في تحديد المحددات الدينية بالأفكار الأيديولوجية التي تحملها هذه القوى والأحزاب، وكيف كان لها دور كبير في التأثير على اتخاذ القرارات السياسية فيما يتعلق بالتسوية السياسية والصراع العربي الإسرائيلي. ثمّ تأثير مشاركة الأحزاب والقوى الدينية في مختلف المؤسسات في إسرائيل والحكومة والبرلمان والمؤسسة العسكرية وغيرها، وكيف أن نفوذ هذه الأحزاب والقوى قد تعاظم في الفترة الأخيرة في إسرائيل. وكيف أسهمت هذه القوى والأحزاب الدينية في انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين. إنّ سبب تنامي هذه الأحزاب والقوى الدينية يعود الى ظاهرة جديدة صار يشهدها المجتمع الإسرائيلي وتتمثل في التحول نحو الإيمان. وأيضا تأثرهم بالحاخامات والفتاوي التي أصدروها، والتي كان لها تأثير في مشاركة أو عدم مشاركة الأحزاب الدينية في الكنيست والائتلافات الحكومية.

وسنتعرف على المحددات السياسية من خلال مواقفهم السياسية في إسرائيل، وموقفهم من التسوية السياسية، خاصة موقف نتنياهو رئيس حزب الليكود ونظرته للصراع العربي الإسرائيلي، ومواقف حكومات إسرائيل من التسوية السياسية. وسنتعرف على محددات التطرف الديني من خلال المواقف الأيديولوجية للحركات الدينية في إسرائيل، خاصة حركتي غوش أمونيم وكاخ، حيث إنّ هاتين الحركتين تمثلان التطرف الديني والتشدد بشكل واضح في مواقفها عن طريق أيديولوجية متطرفة لا تعترف بوجود شعب فلسطين. ومعارضة هاتين الحركتين لأي حل سياسي، حتى المفاوضات مع الفلسطينيين.

## ❖المبحث الأول: المحددات الدينية والعقائدية:

### *المطلب الأول: بروز المحددات الدينية والعقائدية في أفكار الأحزاب الدينية:

إنّ للعامل الديني دورًا بارزًا في التأثير على المجتمع الإسرائيلي في التوجه نحو اليمين، وذلك بسبب تزايد أهمية الدور الذي تلعبه التيارات الدينية والأصولية اليهودية، والحاخامات الذين يوجهون هذه التيارات الدينية اليمينية، وبخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي.

إنَّ إسرائيل منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي تميل إلى أن تكون أكثر تعبيراً عن الهوية العرقية وأكثر انسجاماً مع عقائد القوى الدينية المتطرفة، وقد تصبح عما قريب غير إسرائيل التي بدأت عام 1948، وإنَّ هذه القوى تستمد قوتها من البنية الاجتماعية والاستيطانية في إسرائيل، التي تسمح لأقل القوى قدراً وحجماً بفرض شروطها في بعض الأحيان، وهذا يجعل المتشددين يمارسون دوراً في إعاقة العملية السلمية ومناهضة تصفية الاستيطان أو وقفه داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة (الآغا،2013،ص106)

كذلك أسهمت في انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين ما يُعرف بظاهرة تزايد نفوذ الأحزاب الدينية، والتي تتوزع على تيارين: تيار "الصهيونية الدينية"، وتيار "الأورثوذكس المتشددين"، فقد باتت هذه الأحزاب أقوى من أي وقت مضى، وتتمتع بقوة انتخابية كبيرة، تشكل قاعدة لأنصار "إسرائيل الكبرى"، وتشكل الحاضنة التي نمت فيها المنظمات والحركات اليمينية المتطرفة، مثل حركة "غوش ايمونيم" الاستيطانية. ويرجع تنامي نفوذ هذه الأحزاب إلى ظاهرة جديدة صار يشهدها المجتمع الإسرائيلي تتمثل في "التحول نحو الإيمان"، إذ تشير استطلاعات الرأي إلى أن عدداً متزايداً من الإسرائيليين صار يتحول، وبأشكال متعددة في الأعوام الأخيرة، نحو الإيمان الديني، إمّا بتأثير إعلام الأحزاب الدينية وإذاعاتها، وإما كردة فعل على أحداث مهمة وخيبات أمل، وإما لمجرد الشعور بالحاجة إلى التدين. هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى، منها على سبيل المثال رفض هذه الأحزاب لكل ما يتماهى مع اليسار، ليس فيما يتعلق بقضايا المجتمع فقط، إنما فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي، وهذا الشعور الديني هو الذي يحرك أعضاء "غوش امونيم" بصفتها رأس حربة الاستيطان في المناطق الفلسطينية، أو "شبيبة الهضاب" في "السامرة" الذين يقيمون المستعمرات العشوائية (الشريف، 2010).

ويشهد المجتمع الإسرائيلي تحولاً داخلياً بنيوياً، إذ يتحول نحو مجتمع أكثر تديناً، وبالنتيجة أكثر يمينية، وهو ما يتم التعبير عنه بالتزايد المطرد في نسبة المتدينين من مجمل السكان، ومن نمو نسبتهم في مؤسسات الدولة الفاعلة، في المقابل يزداد التشديد على الطابع اليهودي وعلى طبيعة الدولة اليهودية، وهو ما يمكن رصده من خلال تزايد وتيرة التشريعات المطروحة في الكنيست، مقابل حملات الملاحقة التي تشنها أطراف يمينية على منظمات حقوق إنسان يهودية وعربية ومنظمات مجتمعية يسارية، مثل منظمة صندوق إسرائيل الجديد، إضافة إلى شنِّ حملة على دوائر علم الاجتماع وعلى علماء الاجتماع النقديين في إسرائيل والتحريض ضدهم. كل هذا يأتي في ظل تزايد حملات تشديد الخناق على العرب، وقد نشر مركز عدالة (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل) تقريراً يرصد قائمة تضم عشرين قانوناً مركزياً جديداً ومشاريع قوانين مطروحة للبحث خلال العام 2010، "تميّز جميعها ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وتهدد حقوقهم كمواطني دولة، وتنتهك في بعض الحالات حقوق الفلسطينيين في الضفة المحتلة"، مع العلم أن هذه القائمة لا ترصد – كما يشير معدوها – "جميع التشريعات التمييزية / أو العنصرية المطروحة في الكنيست، فإنها تعدد مشاريع قوانين تتمتع بقسط كبير من الفرص لنجاح تشريعها وتحولها إلى قوانين و/ أو أن تحمل ضرراً جسيماً بحقوق الفلسطينيين، في حال تشريعها". بالمقابل تتزايد قوة افغدور ليبرمان في السياسة، على الرغم من أن ليبرمان هو علماني وبعيد كل البعد عن التدين، إلا أنّ أفكاره اليمينية المتشددة والمتطرفة تجاه العرب تهيمن على خطابه وتتقاطع بقوة مع الأفكار اليمينية للمتدينين، سواء أكانوا من التيار المتزمت الذي تمثله شاس، أم من التيار الصهيوني الاستيطاني، بل إن هذا التقاطع يتحول عملياً إلى مساحة للتلاحم بينهم، الأمر الذي يتغذى من الشراكة المفرطة في المواقف اليمينية لإنجاح شراكة غريبة وحتى مستحيلة في مجتمعات أخرى، على أساس تخفيف حدة الاختلاف والتباين اتجاه القضايا الاجتماعية (غانم، 2010،ص16-17).

وتبرز المحددات الدينية والعقائدية للأحزاب اليمينية في إسرائيل من خلال الدور الفاعل والكبير الذي تؤديه الأحزاب الدينية في تحديد ملامح العلاقة القائمة بين الدين والدولة، فقامت بتسخير إرثها العقائدي والتوراتي في بناء دولة إسرائيل على أسس دينية، كما أنها بنفس الأفكار العقائدية استطاعت المحافظة وبشكل كبير على الكيان بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948.

لا شك أنّ القوى الدينية ممثلة في الحركات والأحزاب تعد من أهم القوى السياسية على صعيد المجتمع الإسرائيلي، وعلى صعيد الحياة السياسية أيضاً، على الأخص الحركات الحريدية، فقد مارست تلك

القوى دوراً محورياً في بناء الدولة، وفي رسم سياساتها وصناعة القرار الداخلي والخارجي، والصورة العامة في إسرائيل تشير إلى سيادة المنهج الديني المهيمن على أجهزة الدولة والحكومة.

والحقيقة التي لا جدال فيها أن الحاخامات في إسرائيل لديهم تأثير قوي في عالم السياسة والمال والاجتماع والجيش، كما يمكنهم التأثير في الانتخابات البرلمانية، وتشكيل الائتلاف الحكومي وتوجهات الأحزاب السياسية، من خلال سيطرتهم على العديد من الأحزاب، مثل: شاس، ويهودات هتوراة، والبيت اليهودي، وغيرها، وبإمكانهم التأثير في القوانين داخل الكنيست من خلال طرحها أو التصويت عليها وفق ما يرغب الحاخامات بوساطة هذه الأحزاب، وحسب سلسلة الفتاوي التي يصدرونها بهذا الخصوص، ويتبين ذلك عندما أوعز الحاخام أهارون يهودا شطايمان للأحزاب الحريدية بعدم الانضمام لحكومة نتنياهو في أعقاب انسحاب حزبيّ "يوجد مستقبل" و "الحركة" منها، ما أدى إلى حل البرلمان والتوجه لانتخابات جديدة، وأطاحت بحكومة بنيامين نتنياهو في نهاية عام 2014. (عكا للشؤون الإسرائيلية، 24يوليو،2016)

ويبدو لمن يتتبع السياسة والمجتمع في إسرائيل بأن المشروع الصهيوني الحيوي الوحيد في الفترة المعاصرة هو المشروع القومي الديني، الذي يرى في فلسطين كاملة أرض الوعد الإلهي لدولة اليهود، وهذا المشروع لا يتجنب البوح بأهدافه ومبرراته الدينية، والوسائل التي يريد استعمالها في الوصول إلى أهدافه، ولا يخفي المنظومة التبريرية التي تقود إلى العنف المبرر دينياً. (روحانا، مجلة الدراسات الفلسطينية، ص12)

وحزب المفدال "البيت اليهودي" القوميّ الدينيّ، يؤمن بما يسميه الوعد الإلهي الذي جاء على لسان أنبياء الحق والعدل فإنّ (شعب الله) سيرجع لأرض آبائه وأجداده ويقيم فيها مملكة التوراة، في الحدود التي وعد الله بها شعب إسرائيل، وهي من الفرات إلى النيل ويعتقد المفدال أن الثورات السياسية والأمنية منذ قيام إسرائيل كانت بداية لتحقيق الغاية الإلهية، وخطوة على طريق الخلاص الشامل لشعب إسرائيل، ويعتبر أن توسيع إسرائيل بعد عدوان 1967 خطوة أخرى على طريق الخلاص.

وانطلاقاً من اهتمامات المفدال بقضية السلام، فإنه يطرح برنامجاً للوصول إلى ما يعتبر سلاماً حقيقياً مع الدول المجاورة، والنقاط الأساسية في برنامجه هي ضمان لما يسميه الحزب الحق التاريخي لليهود على أرض الميعاد كلها، وبين النهر والبحر تقوم دولة واحدة هي "دولة إسرائيل" وعاصمتها القدس الموحدة، كذلك ضمان حدود آمنة، وعمق استراتيجي كافٍ للدفاع عن "دولة إسرائيل"، والمبدأ الأخير أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الموافقة على أي برنامج قد ينتج عنه التنازل عن أي جزء من

أرض إسرائيل "التاريخية" و"القدس الموحدة كانت وستبقى العاصمة الخالدة لشعب إسرائيل"، وحزب المفدال سيعمل على توسيع حدودها. (السعدي، ص219)

وحزب "المفدال" الديني القومي لا يختلف كثيراً عن غيره من الأحزاب الصهيونية في الخطوط العامة لسياسته ومواقفه إزاء القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، إلا فيما يتعلق بالخلفية الدينية، من حيث إنه يعطي تبريراً دينياً للمواقف التي يتخذها والسياسة التي يتبعها في هذا المجال.

منذ أن أُنشِيء المزراحي كان شعاره، أرض إسرائيل لشعب إسرائيل وفقا لتوراة إسرائيل، ومن هذا المنطلق الأيديولوجي أسهم الحزب وجناحه العمالي في عمليات الاستيطان وإقامة المزارع الجماعية والتعاونية، وفي مختلف النشاطات الصهيونية الأخرى التي أدت إلى قيام الكيان الصهيوني.

التبريرات الدينية لحزب المفدال تبدو واضحة في إيمان الحزب العميق في تحقيق وعد الرب لأنبيائه في أن "شعب إسرائيل" سيعود إلى أرض الآباء والأجداد لبناء "مملكة التوراة"، وتبعا لذلك فإنّ الحزب يعتبر التطورات السياسية التي أدت إلى قيام الكيان الإسرائيلي من استيلاء على الأرض والاستيطان وتشريد الفلسطينيين من وطنهم، هي "بداية تحقق وعد الرب لشعبه المختار في العودة إلى أرض الآباء".

وانطلاقاً من فكرة الحزب (الدينية) عن "الأرض الموعودة والحق التاريخي لشعب إسرائيل فيها" فإنه يتجاهل وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، ويرفض أية إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وكل ما يعترف به الحزب ويقبل به حقوق مدنية كاملة واستقلال ذاتي ديني وثقافي للسكان العرب "الأقليات" الأخرى الخاضعة للاحتلال، هذا مع العلم أنّ الممارسة العملية للحزب تثبت تنكره حتى لهذه الحقوق التي يعترف بها.

كذلك فإن الحزب يعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة جزءًا من أرض إسرائيل تم تحريره، فإنه كان من أكثر الأحزاب الإسرائيلية تأييدا لضم القدس وجعلها عاصمة للكيان الإسرائيلي، وأكثرها تأثيراً وتشديداً على عدم المساس بالسيادة والسيطرة الإسرائيليتين على "القدس الموحدة" باعتبارها "العاصمة الأزلية لشعب إسرائيل" وداعياً لتوسيع حدودها وتنمية اقتصادها وإسكان المزيد والمزيد من اليهود فيها من جهة، والمطالبة المستمرة بضم باقي أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الكيان الصهيوني، وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، ورفض أي سلام يتضمن ما يعتبره الحزب "تنازلا عن أية أجزاء من أرض إسرائيل التاريخية" من جهة ثانية، كما يطالب بوضع الخطط للقيام بأعمال الاستيطان الزراعي والقروي

والديني في جميع هذه المناطق، واستعداد الحزب للمساهمة مباشرة في إقامة المدن والقرى والمستوطنات الزراعية اليهودية فيها (خالد، ص58–60)

ومنذ اللحظة التي اختارت فيها الحركة الصهيونية فلسطين هدفاً لإقامة دولة يهودية، فإنها مزجت بين ثلاثة مقومات، وهي: القومية اليهودية، والدين اليهودي، والاستعمار الاستيطاني. وإذ كانت الحركة الصهيونية قد استطاعت في بداياتها الفصل بين القومية والدين واتباع نهج علماني بامتناع كامل، فإن المبرر الرئيس الذي قدمته لبناء الدولة اليهودية في فلسطين هو المبرر الديني وإقامة الدولة اليهودية في فلسطين والتبرير الديني للمشروع، جعلا الفصل الديني عن القومي في الحالة الصهيونية غير ممكن إلا عبر ثورة ديمقراطية حقيقية تتخلص من النظام الكولونيالي الاستيطاني.

والحركات القومية الدينية سكبت المضامين الدينية جهاراً على مشروع الاستيطان، وفي هذه العملية المستمرة منذ نصف قرن، أخذ المشروع الديني القومي مكانة الصدارة باستقطابه الطاقات الصهيونية الباحثة عن بعض، لا تجده في حركات وقيادات وأحزاب تتخبط في تناقضاتها الداخلية.

ووجد المشروع الديني القومي حليفاً له في اليمين الإسرائيلي الذي يرى في كل فلسطين موقع السيادة السياسية الصهيونية أي حدود الدولة اليهودية، لكن تبقى هناك اختلافات بشأن السبيل الأصح للوصول إلى هذا الهدف من ناحية سرعة الاستيطان، وأهمية الاعتبارات الدولية، ومكانة الفلسطينيين وغير ذلك، فما تشهده في هذه الحقبة التاريخية هو في الواقع ذهاب الصهيونية إلى مداها – تجسيد جوهرها– عبر المطالبة والعمل والاستيلاء على كل فلسطين، والتركيز على استمرار المشروع الاستيطاني في دولة يهودية وبشكل مكشوف.

ولقد حسم المشروع الديني القومي وحلفاؤه في اليمين الإسرائيلي الخيار، وجعلوا من مشروع الدولة اليهودية في كل فلسطين المشروع الحيوي الرائد سياسياً، والذي لا يجد منافساً له ضمن الفكر الصهيوني، ويحتل مؤيدوه أمكنة متقدمة، ليس في الكنيست والحكومة فحسب، بل في المؤسسات الإسرائيلية المهمة الأخرى أيضاً، مثل الجيش، والقضاء، والإعلام، والتربية والثقافة، ولأن استمرار الاستيطان وتكثيفه في فلسطين كلها، وخصوصاً في الضفة والقدس، يتطلبان القوة الخشنة والمكشوفة، فإن الجانب الآخر– الضعف الأخلاقي – أخذ يكشف ليس فقط بين دوائر المثقفين والأكاديميين والطلاب ومؤسسات المجتمع المدني في العالم، بل في إسرائيل نفسها أيضاً.(روحانا، مجلة الدراسات الفلسطينية ص12)

ويتميز المشهد السياسي اليميني والذي يهيمن على مؤسسات الدولة اليوم بتشرب الخطاب التوراتي– المسياني، ولا يقتصر الأمر على تبني هذا الخطاب من الحركات الدينية القومية كالبيت اليهودي، بل بين حركات الليكود وكولانا، وإلى حد ما "يوجد مستقبل" و"إسرائيل بيتنا" ممن يتبنون مثولوجيا سياسة دينية معلنة، كان طوَّرها عمليا بن غوريون، وتتقاطع سياسياً في الاعتقاد بأن أراضي الضفة الغربية وشرقي القدس هي بالأساس جزء من (أرض إسرائيل) ومن وطنه التاريخيّ القوميّ، وأن أي تنازل عن أجزاء منها هو "ثمن باهظ للسلام الذي يدعي نتنياهو ولبيد ولبيرمان أنهم يريدونه فيما يرفضه بنيت، مثل اليمين الاستيطاني القومي، وبوجود تمايزات داخلية بين مكونات اليمين حول الثمن الذي يمكن أن تدفعه إسرائيل تجاه السلام أو لا تدفعه، تحظى حكومة نتنياهو الحالية التي هي يمينية– استيطانية– دينية بمساحة واسعة للمناورة لتوسيع الاستيطان وتعميقه، وذلك بالاعتماد على التمييز المهيمن بين الأرض والسكان (غانم، 2017،ص17–18).

والأحزاب الحريدية التي زادت قوة في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، والتي أصبحت أكثر اعتدالاً تجاه الصهيونية والقومية اليهودية وتجاه الإسرائيلية، ويمكن اعتبار حزب شاس وليد هذا الاعتدال وصيغة حريدية جديدة، لذا، قام حزبا"يهودات التوراة"و"شاس" بدور مركزي في السياسة الائتلافية في إسرائيل، فقد شكلا – في معظم الأحيان – القوة التي ترجح كفَّة الائتلاف (اليميني واليساري على حد سواء)، مما هيَّأ لهما الفرصة في الحفاظ على مصالحهما الفئوية وتطويرها (خطيب، 2015،ص3).

هدفت الحركة الصهيونية منذ نشأتها إلى إقامة وطن قومي لليهود يتمتع بالشرعية، أي بموافقة الدول العظمى، ودول الإقليم الذي ستنشأ فيه الدولة الوليدة، من هنا سعى "ثيودر هرتسل" مؤسس الحركة الصهيونية وزعيمها الأول إلى الحصول على موافقة الدولة العثمانية لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، إلا أنّ الرفض المطلق من سلطانها عبد الحميد الثاني دفع هرتسل للتفكير في اتجاهات أخرى، كأوغندا وربما العريش المصري، عدا عن التجربة الاستيطانية في الأرجنتين.

إلا أن ثقل الصهيونية الدينية بعد وفاة هرتسل جعلت فكرة الوطن القومي فقط وفقط في فلسطين، لتصبح فلسطين وجهة الجميع، ليس من الناحية السياسية فقط، إنما من الناحية الدينية أيضاً، حتى عند غير المتدينين (مركز رؤية للتنمية السياسية 2016/12/12).

***المطلب الثاني: تيار الصهيونية الدينية:**

أقيمت دولة "إسرائيل" عام 1948 على جزء من فلسطين، وقد رافق ذلك عمليات تهجير السكان والسيطرة على الأرض، ثم احتلت باقي الأراضي الفلسطينية عام 1967، والتي تضم القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى سيناء المصرية والجولان السوري.

من بين كل هذه الأراضي العربية الواسعة، كانت الضفة الغربية محط أنظار تيار الصهيونية الدينية، لما لها من بعد تاريخي وديني في العقيدة الدينية اليهودية، الأمر الذي يمكن استغلاله لتحقيق المطامع الصهيونية.

في بداية السبعينيات، بدأ الاستيطان يتغلغل بشكل تدريجي في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس والضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، لكن بشكل مميز ومكثف في الضفة الغربية، واليوم يبلغ الاستيطان في الضفة ذروته، فهو لم يحرم الفلسطينيين من التواصل الجغرافي فحسب، إنما يفرض واقعاً يقضي على حل الدولتين، وأكثر من ذلك، فإن التيار الاستيطاني الذي سيطر على الحكومة الإسرائيلية الحالية، بدأ يدعو بشكل علني إلى ضم الضفة الغربية أو أجزاء مهمة منها "لإسرائيل".

لا تقتصر هذه الدعوات على تصريحات فقط، إنما تتجسد في مشاريع وبرامج لبعض الأحزاب اليمينية، وبخاصة تيار الصهيونية الدينية، الذي يبدو وكأنه يجتاح الضفة الغربية عبر المستوطنات والبؤر الاستيطانية، سواء العشوائية منها أو المنظمة، والكتل الاستيطانية التي تفتت الضفة الغربية إلى مناطق منعزلة عن بعضها بعضاً.

وفي العقيدة اليهودية، فإن التاريخ العبري بمجمله كان في الضفة الغربية، ففيها قامت دولة "إسرائيل" القديمة ثم دولتا "يهودا وإسرائيل" بعد انقسامها. ووفق معتقدات تيار اليهودية الصهيونية، فإن أرض الضفة الغربية يجب أن تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، لما لذلك من تقريب لعودة المسيح (مخلص اليهود)، وفي معتقداتهم فإن السيطرة على الضفة الغربية يجب أن تؤدي إلى بناء الهيكل مكان المسجد الأقصى المبارك.

ووفق فتاوي الحاخامات فإن التنازل عن مناطق الضفة الغربية، وكما يسمونها يهودا والسامرة، لا يجوز شرعاً، فقد أوضح اليعيزر ملماد، وهو من رجال الدين المنتمين للصهيونية الدينية، أن ترك الضفة الغربية خارج السيطرة الإسرائيلية ممنوع وفق الشريعة اليهودية، وأن إعطاء العرب الموجودين فيها مواطنة شبيهة بتلك التي يتمتع بها اليهود ممنوع أيضاً وهذا ما يُفسر تركيز الصهيونية الدينية على الاستيطان بشكل كبير في مناطق الضفة الغربية (مركز رؤية للتنمية السياسية،2016/12/21)

وظهرت فتاوي الحاخامات في مجال السياسة الخارجية، حيث عارضت الأحزاب الدينية قيام دولة فلسطينية وأي سيادة أجنبية غربيّ نهر الأردن، وعارضت أيضاً عودة اللاجئين والانسحاب من الجولان، كما طالبت بإلغاء قرار تجميد عمليات الاستيطان، والعمل على تعزيز هذا الاستيطان وعدم إزاحة أية مستوطنة يهودية من مكانها، وضمان أمن المستوطنين، وأكدت على التمسك بالقدس كعاصمة موحدة وأبدية للدولة اليهودية، ونادت بالعمل على تكثيف عمليات البناء في المدينة المقدسة وضواحيها، الأمر الذي شجع الأحزاب القطاعية والشوفينية والإثنية على رفع سقف مطالبها المتطرفة أيضاً، مما زاد في وضع العراقيل بوجه التسويات على جميع المسارات، وهو أمر تجسد أيضاً في القوانين المتعددة ومشاريع القوانين التي زادت من حجم القيود والشروط البرلمانية على أي قرار أو إجراء يتعلق بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، أو يتعلق بتقييد الاستيطان في هذه الأراضي.

وفيما يلي بعض المقتطفات من برامج الأحزاب الدينية لانتخابات الكنيست الرابعة عشرة والخامسة عشرة في عامي 1996 و1999، وهذه البرامج مثل المحددات الدينية للأحزاب اليمينية، وهي كافية للدلالة على ما تسببه من مآزق وضغوطات على آليات التسوية مع العرب، فقد طالب حزب "المفدال" مثلاً عام 1996 بما يأتي:

- القدس الموحدة عاصمة إسرائيل تحت سيادة إسرائيل.
- سيكون نهر الأردن الحدود الأمنية الشرقية لإسرائيل ولن يكون هناك جيش آخر إلى الغرب منه.
- فصل بين (الإسرائيليين والفلسطينيين) يلبي حاجات الأمن والهوية والقومية.
- تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج دولة إسرائيل برفض حق العودة.
- إبقاء معظم المستوطنين الإسرائيليين تحت السيادة الإسرائيلية.

وستطرح التسوية الدائمة التي ستتبلور في المفاوضات لاستفتاء عام للمصادقة عليه.

أما بالنسبة لحزب شاس وسائر الأحزاب المشياحية، فإنها تبني مواقفها السياسية على أساس أنه لا يجوز التنازل عن بعض الأراضي لحقن الدم اليهودي، ومع ذلك فقد رفض "مجلس كبار التوراة " في حزب اغودات يسرائيل الانسحاب من الخليل لأنه يعرّض حياة اليهود للخطر. (مرتضى، 2002،ص8)

من هنا استطاعت الصهيونية الدينية أن تفرض رؤيتها فيما يتعلق بمناطق الضفة الغربية، مؤسسةً رؤيتها على أساسين: الأول تاريخي، والآخر توراتي ذي علاقة بعودة المخلص في أخر الزمن، وهذا ما يفسر الرغبة الجامحة لدى هذا التيار في فرض سيطرة أكبر وأشمل على مناطق الضفة الغربية (مركز رؤية للتنمية السياسية 2016/12/21).

وكانت ولا تزال تعتبر (أرض إسرائيل) بواسطة كل اليهود المتدينين ملكية حصرية لليهود، فمنح الفلسطينيين السلطة على أي جزء منها يمكن تفسيره وفق قانون المخبر اليهودي، والذي يأمر كل يهودي بقتل أي يهودي أبلغ غير اليهود عن شؤون يهودية، أو إعطائهم ممتلكات يهودية، وقد فسّر هذا القانون في التحريض على رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، والذي قتل لأسباب دينية، حيث أكد القائل "يغئال عمير" في قاعة المحكمة أنه حسب الشريعة اليهودية، عندما يقوم يهودي بتسليم شعبه وأرضه للعدو يجب أن يُقتل، وهناك أوامر إلهية أكثر بكثير من وصية "لا تقتل"، لقد أنقذت أرواح اليهود بقتلي رئيس وزراء يصالح كبير السفاحين".

كان ذلك أهم نتائج حالة الالتباس التي صاغتها الحركة الصهيونية السياسية بربطها الدين بالسياسة، حيث ربط مخططي الحركة الصهيونية بين التاريخ والجغرافية والدين والسياسة "في سبيل تحقيق الوطن القومي لليهود على أرض فلسطين، وأكد هذا الربط كلاً من ميثاق إعلان (دولة إسرائيل) واتفاقية الوضع الراهن، التي أعطت للمتدينين مكاناً في الفتاوي السياسية، وحركة واسعة في استيطان الأراضي الفلسطينية، وكانت النتيجة العملية لدور المتدينين وحركة الاستيطان التي تمثلها "غوش امونيم"، هي تأثيرها المباشر على تصرف السلطات الرسمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى قطاعات واسعة من المجتمع اليهودي في إسرائيل وفي الخارج (علي، 2007)

وهذا ما جعل الحكومات الإسرائيلية المختلفة تشجع حركة الاستيطان في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة 1967، حيث وفرت الأصولية اليهودية التعريف الحاسم والقاطع لدولة إسرائيل الكبرى، التي كان روادها "حركة غوش" امونيم الاستيطانية الواسعة النفوذ، والتي مزجت النظرة الشاملة الكلية

للأصوليين اليهود والعلمانيين القوميين المبالغين في التطرف، بمن فيهم بعض أكثر القادة نفوذاً في إسرائيل(الأغا،2013،مرجع سابق)

بعد احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة المكتظين بالسكان العرب، انتاب التهديد الديمغرافي العربي القادة في إسرائيل، واختلف أطراف النظام السياسي الإسرائيلي حول مستقبل أراضي (يهودا السامرة) وسكانها، ولكنهم أجمعوا على أمرين رئيسين:

- **الأول:** توحيد مدينة القدس وجعلها عاصمة إسرائيل الأبدية، وفي هذا السياق تم ضم القدس وجعلها عاصمة إسرائيل الأبدية عام 1967.
- **الثاني:** لا عودة إلى حدود عام 1967 واعتبار الضفة والقطاع أراضي متنازعًا عليها، وفق هذا الاجماع استمرت السياسة الإسرائيلية يصاحبها دعوات الصهيونية الدينية والمستوطنين بالتوافق على ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، وإقامة المستوطنات عليها، مع عدم إغفال موضوع التهديد الديمغرافي للعرب، وبخاصة الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل "التي مورس بحقها سياسات تمييزية من إعلام إسرائيلي متحيز أدى إلى خلق رأي عام في إسرائيل يؤيد سياسة الترانسفير، أو تحديد النسل لدى العرب في إسرائيل، وقد شهدت سنوات الثمانينات نخبة شعبية صلبة تتراوح بين 30–40% مؤيدة للترحيل، وارتفعت إلى حوالي 50% في مطلع سنة 1992، ثم تراجعت إلى 30% مع توقيع اتفاق أوسلو.

إن استخدام الصهيونية للدين اليهودي، كان له الانشقاقات الكثيرة، التي أدت إلى تضارب نتج عنه تجميع اليهود المتدينين قوة متجددة لهم، خاصة بعد نتائج حرب عام 1967، والتي بدأت في تحدي وتغيير ماهية المشروع الصهيوني (الآغا، 2013)، وأعاقت – إلى حد ما – اتخاذ القرارات الرئيسة في إسرائيل، حيث بدأت أزمة صنع القرار السياسي منذ عام 1967، بسبب التحولات الاجتماعية والثقافية، وغياب الإجماع في السياسة الخارجية وخاصة حول القضية الفلسطينية (حيدر، 2008)

يعود هذا لوجود قوة ضاغطة لها بُعدها الجماهيري والسياسي في تلك الفترة، وتحظى بشأن كبير لدى السياسيين والجمهور الإسرائيليين، وهي كتلة "غوش امونيم" ودعواتها الإيمانية، وعلى الرغم من ذلك استمرت مشكلة التهديد الديموغرافي التي تواجه (إسرائيل) ماثلة في أذهان السياسيين الإسرائيليين، وضم الأراضي المحتلة وسكانها من شأنه تغيير الطابع اليهودي للدولة، وعليه لم تجد الحكومات الإسرائيلية أمامها سوى المُضي في إحداث التغييرات الجغرافية والسكانية التي تستطيع بها مستقبلاً فرض السلام الذي تراه مناسباً على العرب.

ويعود للأفكار التي طرحها مناحيم بيغن بشأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة التي بُني عليها اتفاق كامب ديفيد، أثر كبير في السياسة التي اتبعتها إسرائيل، حتى في عهد حكومات حزب العمل، حيث أصبحت صيغة كامب ديفيد الصيغة المطروحة للتسوية منذ ذلك الوقت، ويلخص طاهر شاش مستشار الوفد الفلسطيني في المفاوضات، الاستراتيجية بشأن التسوية القضية الفلسطينية بالتالي:

- تقليص القضية يجعلها قاصرة على تحديد مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة وسكان هذه المناطق.
- أن تجري المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، واستبعاد القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية.
- يستمر الاحتلال الإسرائيلي حتى يتم الاتفاق على الوضع الدائم.
- تواصل إسرائيل إجراءات الضم وتهويد الأراضي خلال المرحلة الإنتقالية، لفرض أمر واقع تواجه به الفلسطينيين في مفاوضات الوضع النهائي.

بهذه الاستراتيجية وبأفكار مناحيم بيغن حول أية تسوية مع العرب، دخلت إسرائيل مسار التسوية السياسية في أوائل تسعينيات القرن الماضي، يلاحقها الهاجس الديموغرافي والأمني من جانب، وفكرة أراضي إسرائيل الكبرى ومؤيديها المتدينين المتطرفين من الجانب الآخر، ومع ذلك لا تزال الخلافات الداخلية شديدة بشأن الحدود النهائية لدولة إسرائيل، ولم يستقر الفكر السياسي والأيديولوجي على حدود دولة إسرائيل، وهذا يعود لتجاذبات الدين والسياسة والديموغرافية ومتطلبات الأمن في إسرائيل، والتي بمجملها شكلت عوائق رئيسة بما يتعلق بالجانب الإسرائيلي بشأن عملية التسوية السياسية، وعلى الرغم من ذلك، فإن التطورات التي أحدثتها الانتفاضة الفلسطينية عام1987م، والاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف آخر ممثلاً للشعب الفلسطيني في أعقاب عقد اتفاق إعلان المبادئ، "جعل إسرائيل والرأي العام الإسرائيلي مهيأً لفكرة إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن الدولة التي توافق إسرائيل على إنشائها ليست هي التي تحقق آمال الشعب الفلسطيني، وبنفس الوقت لا تزال المخاوف والشكوك تساور الكثير من الاسرائيليين بشأن تلك الدولة الفلسطينية، التي هي في معتقدهم الديني جزء من أرض إسرائيل المقدسة (أبو عودة، 2011،ص285).

تبيّن لنا أنّ المحددات الدينية والعقائدية للأحزاب اليمينية، وبخاصة الدينية منها، تؤدي دوراً أساسياً وفعّالاً على صعيد الحياة السياسية في إسرائيل، وتعدّ الموافق الدينية القومية من أهم القوى الأيدولوجية العقائدية الدينية لهذه الأحزاب، يظهر هذا بمواقف الأحزاب من موضوع الحل السياسي، قبل أي

تنازلات قد تقوم بها حكومة إسرائيل للوصول لحل سياسي مع الفلسطينيين، حيث إنّ هذه الأحزاب تعارض بشكل مباشر أي تنازل عن مناطق في الضفة المحتلة، لأنها تعتبر كل فلسطين هي (أرض إسرائيل الكبرى).

ويبرز دور الأحزاب الدينية ومحدداتها الدينية اليمينية أيضا في الدور الذي تؤديه الأحزاب الدينية الصهيونية، ودعمها للحركة الصهيونية في تنفيذ مشروعها الاستيطاني في الضفة والقدس المحتلتين، وذلك بربطها للاستيطان في الضفة والقدس بنصوصٍ وفتاوٍ توراتية دينية محرّفة ومبتدعة، وذلك لجلب أعداد كبيرة من المستوطنين اليهود للاستيطان في الضفة والقدس منذ احتلال الضفة والقدس المحتلتين سنة 1967.

## ❖ المبحث الثاني: المحددات السياسية:

### *المطلب الأول: توجهات الحكومات الإسرائيلية اليمينية:

هذه المحددات تظهر في التوجهات السياسية للحكومة الإسرائيلية اليمينية التي يقودها بنيامين نتنياهو، والتي تضم أحزاباً يمينية متطرفة، تظهر بوضوح بشأن التسوية السياسية وفي التحولات السياسية واجتماعية وديمغرافية، حيث إنّ رئيس الوزراء نتنياهو قدم تنازلات لشركائه في الائتلاف للحكومة الإسرائيلية ال 34 وحكومته الرابعة، والتي حققت مطالب جميع الشركاء، وأساساً من ناحيتي الميزانيات و*"القضايا المبدئية"، لهو دليلٌ قاطعٌ على إصراره على أن يؤلف – ربما كمرحلة أولى – حكومة يمينية وحريدية ضيقة ، ونتنياهو هو المشكلة الأساسية حيث انه يفقد الشرعية بتنازله عن (ارض إسرائيل )لذلك هو المشكلة في منحه حيز للمتطرفين في العبث في السياسة في الدولة وعملية السلام وموتها بالاختلاف مع سيد الاستيطان شارون الذي كان له موقف واضح ولكن هو الذي قال :ان السلام يحتاج الى تنازلات مؤلمة وهو عمل على ذلك عبر اخلاء مستوطنات غزة .

- **تركيبة الحكومة الجديدة وخطوطها العامة:**

عرضت الحكومة الإسرائيلية الجديدة (ال 34) على الكنيست في 2015/5/14، ونالت ثقته في اليوم نفسه بتأييد 61 عضو كنيست مقابل معارضة 59 عضوًا.

وتستند الحكومة إلى دعم أحزاب الائتلاف، وهي خمسة أحزاب يمينية وحريدية متطرفة، تضم مجتمعة 61 عضوًا كنيست موزعين كالتالي: "الليكود" (30 مقعدا)؛ "كلنا" برئاسة موشيه كحلون (10 مقاعد)؛ "البيت اليهودي" (8 مقاعد)؛ "شاس" (7 مقاعد)؛ "يهودات هتوراة" (6 مقاعد).

وفيما يلي الخطوط العريضة لحكومة نتنياهو الرابعة بما يتعلق بالمفاوضات السياسية، والتي تمثل محددات الأحزاب اليمينية الإسرائيلية في للتسوية السياسية:

1) للشعب اليهودي الحق غير القابل للنقض في دولة سيادية في أرض إسرائيل وطنه القومي والتاريخي.

---

*المقصود بها برنامج حكومة الليكود ل 34 والتي حددها الائتلاف الحكومي.

2) إنّ الحكومة ستدفع العملية السياسية قدماً، وتسعى لاتفاق سلام مع الفلسطينيين ومع جميع جيراننا، من خلال الحفاظ على مصالح إسرائيل الأمنية والتاريخية والقومية، وإذا ما تم التوصل إلى اتفاق كهذا، فإنه سيطرح كي تصادق الحكومة والكنيست عليه، وإذا ما اقتضت الحاجة بموجب القانون القائم، فسيتم طرحه للاستفتاء العام.

3) ستعمل الحكومة بشكل فاعل من أجل توطيد الأمن القومي وتحصينه، وتوفير الأمن الشخصي لمواطنيها من خلال محاربة العنف والإرهاب بصورة حازمة.

4) ستحافظ الحكومة على طابع الدولة اليهودي وتراث إسرائيل، وستحترم الأديان وعقائد أبناء الديانات الأخرى التزاماً بما نصت عليه وثيقة الاستقلال.

على صعيد العلاقة مع الفلسطينيين في الضفة المحتلة، فإنه من المتوقع أن تصعّد الحكومة الجديدة ممارسات الاستيطان والاحتلال (وهو ما انعكس على نحو مباشر في ثاني اجتماع عقدته الحكومة في 2015/5/19 باتخاذ قرار ينص على وضع خطة خماسية لتنمية القدس الموحدة في الفترة 2016-2020)، وأن تصعد نهجها القائم على إدارة الصراع مع الفلسطينيين وليس على حله.

ويهدف نتنياهو من وراء هذا النهج إلى إبقاء تسوية القضية الفلسطينية معلقة حتى إشعار آخر. وهو نهج يجاهر به منذ فجر أحداث "الربيع العربي" في سنة 2011، بحُجّة أنّ منطقة الشرق الأوسط تتغير كلياً، وأن لا مصلحة لإسرائيل بتغيير الوضع القائم، لأنّ الأوضاع الإقليمية لا تسمح بذلك. وشدد نتنياهو على هذا خلال كلمته في مستهل أول اجتماع عقدته الحكومة في 2015/5/15، حيث قال: "سنتعامل بحزم ومسؤولية وصرامة مع المحاولات لتحدي حدودنا وأمننا، سواء من قريب أم من بعيد، وعلى جميع أعداء إسرائيل أن يدركوا أنّ لدينا خطوطاً حمراء إزاء جميع التحديات الموجهة إلينا، وكانت هذه سياستنا في الحكومات السابقة، وستستمر في الحكومة الحالية أيضاً. وأضاف: "سنواصل الجهود لدفع التسوية السياسية قدماً، مع الحرص على المصالح الحيوية لأمن المواطنين الإسرائيليين، كما سنسعى – بموازاة ذلك – لاغتنام الفرص الناتجة من التطورات الإقليمية ومحاور العمل الجديدة في الدول المعتدلة والمسؤولة في محيطنا".

وجاء في الاتفاق الائتلافي بين الليكود و"البيت اليهودي أنهما ستعملان على سنّ قانون يقيد الجمعيات التي تتابع قضايا حقوق الإنسان، ولا سيما في المناطق المحتلة، وتتلقى تمويلاً من الخارج بهدف كبح عملها.

وبموجب الاتفاق تم تعيين عضو الكنيست الحاخام "إيلي بن دهان"، الممثل عن حزب "البيت اليهودي"، نائباً لوزير الدفاع الإسرائيلي، وتفويضه المسؤولية الكاملة والحصرية عن كل ما يتعلق بالإدارة المدنية في الضفة الغربية.

ويمثل "بن دهان" الأوساط الدينية المتشددة واليمين الاستيطاني المتطرف، ويحمل آراءً عنصرية واضحة ضد العرب عامة والفلسطينيين بخاصة. وقد عبر عن هذه الآراء والمواقف جهاراً في أكثر من مرة، كان أبرزها موقف عنصري أطلقه في 1 أغسطس 2013، وقت إشغاله منصباً حكومياً رسمياً، هو نائب وزير الأديان في الحكومة الإسرائيلية السابقة، وذلك في مقابلة أجرتها إذاعة إسرائيلية تدعى "راديوس"، وقال فيها: "الفلسطينيون، في نظري، ليسوا آدميين بل حيوانات آدمية" (شلحت، 2015).

وظهرت المحددات السياسية أيضا بشكل جلي في خطاب نتنياهو في الكنيست أثناء احتفال خاص، أقيم لإحياء ذكرى مرور خمسين عاماً على حرب الأيام الستة، واستئناف النشاط الاستيطاني اليهودي في الضفة المحتلة، وهذه مقتطفات من خطابه: "يسرني لقاء العديد من الأصدقاء هنا، من يمشون معنا منذ سنوات طويلة، ويقفون في طليعة الاستيطان منذ عشرات السنين، إنكم حقاً رواد جيلنا هذا، الذين يحبون الدولة ويقيمون الواحات في وسط الصحراء".

"يشرفني أن أكون رئيس الوزراء الأول بعد عشرات السنين الذي يبني بلدة جديدة في يهودا والسامرة".

و"يجب التشديد على تلك النقطة، فكما رفع جيش الدفاع علمنا في يهودا والسامرة وفي الغور، إنه لم يسيطر على منطقة سيادية تابعة لأي دولة أخرى، فحقيقة تواجد الأردنيين هناك بعد 1948، لم تمنحهم أي حق على الأرض معترفاً به من قبل المجتمع الدَّولي".

و"عودتنا لربوع وطننا تحقيق للعدالة وممارسة لحقنا، وأنتم أصدقائي المستوطنين، قد بنيتم بيتاً وغرستم بأياديكم العارية شجرة، وقد نلت شرف غرس شجرة بيدي العاريتين مرات عدة مع بعضكم، بشكل خاص في "غوش عتصيون"، ولكن ليس هناك فحسب، وإنما في شيلو وغيرها من الأماكن".

و"إلى جانب الرغبة في التوصل إلى تسوية مع جيراننا الفلسطينيين، سنواصل الحفاظ على مشروع الاستيطان وتعزيزه، ونعمل ذلك بشكل يتحلى بالمسؤولية وبالرشد".

و "أريد إيفاءكم بالتفاصيل، وأقول وقلت للرئيس أوباما، وقلت ذلك للرئيس ترامب، وقلت ذلك على منبر الأمم المتحدة، وقلت ذلك أمام الكونغرس الأمريكي، وأقول ذلك في كل مكان مع مئات الزعماء الذين يصلون إلى هنا".

و"لقد عقدنا جلسة لمجلس الوزراء واتخذنا قراراً بالإجماع، وتم نقلها للآخرين بعدما اتخذناها. ويقضي القرار بما يلي: لقد قلنا بأننا نبني في كل أنحاء يهودا والسامرة. لقد جئت إلى هنا اليوم لأحييكم على العمل الكبير وللقول بصورة واضحة، سنواصل الحفاظ على الاستيطان وسنواصل الحفاظ على دولتنا سويا. (ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية، 2017/6/6).

واليمين الإسرائيلي يرفع شعار القومية اليهودية وأنّ (دولة إسرائيل) هي دولة كل اليهود في العالم، ويوجد اتفاق في (إسرائيل) الحفاظ على شكلها اليهودي القومي، واليمين يؤيد التعامل بالقوة العسكرية مع المقاومة الفلسطينية، والغالبية في اليمين الإسرائيلي تؤيد فكرة إسرائيل الكبرى على كل فلسطين.

**أولويات السياسة الإسرائيلية:**

توجد مجموعة من الثوابت الاستراتيجية التي تعود الى العنصرية اليهودية التي باتت تشكل أعمدة للسياسة الإسرائيلية، ومحل إجماع شعبيّ وحزبيّ، والحكومة الحالية الإسرائيلية بصفتها الليكودية واليمينية لديها أهدافٌ تريد تحقيقها، وتأتي هذه الأولويات استجابة طبيعية لمجموعة من المخاطر والتهديدات التي ترى إسرائيل أن عليها مواجهتها، فإسرائيل اليوم تعيش ثلاث أزمات أو تحديات سياسية، وهي: التحدي الأول هو أزمة الهوية، والتحدي الثاني هو أزمة القيادة، والتحدي الثالث هو الأزمة السياسية(نعيرات ،2011).

والتحدي الرابع هو الاحتياج السكني وباقل الأسعار، وبسبب ارتفاع أسعار الشقق وقلة مساحة الأراضي المتاحة للبناء مقابل زيادة الطلب بهذا الشأن ،شرعت دولة الاحتلال في خطة استغلال الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية من اجل حل المشكلة (النعامي ،العربي الجديد).

وبناء على هذه المخاطر تولدت في إسرائيل مجموعة من الاجماعات منذ عام 2003م، وتمّ رسم السياسة العامة بناءً على هذه الاجماعات، بحيث تحولت إلى أعمدة للسياسة الإسرائيلية.

ومن أبرز هذه الاجماعات: **يهودية الدولة، وتوسيع الدولة اليهودية جغرافياً واستيطانياً، والاعتراف بالشعب الفلسطيني،** نتج عن هذه الاجماعات محاور السياسة العامة الإسرائيلية، وهي رفض الانسحاب من جانب واحد، وضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل واستكمال بناء الجدار الفاصل.

أمّا في عهد حكومة نتنياهو، فإن هناك مجموعة من التحديات التي باتت إسرائيل تصنفها على أنها مخاطر جديدة تواجه إسرائيل أولا، وتواجه طبيعة الحراك الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع الإسرائيلي ثانياً، وأنّ على إسرائيل التعامل مع هذه المخاطر، فمنها ما له جذوره السابقة، ومنها ما هو جديد، فأزمة الهوية بقيت العنوان الرئيس، وتحولت سياسة يهودية الدولة كحل للأزمة، والتي ينطوي

عليها مفهومان من زاوية السياسة العامة الإسرائيلية، الزاوية الأولى هي الحق التاريخيّ، بمعنى أنّ إسرائيل تمتلك حقاً تاريخياً في كل فلسطين، وبالنتيجة فإنّ الحل السياسي هو حل وسط تقدم عليه إسرائيل وليس حقاً للفلسطينيين، وهذا بالتأكيد سيقود إلى عدم ارتقاء ما سيمنح للفلسطينيين إلى دولة، والزاوية الثانية أن مفهوم التبادلية سيعني انتقال جزء من الكثافات الشعبية العربية داخل إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية، وهذا يعني أن الحديث لم يعد يدور حول حق العودة بمقدار ما يدور حول إلغاء الوجود العربي الفلسطيني داخل الخط الأخضر (نعيرات، 2011،ص179-204).

ورئيس وزراء الحالي نتنياهو في كتابه "مكان بين الأمم" كانت فكرته الرئيسة "أنّ لليهود الحق في كامل أرضِ إسرائيل، وأن العرب هم الذين اغتصبوا الأرض من اليهود"، وينظر إلى العالم كله "على أنه معاد لدولة إسرائيل، وأن اللاسامية موجودة في جذور هذا العداء"، بينما ينظر إلى علاقة إسرائيل مع العالم العربي "على أنها صراع دائم بين قوى النور وقوى الظلام"، وشَنَّ هجوماً عنيفاً على الرأي القائل: إنّ المشكلة الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الأوسط، ورأى أنّ هذه المشكلة مصطنعة، وأنكر على الفلسطينيين الحق في تقرير المصير، ورأى أنّ الوصول إلى تسوية مع منظمة التحرير هو أمر مستحيل (الشريف، 2009،ص1).

أمّا المحدد الثاني للأخطار المستجدة هو ما تطلق عليه إسرائيل "الإرهاب" المتمثل بفصائل المقاومة الفلسطينية.

أمّا المحدد الآخر للأخطار، فهو ما تواجهه حكومة نتنياهو بصفتها حكومة يمينية أولاً، ونتيجة لطبيعة الائتلاف الحاكم كونه يمثل أطياف التطرف السياسي في إسرائيل ثانياً، هذا التحدي يفرض على الحكومة الإسرائيلية تحدي البقاء في الحكم، فالعديد من المحللين والمراقبين للشأن الإسرائيلي تنبؤوا للحكومة عدم القدرة على الاستمرار، هذا التحدي استراتيجي وجوهري بالنسبة لأحزاب الائتلاف، وإجهاضٌ للأدولوجية الاجتماعية، وإنْ بَدا أنّه جانبي بالنسبة للحكومة، لذا نرى حرص هذه الحكومة في المحافظة على الحكم.

***المطلب الثاني: المحدادت السياسية وقوانين الكنيست:**

**السياسة الإسرائيلية في حكومة نتنياهو الثابت والمتعرج:**

- **أولاً: يهودية الدولة:**

إنّ ثبات هذا المحور في السياسة الإسرائيلية يأتي نتيجة لعدة عوامل ودوافع، فهو محل إجماع حزبيّ إسرائيليّ من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، كذلك هو محل إجماع القوى السياسية الخارجية الإسرائيلية، وبالذات اللوبيات في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه يحافظ على التماسك الاجتماعي في إسرائيل الى حد ما بشأن ضم المستوطنات، فمن المعلوم أن المستوطنات وطبيعة النمو الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الديمغرافي داخلها لديه إسنادات دينية، أمّا من الناحية السياسية فإنّ هذا البعد يحقق لإسرائيل مجموعة من الحلول، أبرزها:

**1**- حل إشكالية التطورات داخل ديناميكيات التوجهات السياسية للأقلية العربية في (إسرائيل)، وبالذات فيما يخص قضية (الدولة لكل مواطنيها) بحيث تصبح هذه الحلول موضوعة على ما تطلق عليه إسرائيل القنبلة الديمغرافية، ليصبح عرب 1948 عبارة عن كتلة حرجة لا وزن لها مستقبلاً (انعيرات، 2011،مرجع سابق)

لذا قامت السياسة الإسرائيلية منذ بداية الألفية الثالثة بسلسلة من الممارسات لتحويل موضوع الدولة اليهودية إلى حقيقة. سواء على صعيد الأقلية العربية أم على مستوى العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية. فعلى المستوى الداخلي قامت الكنيست الإسرائيلية بسنّ العشرات من التشريعات التي تجعل من الدولة اليهودية حقيقة وليست الدولة الديمقراطية الممثلة لكل مواطنيها، فقد أدرجت العديد من مشاريع القوانين على جدول أعمال الكنيست، منها قانون النكبة، والقاضي بفرض عقوبة السجن لمدة عام على كلّ من يُروّج أفكاراً ترفض الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة "يهودية ديمقراطية".

**2**-أمّا القانون الأخطر فهو قانون الولاء، الذي تعود جذوره إلى عام 2006م، إذ يلزم هذا القانون أعضاء الكنيست بالحفاظ على الولاء لدولة إسرائيل (نعيرات،2011،مرجع سابق)

**3**-وآخر هذه القوانين ما صوت عليه حزب الليكود، والذي يقضي بفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة وغور الأردن، وبهذا التصويت سيكون ملزماً لممثلي الليكود في الحكومة والكنيست، وبعد نجاح حزب الليكود في التصويت على قانون فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة،

أعلن حزب إسرائيل بيتنا بزعامة افيغدور ليبرمان وحزب البيت اليهودي بزعامة نفتالي بينت عن دعمهم القرار أثناء التصويت في الكنيست (وكالة معا الإخبارية، 2017).

وهذا يصبّ في جوهر مشروع اليمين الذي يطمع في ضم الضفة الغربية كاملة أو غالبيتها إلى (إسرائيل)، وهو لا يعرف كيف يبدأ هذه العملية، فمن أقطاب اليمين من يقول: لنقم الآن بضم الضفة، ولا نهتم لما يقول العالم، فهذه أرضنا أرض إسرائيل الكاملة. ومنهم من يقول: لنضم الآن مناطق (ج) التي هي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وتشمل كل المستوطنات وتشكل أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية. وآخرون يقولون لنبدأ بضم بعض المستوطنات، وخاصة الغربية من القدس، وبعدها الكتل الكبرى في الضفة، على اعتبار أن الفلسطينيين وافقوا على تبادل الأراضي وعلى ضم إسرائيل للكتل الاستيطانية القريبة من خط الحدود (جريدة الأيام،2018/1/7).

وجاء في نص مشروع القرار:" في الذكرى الخمسين لتحرير يهودا والسامرة، بجانبها القدس عاصمتنا الأبدية، تدعو اللجنة المركزية لليكود قيادات الليكود المنتخبة للعمل من أجل السماح بالبناء الحر، وتطبيق قوانين إسرائيل وسيادتها على مجمل المجال الاستيطاني المحرر في يهودا والسامرة. (سما الإخبارية،2017/12/13).

وأكدت وزيرة القضاء الإسرائيلية "ابيلت شاكيد" نيتها تطبيق القانون الإسرائيلي ليشمل مناطق الضفة الغربية المحتلة، وذلك خلال حديثها في "المؤتمر القضائي لأرض إسرائيل"، حيث قالت: "إنّ القانون سيسري على مناطق الضفة الغربية بعد عام من الآن". وأضافت أنها: "شكلت طاقماً من وزارة الجيش لبحث سبل تطبيق القوانين بعد تحويلها إلى أوامر من القائد العسكري للمناطق".

وفي نفس السياق، ذكر قائد المستوطنين في الضفة الغربية "شيلا الدار" أنّ مشروع القانون سيتم تمريره قريباً، وذكر الدار الذي ينتمي إلى حزب "الليكود" اليميني، بأنه حصل على تعهدات من وزراء ونواب الحزب ومن قادة حزب البيت اليهودي اليميني المتطرف، أنه سيتم سنُّ قانون يُشرِّع ضم الضفة الغربية المحتلة، وأن هذا المشروع سيكون على رأس أولويات كتل اليمين البرلمانية". (الصفدي، 2016).

وقد نوهت صحيفة معاريف العبرية إلى أن وزراء إسرائيليين بارزين، مثل وزير التعليم "نفتالي بينت" يقترحون ضم الضفة الغربية "بشكل متدرج"، في البداية ضم مناطق "ج" والتي تشكل 60% من مساحة الضفة الغربية. وأضافت "معاريف": مناطق ج" تضم 400 ألف يهودي و70 ألف عربي، وسنعرض على العرب إمّا الحصول على المواطنة الإسرائيلية أو حق الإقامة. وأوضحت أن مجلس

المستوطنات اليهودي قد شكل "لوبي" داخل البرلمان، للدفع نحو سَنِّ قانون ضم الضفة الغربية بأسرع وقت ممكن. وذكرت الصحيفة أنّ:"رئيس تجمع مستوطنات غوش عتصيون في الضفة المحتلة" شيلا الدار" حصل على تعهدات من وزراء ونواب من حزبي الليكود والبيت "اليهودي" بالتصويت لصالح المشروع. (معاريف العبرية).

يُذكر أن مجلس المستوطنات اليهودي يشكل تحالفاً داخل البرلمان للدفع نحو سنّ قانون ضم الضفة الغربية بأسرع وقت ممكن، لأن قادة مجلس المستوطنات مستعدون لتطبيق قرار الضم بالتدريج، على أن يتم أولاً ضم تجمع أدوميم الذي يضم كل المستوطنات التي تحيط بالقدس وعلى رأسها "معالي ادوميم" كبرى مستوطنات الضفة الغربية (الصفدي، 2016،مرجع سابق)

أما على صعيد العلاقة مع السلطة الفلسطينية والمحيط فإن الحكومة الإسرائيلية شرعت في تحويل يهودية الدولة إلى أمر واقع عبر خطوتين أساسيتين: الأولى تتمثل في مطالبتها أطراف التفاوض الإقرار بيهودية الدولة قبل الشروع بالمفاوضات، والثانية سياسة بناء الجدران، فقد شرعت حكومة الاحتلال بالاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري بين مناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل (جريدة معاريف العبرية يوم 2009/12/8)

- **ثانيا:- الاستيطان:**

يعدّ الاستيطان أحد أبرز محددات السياسة الإسرائيلية، فالاستيطان يحقق لحكومة إسرائيل هدفين مهمين، الأول: تحقيق الانسجام الداخلي، والثاني: إلغاء فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة وكاملة السيادة، فمنذ الإعلان عن خطة الانسحاب من قطاع غزة، بدأت تتشكل داخل التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية ما يمكن تسميتها "بالعقلية الجمعية" لدى المستوطنين، وذلك تجاه التخوف من إقدام الحكومة الإسرائيلية على تطبيق خطة انسحاب مماثلة في الضفة الغربية، فبدأوا يتوغلون داخل المؤسسات السياسية الإسرائيلية بمختلف أشكالها، خصوصاً مع بروز التحولات اليمينية في المجتمع الإسرائيلي، وكما هو معلوم فإن أغلب المستوطنين ينتمون إلى التوجهات اليمينية.

التوغل داخل المؤسسة الإسرائيلية من قبل المستوطنين طال كل المؤسسات، داخل الكنيست، والحكومة والجيش، والمؤسسة المدنية على حد سواء، فالاستيطان في عالمنا المعاصر بات مختلفاً عن الاستيطان كما أُريدَ له أن يكون، فلم تعد المستوطنات خطوطاً متقدمة للدولة الإسرائيلية من أجل الحماية الأمنية فقط، إنما باتت المستوطنات عبارة عن حدود، هذا من ناحية البناء المعماري، أما من ناحية البناء الأيديولوجي فقد باتت المستوطنات عبارة عما يمكن تسميته بـ "بدولة داخل دولة" نتيجة

لطبيعة الحراك الديني والأيدولوجي الذي نما في السنوات الأخيرة داخل المستوطنات، فلقد تحولت المستوطنات إلى بعد سياسي من الدرجة الأولى، ففي حين تبلغ نسبة المستوطنين 3-4% من سكان إسرائيل، نجد أن عددهم في الكنيست الثامنة عشرة بلغ 12 نائباً، أي بنسبة 10% (نعيرات،2011،مرجع سابق).

فالاستيطان في عهد حكومات اليمين (حكومة نتنياهو) يؤدي ثلاثة أدوار رئيسة في السياسة العامة: – – **الدور الأول:** الدور الأيدولوجي الذي يتمثل في نمو التيار الديني والتيار الديني القومي، والدور الرمزي، والثقل السياسي. فعلى صعيد الدور الأيدولوجي الاجتماعي يوجد ازدياد في وتيرة الثقل الديني وتعاظمه في إسرائيل وداخل المجتمع الإسرائيلي، اذ تبلغ نسبة المتدينين في إسرائيل 29% من مجموع السكان، إلا أنه وبحسب دراسة أجريت لصالح مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية، فإن إسرائيل ستفقد طابعها العلماني خلال العقدين القادمين، حيث سيشكل اليهود المتدينين والعرب ما نسبته 60% من طلبة المدارس، أي 40% من أصحاب حق الاقتراع. (النعامي، شبكة النبأ المعلوماتية).

وعند الحديث عن العلاقة بين هذه التوجهات وأثرها على الاستيطان، نجد أن غالبية المستوطنين في الضفة الغربية هم من المتدينين، و50%من المستوطنات يقطنها مستوطنون متدينون، وقد زادت هذه النسبة منذ عام 2003 (نعيرات،2011،مرجع سابق)

- **الدور الثاني:** وهو رمزية المستوطنات في حكومة بنيامين نتنياهو، فإنّ هذا الدور كان شهودُهُ وحضورُهُ واسعين لدى رئيس الحكومة ولدى باقي وزرائه، وليس أدلّ من ذلك أن بنيامين نتنياهو اختار جامعة بار إيلان لتكون منطلقاً لخطابه الاستراتيجي تجاه القضية الفلسطينية، فمن المعروف أن جامعة بار إيلان محسوبة على التيار القومي الديني في إسرائيل.
- **الدور الثالث:** فهو الثقل السياسي، فقد أصبح لدى المستوطنين ثقل سياسي واضح في إسرائيل، سواء في المؤسسات أم داخل الأحزاب السياسية الكبيرة، وخصوصاً الليكود، إذ تشير الإحصاءات أن 30% من الضباط في الجيش الإسرائيلي محسوبون على التيار الديني القومي، الذي يقف في أقصى اليمين، كما تم إنشاء 50 معهداً دينياً داخل الجيش، أغلبها داخل الأراضي المحتلة عام 1967م، علاوة على أنّ المستوطنين باتت لهم قواتهم الخاصة داخل الجيش، ولديهم ترسانتهم العسكرية الخاصة أمثال "كيتوت كونينوت".

أما عن الوزن السياسي فالتيار الديني المتزمت يمثل ثقلًا سياسيًّا في الكنيست، لذا نلاحظ هذا الاهتمام المبالغ فيه من قبل الحكومة ورئيسها بموضوع الأمن والموقف المتعلق به، وكذلك طبيعة الخطاب السياسي للحكومة المعتمد على فكرة أراضي الآباء والأجداد (الجزيرة نت).

وفكرة أرض الآباء والأجداد تتجسد في الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية على أساس الاعتبارات الدينية والتاريخية والاستراتيجية والاقتصادية والأمنية والسياسية، فمختلف التيارات السياسية الإسرائيلية، ترى بأنّ فلسطين جزء من أرض "إسرائيل"، بناءً على هذه الخلفية يتبلور في "إسرائيل" الإجماع الذي يدعو إلى عدم العودة لحدود الرابع من يونيو 1967، والقدس عاصمة موحدة "لدولة إسرائيل"، وبقاء الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية تحت السيطرة "الإسرائيلية"، وعدم السماح بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة. (تقرير الزيتونة، 2012)

## ❖ المبحث الثالث: محددات التطرف الديني:

### *المطلب الأول: محددات التطرف الديني وحركة غوش أمونيم:

تظهر محددات التطرف الديني في مواقف الحركات الدينية في "إسرائيل"، فهذه الحركات الدينية تعتمد على الأنصار والمؤيدين أكثر من التنظيم الدقيق، فقد نشأت نتيجة الالتفاف حول بعض القيادات والأفكار، لكنها لم تتبلور إلى أحزاب ولم تقدم مرشحين بالانتخابات، وتتبنى هذه الحركات أهدافاً ذات طابع ديني، وتضم في عضويتها مجموعة من الأفراد المتمسكين بالتقاليد اليهودية، وتدعو إلى تهويد الدولة، وغالباً ما تلجأ إلى إثارة الرأي العام عن طريق أعمال العنف والاحتجاجات التي تمارسها لتحقيق أهدافها (عكا للشؤون الإسرائيلية، 2016)

وهذه الحركات الدينية غير الحزبية تمارس نشاطات في مواجهة مؤسسات الدولة الرسمية، بقصد التأثير عليها في عملية صنع القرارات السياسية على وضع تضمن معه تحقيق مطالبها أو بعض منها. ومن أهم هذه الحركات ما يأتي:

- **حركة وكتلة الإيمان (غوش أمونيم):**

ظهرت "غوش أمونيم" كجماعة داخل حزب "المفدال" في أعقاب حرب العام 1967م، ثم كحركة غير حزبية مستقلة عن حزب المفدال في مطلع العام 1974م، وكان ظهور هذه الحركة نتيجة لعدة ظروف وعوامل شهدتها "إسرائيل" في أعقاب حربيّ 1967 و1973، حيث أوشكت مساحة الأرض التي احتلها الجيش الإسرائيلي في أعقاب حرب العام1967م، وكادت أن تتطابق مع الحدود التي حددها بعض من أسفار توراة اليهود بما يسمي "ملكوت إسرائيل"، أو "أرض الميعاد"، فبعد ستة أيام فقط من الحرب صار جيش الدولة التي كانت تعيش في قلق وخوف دائمين من جيرانها العرب يحتل شبه جزيرة سيناء المصرية، ومرتفعات الجولان السورية، والأهم الضفة الغربية لنهر الأردن، حيث المناطق الأكثر قدسية – كما ترى التوراة – عند اليهود (أورشاليم القديمة، وحائط المبكى، والخليل، وقبور الأنبياء، ويهودا والسامرة، وبيت ايل، وغيرها من المناطق) التي كانت تحت الحكم الأردني.

في حرب 1967 صارت معجزة إلهية وهدية ربانية "للشعب المختار" وعقاباً لأعدائه، وهي بداية الخلاص والافتداء، وقرينة على قرب مجيء المسيح المخلص، ومنذ تلك الأيام أضحى كل شيء مقدسًا؛ الجيش الذي حقق الانتصار، والشعب الذي قاد الجيش، والأرض التي تم "تحريرها بعد ألفي عام من الاحتلال"، وبالنتيجة فإن المساس بها لدى قطاع واسع من المتدينين يعد انتهاكاً للوصايا

الدينية وخروجاً على عملية الافتداء، وقد وصف الحاخام "موشي لنفيغر" ما حدث في ستة أيام بقوله :(لقد استفاق الجميع من سبات الحياة الخاصة ورأوا بأمّ أعينهم عودة صهيون)، واعتبر أن ما حدث هو من فعل العناية الإلهية "التي شاءت تحرير أجزاءٍ كبيرة من أراضينا).

لم يكن الشعور بالمعجزة في أعقاب 1967 قاصراً على المتدينين فقط، إنما شمل قطاعات واسعة من العلمانيين، الأمر الذي دفع عدداً كبيراً منهم إلى (العودة إلى الدين) بممارسة الطقوس الدينية، وزيارة "حائط المبكى"، لذا صار من الطبيعي أن يذهب مظليون إسرائيليون ببزاتهم العسكرية ليبكوا أمام (حائط المبكى)، وأن يشاهد (بن غوريون) وقد اعتمر قلنسوة على رأسه وهو يصلي أمام الحائط ذاته، حتى أن وزير الدفاع (موشية ديان) علق على ذلك بقوله: (كل من لم يكن متديناً صار كذلك اليوم). وكما صور المتدينون حرب 1967 كمعجزة إلهية، فقد رأوا في حرب 1973م تعبيراً عن (آلام المخاض) التي تسبق قدوم المسيح، ذلك القدوم الذي يعني أمراً واحداً هو إقامة (ملكوت إسرائيل).

وفي إطار تلك الظروف، ظهرت حركة غوش أمونيم كجماعة داخل حزب المفدال في أعقاب حرب 1967، ثم كحركة غير حزبية مستقلة بعد حرب 1973، بهدف رئيس وهو استيطان الأراضي المحتلة عام 1967، وخاصة الضفة الغربية وتهويدها، تنفيذاً لما جاء على لسان الحاخام (زيفي يهودا كوك) الأب الروحي والفكري للحركة في شأن هذه الأراضي: "إنّ هذه البلاد لنا ولا توجد هنا أي مناطق عربية أو أراض عربية، بل أراضي إسرائيل، تراث الآباء الخالد، وهي في جميع حدودها الواردة في التوراة تابعة للحكم الإسرائيلي".

وارتكزت أفكار بناة غوش أمونيم على أهمية استيطان عموم "أرض إسرائيل"، باعتبار أنّ هذا الاستيطان فريضة دينية، فالأرض عندهم مقدسة مثل الدولة ذاتها، الدولة هي (أداة الرب) من أجل إعادة (أرض إسرائيل) إلى (شعب إسرائيل).

وقد حددت الحركة مبادئها بإن: (لا تنازل ولا انسحاب ولا تخلي عن طريق الإيمان بضرورة استيطان جميع أرجاء أرض إسرائيل)، وأن (حق اليهود في هذه البلاد ليس خاضعاً لقوانين الشعوب، بل هو حق حصلوا عليه من الله ومن التوراة، وإذا كانت قوانين الدولة لا تتفق وأوامر الله، فإن الواجب يدعو إلى عدم الانصياع لها، لأن الاستيطان في المناطق المحتلة هو هدف أسمى ولأنه يتم تنفيذاً لإرادة الله وليس للقانون الإسرائيلي)(ماضي،1999).

وقد عززت حركة "غوش أمونيم" نشاطاتها الاستيطانية في الفترة من 1974 إلى 1977، وذلك عن طريق المظاهرات والمسيرات المنادية بتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة. وشرعت الحركة

بالقيام بأعمال عنف وإرهاب مع غيرها من الجماعات الإرهابية المسلحة، بعد مفاوضات التسوية التي بدأت مع اتفاقية (كامب دافيد)، إذ كما كانت الحركة تعتبر أنّ جميع أرض إسرائيل ملك لشعب إسرائيل، وأن استيطان هذه الأرض واجب مقدس، فقد كان من الطبيعي إنكار حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية في أرضه، فكان اللجوء إلى الإرهاب هو الوسيلة المثلى لإجبار العرب على الهجرة من أرضهم. (ماضي، 1999،مرجع سابق)

ومن أهم مبادئ حركة "غوش أمونيم" والتي تمثل محددات التطرف الديني للأحزاب اليمينية الإسرائيلية ما يأتي:

**1)** البدء بسرعة بإشراف يهودي كامل على كل المناطق في أرض إسرائيل، بما في ذلك الضفة الغربية وهضبة الجولان حسب حدودها الحالية وقطاع غزة.

**2)** يجب إنشاء وعي قومي واضح بالتعليم والتثقيف بأن كل المناطق التابعة لإسرائيل هي أرض واحدة لن تتجزأ.

**3)** سنوضح لأنفسنا وللعالم بطريقة لا غموض فيها بأنّ الشعب اليهودي سيقاتل ضد أية محاولة لفرض الانسحاب علنياً من أي جزء من (أرض إسرائيل) سواء بوسائل عسكرية أو سياسية، ولن نتخلى عن هذا النضال الضروري ما دام لدينا القوة للاستمرار.

**4)** يجب أن نمنح لعرب فلسطين عام 1948 والأقليات الأخرى التي تعيش فيها كل الحقوق الشرعية والخاصة، والتي يتطلبها كل شخص، بما في ذلك الهجرة وحق الملكية والمحاكمة والحريات الشخصية الأخرى، ويجب عدم إنكار هذه الحقوق إلا لأسباب تتعلق مباشرة بالأمن، كما أننا سندرس إمكانية منح الجنسية الإسرائيلية لأي مواطن غير يهودي على استعداد أن يقبل كل المسؤوليات بما في ذلك الخدمة في الجيش، وبالمقابل يجب العمل عن طريق وسائل الإعلام والمساعدات الاقتصادية تشجيع الذين يرفضون الجنسية الإسرائيلية على الهجرة.

**5)** إن إدراك سيادة إسرائيل كاملة على (أرض إسرائيل) تشمل أيضاً الاستقلال دون الاعتماد على الدول الأجنبية، كذلك يجب بذل الجهود لتأمين استقلال سياسي واقتصادي، وفوق كل هذا يجب أن يقرر سياسة قومية مستقلة لا تكون تحت تأثير أية دولة اجنبية.

**6)** يجب أن نضع أسس علاقات بين إسرائيل ودول العالم تعتمد على قواعد أخلاقية وتفاهم مشترك تساعد خلالها أية دولة في المجال الذي تظهره وتريده.

7) إن حركة غوش أمونيم ترى في الاستيطان تعبيراً حقيقياً وعميقاً للارتباط بالأرض، وعاملاً قوياً ضد من يقلل من الأرض سواء في الداخل أو الخارج (السعدي، 1989،ص400-401).

ومحددات حركة "غوش أمونيم" تمثل محددات التطرف الديني الواضح في فكرها وأيديولوجيتها، وهي ترفع "شعار" يهودية الدولة والاستيطان في كل أرجاء إسرائيل، وتدعو إلى طرد العرب من فلسطين بالقوة، لذلك حظيت طول تاريخها بالدعم الحكومي، وبدعم مختلف التيارات الحزبية، ما جعلها تكتسب قوة شعبية، خاصة في أوساط المستوطنين الذين يلتفون حولها بقوة، وتعتبر الجماعة أنّ عدم تحقيق النصر الكبير، يعود إلى " الانحراف عن روح اليهودية أو الخروج عن النص الديني" ويعتبرون التغاضي عن بقاء العرب في فلسطين مخالفة صريحة للدين، وأمر لا يمكن للمؤمنين القبول به.

وحركة "غوش أمونيم" تتجه بشكل أساسي إلى المراهقين والشباب، وتحاول أن تربط اندفاعهم بالشعارات الدينية المتطرفة، وتعمل على تأهيلهم قبل أن ترسلهم إلى الجيش بعقود خاصة، وتنادي الجماعة بما تسميه "الأفكار الكاملة" التي لا تحتمل المساومة، الأمر الذي يجعلها ترفض فكرة الحزب أو الانتخابات، أو أي إطار بهدف التطرف، والسمة التنظيمية الوحيدة فيها، هو تعيين جملة من المسؤولين الذي يحرضون وينظمون ويقودون ويطلقون الشعارات الدينية الرنانة، وينحصر برنامجهم السياسي في ثلاث وظائف، أولا تجميع كل يهود العالم في الكيان الصهيوني، وخلق مجتمع ديني يهودي، ثانيا استيطان "بلاد إسرائيل" من الفرات إلى النيل عن طريق الاستيطان الحكومي الرسمي، وأخيرا تأكيد القرار اليهودي المستقل عن أية إدارة في العالم حتى الصديقة منها، وبذلك تحقق الدولة استقلالها سياسيا واقتصاديا.(عكا للشؤون الإسرائيلية 2016/4/24)

***المطلب الثاني: محددات التطرف الديني وحركة كاخ.**

محددات التطرف الديني أيضا تظهر في أفكار حركة دينية متطرفة في الكيان الإسرائيلي، هي حركة كاخ حيث إنّ هذه الحركة المتطرفة هي الحركة الوحيدة التي تمثل الموقف الصهيوني الحقيقي، وبدون مواربة، بحيث تعتقد أنه لا يمكن تحقيق جزء من الحلم الصهيوني فقط، لذلك فإن "دولة إسرائيل" إنْ لم تكن "دولة يهودية" صرفة فستكون دولة نشالين ونصابين تشرد الأهليين عن أرضهم، ومن هنا يجب سلخ وتشريد العرب عن الأرض نهائيا، وبذلك تتحاشى "الدولة" المخاطر التي تكمن في مصادرة جزئية لتلك الأراضي، فالتناقض أساسي بين كون إسرائيل "دولة يهودية" صرفة وبين وجود أقلية عربية فيها، ولذلك يجب حل هذا التناقض بشكل جذري عن طريق التصفية الشاملة للوجود الفلسطيني ماديا وبشريا.

وترى حركة كاخ أنَّ "أرض إسرائيل" التي قسمها الغرباء المقيمون مؤقتا عليها، وتقصد الشعب الفلسطينيي في فلسطين المحتلة عام 1948 وفي الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن تقسيمها مرة أخرى.

ويتضمن برنامج "حركة كاخ" الأيديولوجي على عدد كبير من القضايا المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي وهذا البرنامج الأيديولوجي يعبر عن محددات التطرف الديني للأحزاب اليمينية الإسرائيلية أيضا وهذا البرنامج الأيديولوجي يتمثل في النقاط التالية:

- **أولا:** ترى حركة كاخ أنّ الحدود الطبيعية لدولة إسرائيل هي من النيل إلى الفرات، وهذا يتطلب أن تقوم إسرائيل باحتلال أجزاء واسعة من سورية ولبنان ومصر والعراق، من أجل إكمال الحدود الطبيعية" لدولة لإسرائيل الكبرى".
- **ثانيا:** تدعو حركة كاخ إلى طرد المواطنين العرب من إسرائيل، وفي هذا الصدد ترى كاخ أنّ نسبة الولادة المرتفعة في الوسط العربي ستؤدي على المدى البعيد إلى اختلال ديمغرافي في دولة إسرائيل" لصالح العرب، ولهذا يجب أن يتم طرد العرب خارج الحدود الطبيعية لإسرائيل.
- **ثالثا:** المواطنون العرب الموجودون في إسرائيل سواء سكان الأراضي المحتلة 1967، أو سكان أراضي 1948 يمكنهم البقاء " في دولة إسرائيل" في حال موافقتهم على " أن يكون بلا مواطنة أو أية حقوق مدنية وما يعنيه هذا من حرمانهم من حق الانتخاب وتولي المناصب، أو

المسؤوليات وما شابه ذلك، وفي المقابل أن يوافقوا على القيام بالواجبات التي تفرض عليهم كافة من دفع للضرائب والقيام بالأعمال الشاقة وقبول العبودية وغير ذلك.

- **رابعا:** ترى حركة كاخ أن الاستيطان مسألة حيوية لإسرائيل، يجب المحافظة عليها وتوسيعها بالقدر الممكن.
- **خامسا:** تدعو حركة كاخ إلى ضم الضفة والقطاع إلى "دولة إسرائيل" وطرد سكانها وترحيلهم من أجل توطينهم في الدول العربية.
- **سادسا:** تعتبر حركة كاخ مدينة القدس ملكاً خاصاً لليهود دون غيرهم، لهذا فهي تدعو إلى أن يكون سكان القدس من اليهود فقط، من جهة أخرى تدعو حركة كاخ إلى تدمير المقدسات الإسلامية في مدينة القدس، وفي مقدمتها الأقصى الشريف.
- **سابعا:** تنص أيديولوجية حركة كاخ العنصرية على عدم وجود شعب فلسطيني أو قضية فلسطينية كما ترفض بشكل مطلق قيام دولة فلسطينية.
- **ثامنا:** "أرض إسرائيل الكبرى" هي لليهود وليس هناك إمكانية للتنازل عن أي شبر من هذه الأرض لأي سيادة أجنبية، مهما كان نوعها، والسلام لا يعني التسليم بأجزاء "أرض فلسطين" (السعدي،1989،مرجع سابق)

مجمل القول أنّ حركتا "غوش أمونيم" و "كاخ" تمثلان محددات التطرف الديني في إسرائيل بالأفكار والأيدولوجية التي تحملها هاتان الحركتان، وهما الأكثر تطرفًا في إسرائيل، فتدعوان لقيام "دولة إسرائيل الكبرى" وطرد العرب إلى الخارج وقتلهم، وتعارضان أية مفاوضات مع الفلسطينيين، وقد قامت حركة "كاخ" بعمليات قتل ضد الفلسطينيين، خصوصاً في عامي 1982 و1983، ومن ضمن هذه العمليات الاعتداء على رؤساء البلديات في الضفة الغربية ومحاولة اغتيالهم.

توصلنا في هذا الفصل إلى التعريف بمحددات الأحزاب اليمينية الإسرائيلية للتسوية السياسية، وتطرقنا إلى الحديث عن هذه المحددات من خلال مواقف الأحزاب الدينية والأيدولوجية التي تحملها هذه الأحزاب، ومواقفها من التسوية السياسية، حيث إنّ الأحزاب الدينية تمثل المحددات الدينية والعقائدية للتسوية السياسية، وموقف اليمين الإسرائيلي المتشدد، الذي يتحدد موقفه من التسوية السياسية، اعتماداً على مواقف دينية، وكيف قامت هذه الأحزاب بتجديد مواقفها من التسوية السياسية والصراع العربي الإسرائيلي، وبيّنا موقف بعض الأحزاب الدينية المتطرفة من التسوية السياسية، ورؤية هذه الأحزاب لأي حل مستقبلي للصراع العربي الإسرائيلي، والدور الذي قامت به هذه الأحزاب بدعم حكومتهم في عمليات الاستيطان في الضفة والقدس المحتلتين، ودور الحاخامات في الفتاوي التي كان لها الأثر الأكبر في مواقف هذه الأحزاب، وإعطاء مبررات دينية للاستيطان في الأرض المحتلة، والتعبئة التي قام بها الحاخامات لإقامة المستوطنات، والتعنت الإسرائيلي إزاء أي تسوية سياسية وإعطاء قيمة دينية للمستوطنات في الأراضي المحتلة.

وأيضا تطرقنا للمحددات السياسية للأحزاب اليمينية الإسرائيلية من خلال موقف حزب الليكود، الذي يمثل اليمين الإسرائيلي بشكل واضح، ومن خلال مواقف رئيس الحزب نتنياهو بحديثه في الكنيست، الذي عبر فيه عن المحددات السياسية لليمين الإسرائيلي، وكان الأكثر تشددا في تاريخ إسرائيل، ومعارضته لقيام دولة فلسطينية، ومواقف حزب الليكود ونتنياهو، من التسوية السياسية، والشروط التي يضعها، والتي تشكل عائقاً أمام أي حل سياسي للصراع العربي الإسرائيلي.

وتحدثنا أيضاً عن محددات التطرف الديني بالحديث عن الحركات الدينية المتطرفة، ومواقفها المختلفة من التسوية السياسية، خصوصاً حركتيّ "غوشيم أمونيم" و"حركة كاخ" المتشددتين والمتطرفتين، ومواقفهما فيما يتعلق بالفلسطينيين والقدس والاستيطان، حيث يظهر موقفهما المتشدد والمتطرف من خلال الأيدولوجية التي تحملها هاتان الحركتان.

وفي الفصل القادم سنتحدث عن موقف حزب الليكود ورؤية هذا الحزب للتسوية السياسية مع الفلسطينيين، وذلك بالحديث عن رؤية "شارون" للتسوية السياسية، وكذلك رؤية نتنياهو وأبرز مشاريع التسوية للأحزاب اليمينية الإسرائيلية.

**الفصل الرابع:**

---

## رؤية حزب الليكود للتسوية السياسية مع الفلسطينيين:

### ❖ المبحث الأول: رؤية شارون للتسوية السياسية:

***المطلب الأول: التعريف بإرئييل شارون:**

ولد شارون في 27 فبراير 1928 في اريل شاينرمان، في مزرعة نصفية، أو موشاف بالعبري، يدعى كفار ملال، على بعد حوالي 24 كم شمال شرق تل أبيب. هاجر والداه، "صموئيل شاينرمان" "وفيرا شنايروف" من روسيا. أُجبرت والدته وهي من عائلة ثرية من بيلاروسيا على مقاطعة دراساتها في الطب من قبل الثورة الروسية. كان والده قائدًا صهيونيًا للشباب وطالبًا في الهندسة الزراعية في روسيا ومزارعًا في فلسطين. (Keissar, 2011)

عزلة وعدم ثقة الآخرين التي ميزت علاقات "شارون" طوال حياته كانت لها جذور عائلية. فوالده، الذين جلبوه إلى كنز الموسيقا الكلاسيكية والأدب الروسي، احتقروا زملاءهم من سكان "موشاف" على أنهم غير مفيدين وغير مهذبين. كانت هذه المزرعة هي المزرعة الوحيدة في "الموشاف" مع سياج حولها.

في سيرته الذاتية، وصف السيد "شارون" والده بأنه شرير مع الحب. عندما كان طفلاً، قال إنه شعر بالوحدة. اشتهر السيد "شارون" منذ طفولته بالاسم المستعار آريك، وبدأ حياته العسكرية في غادنا، وهي منظمة ثانوية شبه عسكرية. (الشامي، 2003)

بعد التخرج ودورة خاصة، أصبح مدرب غادنا في مدرسة زراعية. وقال معلمه الخاص "ميخا ألموج"، إنه حتى في ذلك الحين كان شارون قد رفض أن يتبع أي نص مكتوب عليه، وأصر على تدريس أسلوبه الخاص. كما انضم إلى الهاغانا، اللواء القتالي الصهيوني الرئيس، الذي أصبح جيش الدفاع الإسرائيلي بعد الاستقلال. في عام 1947، عمل السيد "شارون" في "الهاغاناه" في منطقة واسعة شمال تل أبيب يطلق عليها اسم سهل شارون. كان من هناك أخذ اسم عائلته الإسرائيلي الجديد، بعد التقليد الصهيوني الناشئ بإبراز الأسماء المنقولة من الشتات كجزء من خطة لخلق "يهودي جديد" متجذر في الوطن ولم يعد مرتبطًا بالعالم القديم. (خليفة، 2004،ص780)

وما يفيد من إجراء تعريف وتوضيح "لإرئييل شارون" هو توضيح توجهاته وآرائه السياسية، ومبادئه السياسية المبنية على أسس مفادها بقاء إسرائيل قوية وآمنة، فهو أحد أكثر الشخصيات تأثيراً في تاريخ إسرائيل، وهو قائد عسكري وزعيم سياسي، وكان في ذروة قوته يعيد رسم الخريطة الانتخابية لإسرائيل. وهذا نابع من المناصب العسكرية والسياسية العديدة التي شغلها، بما في ذلك منصب رئيس الوزراء في الوقت الذي أصيب فيه حينها بسكتة دماغية أدت إلى وفاته لاحقاً، وأمضى سنواته الأخيرة في حالة وصفها الأطباء بأنها حالة من الحد الأدنى من الوعي. فقال عنه رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو": "إن الأمة طأطأت رأسها إلى رجل أولاً وقبل كل شيء جنديٍّ شجاعٍ وقائدٍ عسكريٍّ بارز، وكان له دور مركزي في المعركة من أجل أمن إسرائيل منذ البداية". (keissar,2011,op.cit)

ويعتبر السياسيون الإسرائيليون أن سيرة حياة "شارون" هي تجسيد لقصة دولة إسرائيل، وكان بطلاً للصهيونية التي تشتت بالأقاليم والأراضي الواسعة في العالم، ثم أصبحت دولة قوية، ثم شهدت نكسات في حروبها مع العرب ثم عادت قوية، يشابه ذلك ما قام به في عام 2005 بسحب جميع المستوطنين الإسرائيليين والقوات من غزة، ثم تخلى عن حزب الليكود وشكل حركة وسطية تسمى حزب كاديما ركزت على المزيد من الانسحاب من الأراضي والدولة الفلسطينية المجاورة، ويشابه ما كان عليه "شارون" من عجز في انتخابات 2006، وفي الانتخابات التي تلت ذلك، لكن لا يزال حزب كاديما يحظى بنسبة عالية من الأصوات. (صالح، 2009)

وقد اكتسب "شارون"، الذي هو مهندس المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، سمعة سيئة عالمياً بسبب استراتيجيته المتشددة والعنيفة ضد الفلسطينيين، ثم أخذت هذه السمعة تتلاشى بعد انتخابه رئيساً للوزراء في عام 2001، عندما تحدث لأول مرة عن حتمية إقامة الدولة الفلسطينية. واعتبره المستوطنون الإسرائيليون – الذين رأوه راعياً لهم – عدواً بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية عام 2003. بالإضافة إلى الانسحاب من غزة وجزء صغير من الضفة الغربية، وأكمل جزءًا من الجدار الفاصل الذي بلغ طوله 450 ميلاً عبر أجزاء من الضفة الغربية، وهو حاجز عارضه في الأصل، لكنه أيده فيما بعد للحد من عمليات التسلل التي قام بها الفدائيون الفلسطينيون إلى إسرائيل، وقدمّ "شارون" بوجود جدار العزل الخطوط العريضة للحدود مع دولة فلسطينية مستقبلية، وإن كانت تتمتع بسيادة محدودة. (keissar,2011,op.cit)

إنَّ "شارون" كان يخطط لسحب المزيد من المستوطنين اليهود والقوات من الأراضي الفلسطينية، على أمل تحقيق الهدف الأساسي لحياته: ضمان وجود دولة قوية وقوية للشعب اليهودي في وطنه التاريخي. لكن حتى لو بقي بصحة جيدة لكانت خططه قد توقفت بسبب صعود حركة حماس

الفلسطينية المتشددة وصراع 2006 مع جماعة حزب الله في جنوب لبنان وزيادة المخاوف بشأن برنامج إيران النووي. (صالح، 2009)

ينظر "شارون" إلى التفاوض مع القادة الفلسطينيين على أنه لا معنى له، ويشعر أنه ليس لديهم الإرادة أو القوة للوفاء بوعودهم، ويعتقد أنه من خلال تنفيذ الانسحاب من جانب واحد وبناء الحاجز لتشمل الكتل الاستيطانية الإسرائيلية الكبيرة، فإنه يضمن قيام دولة يهودية ذات حدود يمكن الدفاع عنها.

شهدت السنوات الأخيرة "لشارون" في السلطة مفاجآت تفوق الاستيطان، لقد أظهر لفترة طويلة ازدراءً للدبلوماسية، ومع ذلك فقد كان مساره بشكل مباشر، تماشيًا مع ما كان يعتقد أن الولايات المتحدة ستقبله وتدعمه. ورغم أنه أجبر ياسر عرفات الزعيم الفلسطيني الراحل على البقاء سجيناً في مجمع رام الله، ثم بنى "شارون" علاقة ودية مع خليفته محمود عباس بعد وفاة عرفات سنة 2004. (keissar,2011,op.cit)

ويتميز "شارون" بنوع من البراغماتية والمرونة، فقد كان جنديًّا صهيونيًّا وفلاحًا صهيونيًّا، ولم يكن متدينًا، لكنه كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالتاريخ والثقافة اليهودية وبالأرض التي حدث فيها الكثير من ذلك التاريخ، وكان يؤمن أن الاعتماد على الآخرين قد تسبب كارثة لشعبه، وأن اليهود يجب أن يؤكدوا ويدافعوا عن احتياجاتهم الجماعية دون إحراج أو خوف من اللوم، وكما قال في كتابه "المحارب"، في سيرته الذاتية عام 1989، "إن السؤال الكبير في يومنا هذا هو ما إذا كنا، نحن الشعب اليهودي في إسرائيل، يمكن أن نجد في داخلنا الإرادة من أجل البقاء كأمّة". (صالح، 2009،مرجع سابق)

وقد تم فصله من السياسة عام 1983 عندما أجبر على الاستقالة من منصب وزير الدفاع، بعد أن اتهمته لجنة رسمية "بمسؤولية غير مباشرة" عن مذبحة مخيميّ صبرا وشاتيلا في لبنان، ثم عاد شارون إلى الحياة السياسية لأنّه ظلّ ناشطاً سياسياً بما فيه الكفاية، ليقود حزب الليكود الذي كان يرأسه بالفوز بانتخابات سنة 1999، وعاد مرة أخرى عندما تم انتخابه رئيساً للوزراء في عام 2001، وكان السبب في إعادة انتخابه، لأنّ الناخبين الإسرائيليين فضلوه على سلبية "ايهود باراك"، وذلك بعد أربعة أشهر من الانتفاضة الفلسطينية الثانية، على أمل أن يعيد "شارون" الأمن لدولة إسرائيل. (خليفة، 2004،ص781)

وتتسم سياسة "شارون" بالتقلب والتضارب أحياناً كثيرة، فآراؤه السياسية تختلف كثيراً عن تصرفاته، فقد كان مسؤولاً عن قتل وتدمير قرى ومخيمات فلسطينية في فلسطين ولبنان، وهو من قام (بزيارة) للمسجد الأقصى في "سبتمبر" 2000 برفقة مئات من ضباط الشرطة الإسرائيلية، ليشعل فتيل

الانتفاضة الثانية، لكن بمجرد انتخابه عيّن أعضاء من حزب العمل من الذين يعدون من الحمائم إلى حكومته لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وحسب تعبيره كانت هذه الحكومة للتصدي للعداء الفلسطيني والعربي المتزايد، خصوصاً بعد انهيار جهود السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في أوسلو في ظل حكومة حزب العمل التي يقودها حزب العمال "اسحق رابين". (keissar,2011,op.cit)

وواجه "شارون" مشكلة اشتباكات بين الجنود الإسرائيليين والمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية وغزة من جهة، ورجال الأمن الفلسطيني، ورد بإرسال مبعوثين إلى القيادة الفلسطينية ودعا إلى وضع حد للعنف. ولكن عندما ثبت أن ذلك عديم الجدوى استخدم القوة ونقل الدبابات والمعدات الثقيلة إلى مناطق كانت إسرائيل قد سلمتها في السابق إلى السيطرة الفلسطينية فقام باقتحام مدن الضفة الغربية جميعها تقريباً. وفي عهده توترت الحدود مع لبنان، وتجمدت العلاقات الودية السابقة مع الحكومات الأكثر اعتدالاً في الأردن ومصر. (خليفة، 2004)

لكن "شارون" وبعد هذه التوترات صرّح بأنّه إذا كان السلام يمكن أن يخرج من الصراع الذي دام قرنًا، فسيكون هو مساهماً كبيراً فيها على حد قوله، وأن لديه إدراكاً قوياً لاحتياجات إسرائيل الأمنية وفهم خصومه، وهذه التصريحات كانت تماشياً مع فترة الهدوء التي شهدها الشرق الأوسط في الفترة 1994 –2000، فقد دخل حقبة جديدة من التعايش تعززها مفاوضات أوسلو للسلام وزيادة الترابط العالمي، لكنّ هذا الوضع لم يناسب شارون المتقلب والمتضارب الآراء، فصرّح لصحيفة هآرتس الإسرائيلية في أبريل 2001: "إن حرب الاستقلال لم تنته". وأضاف "لا، كان عام 1948 مجرد فصل واحد". وأضاف: "لن تأتي نهاية النزاع إلا عندما يعترف العالم العربي بالحق الفطري للشعب اليهودي لإقامة دولة يهودية مستقلة في الشرق الأوسط، وهذا الاعتراف لم يأت بعد". (صالح،2009،مرجع سابق)

يمكننا القول: إنّ "إرييل شارون" كان شخصية متناقضة سياسياً، فغالباً يعتبر شارون بطلاً قومياً من اليمين الإسرائيلي، وكان معروفاً في العالم العربي بأنه "جزار بيروت"، لدوره كوزير دفاع إسرائيلي في الغزو الدموي للبنان عام 1982. وقد أصبح "إرييل شارون" رئيس وزراء إسرائيل في عام 2001، خلال منعطف حاسم في التاريخ الإسرائيلي، لقد كانت تسعينيات القرن الماضي فترة تفاؤل كبير في إسرائيل وفي جميع أنحاء المجتمع الدولي. ابتداءً من مؤتمر مدريد عام 1991، ثم بدا الأمر وكأنه وللمرة الأولى في التاريخ الإسرائيلي احتمال التوصل إلى تسوية سلمية دائمة – مثل حل الدولتين – قد يكون قاب قوسين أو أدنى، لكن في فترة "شارون" تراجع هذا الانفتاح، وما تلاه من انهيار المفاوضات، وما وضعه "شارون" من شروط لإتمام عملية السلام، وهذا ما سنبحثه في المطلب الثاني.

***المطلب الثاني: توجهات شارون نحو السلام:**

كانت عملية السلام في التسعينيات والتي بلغت ذروتها في اتفاقات أوسلو نتاج عدد من المحددات، خلال الحرب الباردة تطورت إسرائيل لتصبح دولة تابعة للولايات المتحدة.

إنّ الإنفاق العسكري الإسرائيلي والذي وصل إلى نصف الميزانية تقريباً في منتصف السبعينيات، وعجزها المتواصل في الميزانية، كان يمكن أن يكون مستحيلاً دون تدفق الدعم الأمريكي. في حين أن بعض الدول العربية، مع بعض الاستثناءات البارزة، كانت مدعومة بشكل عام من قبل الاتحاد السوفييتي. علاوة على ذلك، سعت الولايات المتحدة، في ظل حكم بوش الأب ثم كلينتون، إلى الضغط على الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء لحل النزاع لصالحها. لقد أثبت الدعم الأمريكي لإسرائيل أنه حجر عثرة ثابت لمصالحها في المنطقة. (Arian, 2007)

ومع ذلك، كانت التغييرات داخل المجتمع الإسرائيلي هي التي بدت وكأنها توفر نافذة للتسوية. وكما ناقش خبير الاقتصاد الإسرائيلي "يوآف بيليد" مع الحكومة موضوع إعادة هيكلة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، بتحرير واسع النطاق للاقتصاد الذي تهيمن عليه الدولة، وإنشاء قسم سياسي قوي من شأنه أن يثبت أنه يمثل صوتا صريحاً لعملية السلام. تقليديا كانت الطبقة الوسطى الإسرائيلية تدور حول مواقف داخل الدولة البيروقراطية الكبيرة والدولة. لعب القطاع الخاص، دورًا ثانويًا واضحًا في الحياة الاقتصادية الإسرائيلية. إلا أن تحرير الثمانينات من القرن الماضي كان بمثابة الحافز لتطوير برجوازية إسرائيلية حقيقية قطاع الأعمال، والذي شهد أعظم العقبات أمام النمو الاقتصادي في الصراع الإسرائيلي المستمر مع جيرانه. وكان من بين أبرز المدافعين عن السلام من كبار المديرين التنفيذيين وقادة الأعمال مثل بيني غاون ودوف لاوتمان.

يبدو أن السلام مع الفلسطينيين وما يرافقه من إمكانيات للنمو، هو الامتداد الطبيعي لعملية إعادة الهيكلة التي تتمحور حول النمو في الداخل. بعد توقيع أوسلو الأول في عام 1993، حيث قفز الاستثمار الأجنبي المباشر الإسرائيلي من المستوى القريب من الصفر إلى ملياريّ دولار في عام 1995، في حين أن الرفع اللاحق للمقاطعة العربية – خاصة أسواق العمل العربية – أثبت أنه نعمة للأعمال الإسرائيلية. (Beit, 2007)

حزب العمل وهو الحزب السياسي الذي أصبح أكثر ارتباطاً بعملية السلام، الذي حكم في عهد إسحق رابين من 1992–1995 وإيهود باراك من 1999 إلى 2001، كان ممثلاً للطبقة الاجتماعية من طبقات المجتمع الإسرائيلي الأكثر التزاماً بالسلام: ثرية، عالمية، متعلمة، علمانية، تستمد نظرتها من

قبل الوضع الاجتماعي والاقتصادي من الآثار المدمرة للانفتاح على العالم. وازدراء للوطنية الخام والتدين للطبقات الدنيا الإسرائيلية، وهم الأشكناز بأغلبية ساحقة أوروبية الأصل، إذ كانوا يرون أنّ هدف التحرر والسلام هو تحسين النخبة الإسرائيلية في التسعينيات وترك عامة الشعب دون تقدم.

إن النظير الديموغرافي والسياسي لهذا القطاع من الطبقة الوسطى الليبرالية كان الطبقة العاملة الإسرائيلية، أو المزراخية إلى حد كبير، أو الشرق الأوسط في الأصل. في حين كانت التسعينات سنوات طفرة بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي ككل، كان هذا هو القطاع الأكثر تضرراً من المجتمع الإسرائيلي من جراء التحرير. وحيث أن الركائز التقليدية لجهاز الدولة الإسرائيلية، بما في ذلك مجمع الهستدروت الضخم قد خضعت للخصخصة، وبدأ الانفتاح المتزايد لسوق العمل على العمالة العربية، وهذا يعني انخفاض في الأجور والقدرة على المساومة في الجزء الأفضل حظاً من توزيع الدخل.

خصوصاً وجود طبقة كبيرة جداً من المثقفين ذوي الدخل المتدني في إسرائيل، لذا جاءت الاستجابة السياسية على نمط مألوف للقراء الإسرائيليين، فعملت الأحزاب الإسرائيلية الكبيرة على توضيح عملية السلام لأعضائها ولعامة شعب إسرائيل، وأنها لن تترك الطبقة الدنيا مدمرة اقتصاديًا، ولن تفضّل النخبة السياسية ومصالحها عن عامة الشعب، ولكيلا تدخل قيادات الأحزاب في تضاد سياسي ونزاع أيدولوجي مع الحاخامات. (الاشهب،2010)

لذا أصبح لعملية السلام مكاناً نتيجة لهذه المحددات، في هذه الفترة نما حزب "شاس" ليكون ثالث أكبر حزب في إسرائيل، وفيها أيضاً عمل حزب العمل والليكود على تشكيل الحكومات. في حين كان "شاس" في البداية على استعداد لتقديم تنازلات بشأن قضية عملية السلام، كذلك جوانب من خطط العمل والليكود الاقتصادية، أثبت برنامج الحزب للتضامن الاجتماعي اليهودي من الناحية العملية أنه عقبة سياسية غير قابلة للتحول إلى مزيد من التقشف. دولة الرفاهية الإسرائيلية. هذه المعارضة لـ "الإصلاح"، التي وضعت جنباً إلى جنب مع "شاس" العرقية والدينية المحافظة جاءت في نظر النخبة الإسرائيلية، لتكون دليلاً إضافياً على لحدية الطبقة الدنيا. منها حكومات نتنياهو (1996–1999) وباراك (1999–2001) التي حاولت تحقيق التوازن في مسيرة التحرير مع التزام فاتر في حالة نتنياهو بالسلام. (Ben-Rafael, 2005)

لقد كان إنهيار عملية السلام في مطلع القرن الحادي والعشرين هو الذي سيؤدي إلى كسر هذا الجمود السياسي. جميع الوصايا على النقيض من ذلك، فإن الاتفاق الذي قدمه "إيهود باراك" لياسر عرفات في قمة كامب ديفيد عام 2000 لم يؤد إلا إلى التأكيد على المسافة بين ما كانت الشرائح الليبرالية في

المجتمع الإسرائيلي مستعدة لتقديمه وما يمكن أن يكون مقبولا سياسيا للفلسطينيين. بالنظر إلى محتويات العرض – ضم إسرائيل لمستوطناتها في الضفة الغربية، والسيطرة العسكرية والسياسية على دويلة فلسطينية غير متصلة، لا توجد مدينة رئيسة قبل عام 1948، ورفض نهائي رسمي لأي حق في العودة أو تعويض اللاجئين الفلسطينيين – كان رفض عرفات، المزعوم ظاهريًا، متوقعًا تمامًا.

كانت النتيجة المباشرة للفشل في كامب ديفيد هي اندلاع الانتفاضة الثانية. بعد أن خسر "باراك" عملية السلام وفشل فشلا ذريعا، قفز بطل الحرب السابق "أرييل شارون" إلى رئاسة الوزراء في واحدة من كبرى الإنهيارات الأرضية الانتخابية في التاريخ الإسرائيلي على أساس من الأمن القومي. كان المركز السياسي للثقالة يتأرجح إلى اليمين، لأن الكثير من اليسار الإسرائيلي أقنع نفسه، على حد تعبير "باراك"، بأنه "لا يوجد شريك للسلام"، وتحولت المخاوف السياسية الفورية نحو قمع الثورة الفلسطينية. في غضون ذلك، فإن هجمات 11 سبتمبر، بعد انتخاب "شارون" بشهور، ضمنت الدعم الكامل للولايات المتحدة لإسرائيل خلال الفترة الزمنية. (بني جابر، 2011)

الموقف السياسي "لشارون" مضمون بالموضوع الأهم للأمن، أصبح من الممكن المضي قدما في إعادة الهيكلة النيوليبرالية العميقة التي كانت قد توقفت في السابق، بسبب معارضة شاس، وقد تم منح وزير المالية آنذاك نتنياهو (اليد الحرة) لإطلاق إصلاح الاقتصاد الإسرائيلي. ومع تخفيض الضرائب، تمت خصخصة أصول الدولة، وزاد الإنفاق العسكري، وخفضت ميزانية الدولة بنحو 20 في المائة في الأعوام 2001–2003، مع انخفاضات أكثر في الإنفاق على الرفاه الاجتماعي والمدفوعات التحويلية. عندما ثار وزراء شاس طردهم شارون من حكومته الثانية، التي تشكلت في عام 2003، تم استبعاد "شاس" تماما. إذ كانت مصالح قطاع الأعمال قد شهدت خلال التسعينات حالة من الجمود الداخلي حول التحرير، بينما وعدت عملية السلام بالنمو، فإن السنوات الأولى من حكومة "شارون" قلبت هذه الحسابات. لقد أتاح تقليص دولة الرفاهية الفرصة للنمو المحلي، مما أدى فقدان الرغبة في التسوية الدائمة الكثير من إلحاحها الاقتصادي. واحدة من الدوائر السياسية الحاسمة للسلام تبخرت بين ليلة وضحاها. (Luke, 2014)

في هذا السياق يجب النظر إلى انسحاب "شارون" من قطاع غزة بعيدا عن كونه موافقة لعملية سلام، كان شارون دائماً متشككا فيها، كان الانسحاب أحادي الجانب، كما قال أحد كبار مساعدي شارون دوف ويسجلاس، يهدف إلى وضع عملية السلام في "كمية الفورمالدهيد الضرورية لذلك لن تكون هناك عملية سياسية مع الفلسطينيين "قرار ممكن بفضل تذليل أي مصلحة إسرائيلية مادية للسلام. من

وجهة النظر الإسرائيلية، كان احتلال غزة يكلف الكثير من الدماء والأموال أكثر مما يستحق. أفضل بكثير لبناء جدار أمني وترك إدارة "البانتوستان" إلى عميلها، السلطة الفلسطينية. إن الطبيعة الانفرادية للانسحاب – بغض النظر عما يقال عن سهولة إزالة المستوطنين الإسرائيليين – لم تكن مصادفة. لن يقبل شارون أبدا بالتفاوض مع الفلسطينيين. ستستمر التطورات في الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل وحدها. (المغني، 2017)

تحت زعامة "شارون" فإن الإعلانات عن الولاء لحل الدولتين، كان المقصود بشكل رئيس للاستهلاك الأجنبي، وقد تواصلت جنباً إلى جنب مع توسيع المستوطنات الإسرائيلية. وكما جاء في مقال نشر في صحيفة "هآرتس" فإن إعلان "نتنياهو" أنه "لا يوجد حل" للمشكلة الفلسطينية يكذب حقيقة أن إسرائيل لديها حل، وإن لم يكن أحد يمكن أن معارضة بناء أية مستوطنة، فأصبح أكبر مقدار من الأراضي الفلسطينية إسرائيليًا بشكل لا رجعة فيه.

هذا الواقع يتنافى مع توجهات إسرائيل نحو السلام ويتفق مع سياسة "شارون"، فقد طرح "إرئيل شارون" في مؤتمر 2001 خطة خارطة الطريق، وأعلن الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الابن في "يونيو" 2002 عن خريطة الطريق كحل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وتم تناولها دوليا باعتبارها الخطة الأمريكية للتسوية "خريطة الطريق" وتناولت تحديد مراحل تاريخية لإنجاز تقدم نحو التسوية السياسية الفلسطينية. ولكن هذه المبادرة أجلت الحديث عن قضايا الوضع النهائي، ومن ثم لم يتم تناول التسوية النهائية بين الطرفين. فوضعت شروطا للتقدم نحو التسوية، أبرزها اعتراف الفلسطينيين بامتناعهم عن الأعمال الإرهابية (المقصود بها المقاومة) والتزامهم بها، بل ويحاربونها بأنفسهم، وينفذون إصلاحا بالسلطة الفلسطينية ويغيرون قيادتهم. ومفاده أنه إذا نفذ الفلسطينيون الجزء الأول فسيستطيعون تأسيس دولة مؤقتة تحصل على استقلالها عام 2005 وفقا لحدود 1967، والثالث يشير إلى التزام الدول العربية بوضع نهاية للإرهاب الفلسطيني للتقدم نحو التسوية. (عبد القادر، 2012)

أما الخطة التي طرحها "شارون "عام 2001 أو ما تعرف بوجهة النظر الشارونية فتتضمن ثلاث مراحل كل مرحلة مترتبة على السابقة، الأولى ضرورة وجود قيادة فلسطينية جديدة مسئولة وغير فاسدة بدون عرفات، وإحداث إصلاح هيكلي في هيكل السلطة الفلسطينية، وخاصة فيما يتعلق بالشئون الأمنية، وإعادة إنشائه وإيقاف الإرهاب، وقيام النظام الفلسطيني بمحاربته وجمع كل الأسلحة غير القانونية للجماعات الإرهابية، وتطوير تعاون اقتصادي مدني، ووضع نهاية لدعم الإرهاب عبر تبني مناهج تعليمية داعمة للسلام. وإعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين برعاية أمريكية كاختبار للقيادة

الفلسطينية الجديدة. والثانية إعلان الدولة الفلسطينية على حدود مؤقتة في المناطق (أ) و (ب) ما عدا المناطق الأمنية. على أن تكون هذه الدولة بدون أسلحة، وقواتها العسكرية منزوعة السلاح، لديها فقط قوات شرطة مسلحة بأسلحة خفيفة. فإسرائيل ستكون مسئولة عن الحدود الخارجية، ومتحكمة فيها وكذلك الحال بالنسبة للمجال الجوي، ولا يحق للدولة الفلسطينية توقيع أية اتفاقيات أو الدخول في أية تحالفات مع أية دولة أخرى ليس لديها علاقات سلام مع إسرائيل. (المغني، 2017)

والثالثة بدء مفاوضات الوضع النهائي وتحديد الحدود الدائمة للدولة الفلسطينية. لكن بعد الحرب على العراق تم تقديم اقتراح لتعديل خارطة الطريق، بحيث تتضمن ضغوطا على الدول العربية لاقتراح مبادرة جديدة تشتمل بنودها على دعم الدولة الفلسطينية التي لا يجب أن تولد في ظل الإرهاب، ومسئولية القادة العرب عن حالة اللا عنف الفلسطيني، إعلان قادة العالم العربي أن عرفات شخص خدم القضية الفلسطينية، ولكن عهده ولى ويجب إحلال رئيس آخر محله، وكذا إعلان القادة العرب للرأي العام الإسرائيلي ترحيبهم بالتطبيع مع إسرائيل.

ومن ثم ووفقا لهذا السيناريو فإن القادة العرب سيقع على كاهلهم حمل ثقيل أما إسرائيل فستقدم تنازلات مؤلمة. كما جاءت محاولات أخرى لتطوير هذه المبادرة حيث تضمنت عدة شروط لتحقيق تسوية مرحلية، منها تغيير في القيادة الفلسطينية، والمساعدة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية بعد تغيير قيادتها، ونزع التسلح بشكل كامل من الأراضي المحكومة بواسطة السلطة الفلسطينية والتي يتحكم فيها السلطة الإسرائيلية عبر الحدود، وإعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين تحت رعاية أمريكية وإسقاط حق العودة. وعلى الرغم من هذه المبادرات ومحاولة تشديد القيود التي تطرح من فترة لأخرى لتسوية الصراع، فإنها ظلت حبرا على ورق ولم تنفذ أو تفعل. (عبد القادر، 2012، مرجع سابق).

## ❖ المبحث الثاني: رؤية بنيامين نتنياهو للتسوية السياسية:

قبل الحديث عن موقف نتياهو من التسوية السياسية، لا بد من القول أن البرامج السياسية والأمنية للأحزاب الإسرائيلية الكبرى (الليكود وكاديما والعمل) تجتمع وتتفق على معارضة إسرائيلية تقليدية لهذه العملية، حيث تتمثل المعارضة بأشكال عديدة، منها الرفض المطلق بالاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وعدم الإنسحاب من أي جزء من شرق مدينة القدس، وتؤكد هذه البرامج على أحقية إسرائيل في البلدة القديمة ثم عدم الانسحاب إلى حدود الأراضي المحتلة في عام 1967، والفرق الوحيد بين برامج هذه الأحزاب الثلاثة يظهر في حزب العمل الذي كانت صياغته بشأن حق العودة مختلفة عن الليكود وكاديما، لكنه بالنتيجة يرفض بالمطلق عودة أي لاجئ فلسطيني إلى موطنه الأصلي فلسطين.

هذه القضايا (القدس واللاجئين والانسحاب) هي المحددات السياسية الأبرز التي تحكم عملية السلام، إضافة إلى المحددات الأمنية: (حفظ أمن إسرائيل، وبقائها متفوقة عسكرياً ونوعياً)، والمحددات الاقتصادية المبنية على إقامة علاقات اقتصادية مع دول عربية، وتطبيع العلاقات لتجميل صورة إسرائيل سياسياً واعتبارها مؤدية لعملية السلام، وبناء عليها فإن رؤية نتياهو تعتمد على هذه الأسس للقيام بتسوية سياسية، لذا سيعتمد هذا المبحث على توضيح رؤية بنيامين نتياهو إلى العملية السلمية بناء على هذه المحددات، مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات الدَّولية مثل الموقف الأمريكي وتأييد إسرائيل المطلق، والتوجهات الدينية لهذه الأحزاب، والضغط الشعبي الذي يتعرض له نتياهو إذا بادر بالحديث عن عملية السلام أو قدّمها على بعض المشاريع.

***المطلب الأول: القدس من رؤية نتياهو للسلام:**

يسعى "نتياهو" بأن تكون القدس عدم محور عملية السلام، فهو يرفض بالمطلق الانسحاب من المدينة وأي جزء مهما كان، وهي بالنسبة له ولحزب الليكود قضية غير قابلة للتفاوض، على الرغم من أنه صرّح في خطابات متفرقة ألقاها دولياً بشأن السيادة على الأحياء العربية في شرقيّ القدس، لكن الواقع يختلف تماماً، إذ إنّ السيطرة والسيادة تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، ومصادرة الأملاك والأراضي العربية لا تزال مستمرة في عهد "نتياهو"، وهو مؤشر واضح على عدم التخلي عن القدس، بالمقابل فإنه في خطاباته أمام الحزب والشعب الإسرائيلي يعلن صراحة التمسك على مدينة القدس كاملة، وجاء في تصريح له:

> "لذا فإنه من غير الممكن تحقيق اتفاق سلام بيننا وبين الفلسطينيين بدون مفاوضات، ذلك، لأن لكل طرف بطبيعة الحال مصالح مختلفة ووجهة نظر مغايرة حول الجوهر المرغوب لاتفاق السلام بينهما. إن من حق إسرائيل التمسك بمبدأ وحدة القدس إلى الأبد، ولكنْ، نظرا لأن الفلسطينيين يتبنون موقفا معاكسا، ولأنهم مصرون على إعادة تقسيم القدس من جديد، وإقامة عاصمة دولتهم في شطرها الشرقي، فإنه لا مناص من إجراء مفاوضات للتوصل إلى تسوية في مدينة القدس أيضا". (مدار، 2016)

هذه المفاوضات التي تحدث عنها نتياهو لم يظهر منها شيء على أرض الواقع، فقد تمّ توسيع السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس في عهود "نتياهو" المختلفة، لتصل إلى مناطق احتلتها إسرائيل سنة 1967، ومناطق من شرق القدس، فرؤية "نتياهو" للقدس تتجسد في قوله: إنها ليست موضوعاً للتفاوض، وستبقى العاصمة الموحدة والكاملة إلى الأبد (لدولة إسرائيل)، ويعتبر موقفاً صحيحاً وواقعيا "لنتياهو"، وذلك لكي يستمر في تمثل اليمين المتشدد برئاسة حكومة إسرائيل، ومنذ اتفاق كامب ديفيد الثانية لسنة 2000، ظهر خلاف واضح في الخطوط العريضة للسلام بين حكومات "رابين ""وشارون" "وأولمرت" من جهة ونتياهو من جهة ثانية، فلم يرد ذكر القدس في هذه الخطوط للحكومات التي رأسها "نتنياهو"، وحتى ضمن الاتفاقات الإئتلافية التي عقدها حزب الليكود مع الأحزاب الأخرى لتشكيل حكومة إئتلاف.

إنّ قضية القدس بشطريها الشرقي والغربي هي من أشد القضايا تعقيداً في التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، فالإسرائيليون يعتبرونها عاصمتهم الأبدية، لذا عملت الحكومات الإسرائيلية بقيادة أحزاب مختلفة – خصوصاً الليكود – على وضع استراتيجيات خاصة تهدف إلى تهويد مدينة القدس على

أرض الواقع، وذلك بزيادة أعداد الإسرائيليين فيها عن طريق إقامة مستوطنات جديدة وإحاطة المدينة بالجدار العنصري العازل، يضاف إلى ذلك ممارسة سياسة الضم والاستيلاء على الأراضي العربية المجاورة، واتباع مختلف الوسائل للتضييق على السكان الفلسطينيين لدفعهم إلى ترك المدينة.

وتحديداً قامت حكومات نتياهو باستراتيجيات تهدف إلى منع إقامة أي تواصل جغرافي بين الفلسطينيين داخل مدينة القدس، وعملت على إقامة كتل استيطانية في داخل الأحياء العربية، كما تم ربط المستوطنات خارج القدس بما هو موجود داخلها، لكي تشكّل حزاماً أمنياً حول المدينة، ثم إقامة الجدار العازل، وعملت على إغلاق مؤسسات فلسطينية عاملة في القدس.

وبخصوص سياسة الضم والتوسع وتهويد القدس، فقد أصبح ما يقارب 90% من أراضي مدينة القدس تحت سيطرة الاحتلال مقابل 10% تحت السيطرة الفلسطينية، كما أن نحو خمسين ألف فلسطيني في القدس أصبحوا معرضين لفقدان بطاقة الهوية الزرقاء، وهذا يعني ترحيلهم منها وتفريغ المدينة من الفلسطينيين، إضافة إلى حوالي عشرين ألف طفل من الفلسطينيين محرومين من التسجيل في بطاقات هويات والديهم، وهذه الإجراءات لتعزيز سياسة تهويد المدينة وطرد الفلسطينيين منها، حيث تم هدم ما يزيد على ألفي منشأة بين عامي 1967 – 2015. (موقع الجزيرة، 2016)

وزادت الإجراءات المتبعة في عهد نتنياهو في المدينة، فقد تم الكشف عام 2009 عن مخططات جديدة لبناء آلاف من الوحدات السكنية في المستوطنات المحيطة بالقدس، مما يزيد من تعقيد المفاوضات حول وضع القدس والفلسطينيين فيها، فقد أكدت حكومة إسرائيل الثانية والثلاثين برئاسة نتنياهو ببرنامجها الوزاري بأن القدس ستبقى العاصمة الأبدية والمُوحَّدة لدولة إسرائيل، وهذه المسألة مرفوض التفاوض بشأنها، وهذا ما أعلنه نتنياهو نفسه في خطابه الشهير بجامعة بار إيلان في رمات غان في تموز 2009، والذي يعدّ بمثابة برنامج سياسي يوضح الخطوط العريضة التي يمكن للحكومة الإسرائيلية التعامل من خلالها مع القضية الفلسطينية (محارب، 2009 ص25).

وركزت حكومتا نتنياهو الثانية والثالثة في الفترة من 2009 إلى 2015، على بناء المزيد من المستوطنات حول القدس ومصادرة أراض وعقارات تابعة للفلسطينيين في شرق القدس، وبخاصة في أحياء الشيخ جراح وسلوان بهدف محاصرة الوجود الفلسطيني وتحويل أصحاب المدينة الأصليين إلى أقلية. (منصور، 2014، ص57)

وقد تم الإعلان عن قرار نتياهو بالمصادقة على بناء 1600 وحدة استيطانية جديدة في القدس بدءًا من صيف 2010، فقد اتخذ هذا القرار من خلال اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس، وبمصادقة وزير الداخلية الإسرائيلي في حينه إيلي يشاي، وقد صدر هذا القرار في ظل زيارة نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن للمنطقة في حزيران 2010، وهو أمر أثار جدلاً واسعاً لدى الجانب الفلسطيني حول جدوى المفاوضات في ظل التوسع الاستيطاني. (مجلة البيادر السياسي، 2016)

***المطلب الثاني: اللاجئون من رؤية نتياهو للسلام:**

يقر قرار الأمم المتحدة رقم (194) بأنّ لجميع اللاجئين الفلسطينيين الحق في العودة إلى بيوتهم القديمة، وبهذا فإنّ حق العودة حق مشرّع دولياً للفلسطينيين، لكنْ، واقعياً فإن حكومات "نتياهو" أوضحت أنها ترفض هذا الحق داخل حدودها، أي في الأراضي الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، وترى هذه الحكومة أن تحقيق ذلك يمكن أن يتم في أراضي الدولة الفلسطينية المتوقع إقامتها على المناطق التي ستنسحب إسرائيل منها، وحديث حكومة "نتياهو" عن تسوية سلمية شاملة ونهائية وليس المفاوضات الحالية، أي تسوية تشمل دول عربية أخرى، وقد برر ذلك نتياهو بأنّ عودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين إلى داخل أراضي (إسرائيل) سيؤدي إلى تصفية الدولة، على اعتبار أن ما احتلته إسرائيل هو حق شرعي لها من وجهة نظر الإسرائيليين. (خطيب، 2014)

وفي مبادرة السلام العربية اقترحت المبادرة أن يكون حق العودة على أساس شرطين: الأول أن يكون السلام (عادلاً) للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ونستدل من هذا الشرط بأنه يمكن لإسرائيل التحجج بأنه ليس من العدل إعادة ملايين اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيها، والشرط الثاني ينص على أنْ يكون الحلّ النهائي (متفقاً عليه) أي أن توافق إسرائيل عليه، وضمنياً توافق السلطة أيضاً على الحل النهائي، ونستدل من هذا الشرط بأنه سيكون اتفاقًا على تحديد عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين سيسمح لهم بالعودة إلى أراضيهم، وذلك بحسب ما سيتم الاتفاق عليه، أي أنه قد تم إضافة هذين الشرطين إلى القرار (194) الصادر عن الأمم المتحدة، لذا وافق "نتياهو" على هذه المبادرة، واقترح أن تكون مبادرة السلام العربية شاملة لدول لأخرى غير مصر لإثبات "نوايا إسرائيل الحسنة" بشأن عملية السلام، لكن إذا تمت هذه المبادرة ستكون ضمن الاتفاق مع إسرائيل وما تقترحه من شروط إضافية، وبالنتيجة رفض حق العودة الذي يعني أغلبية فلسطينية على أراضيها.

وهذا يدل على أن "نتياهو" يريد سلامًا بحسب شروطه هو، لذلك رفض مبادرة السلام التي اقترحتها فرنسا، ودعت فيها إلى عقد مؤتمر دولي يهدف إلى التوصل إلى تسوية سلمية بين إسرائيل والفلسطينيين، وعلل سبب رفضه بعدم وجود بديل للمفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين تحت الرعاية الأمريكية، والتي بدورها تضمن أكبر قدر من الشروط والصلاحيات لصالح إسرائيل. (إبداع، 2014)

***المطلب الثالث: شروط نتياهو للسلام:**

يرى "نتنياهو" بأن حزب الليكود "مستعد لتقديم تنازلات في مقابل السلام. تنازلات مثل تلك التي قدمها (رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق) مناحيم بيغن إبان اتفاق السلام مع الرئيس المصري، أنور السادات، أي تنازل من أجل اتفاق سلام حقيقي وصادق. وفي إمكاننا دفع السلام مع جيراننا فقط بواسطة اتفاقات كهذه، التي تحافظ على إسرائيل آمنة". لكن الحديث عن تنازلات ودفع السلام قدماً لم يستمر طويلاً، بسبب الحروب التي شنَّها نتياهو على قطاع غزة، ففي مؤتمر "أنابوليس" اعتبر "نتياهو" أن "المفاوضات الحالية تركز على تحقيق اتفاق دائم بصورة آنية، تخطئ الهدف. وأنا لا أعتقد أن الفلسطينيين مستعدون اليوم لتسوية أيديولوجية ذات أبعاد تاريخية من شأنها أن تضع نهاية للصراع. ولا يوجد أي دليل على أن الفلسطينيين، اليوم، سيستجيبون ولو للحد الأدنى من المطالب، التي سيطرحها أي زعيم إسرائيلي مسؤول. وقد رفض الفلسطينيون بشدة اقتراحا للتسوية قبل ثماني سنوات (يقصد مفاوضات كامب ديفيد الثانية لسنة 2000)، ولا يوجد دليل على أن مواقفهم إزاء قضايا الحل الدائم أصبحت معتدلة أكثر. بل على العكس، فقد أصبحت مواقفهم متصلبة أكثر أمام حكومة إسرائيلية ضعيفة". (الآغا، 2013،مرجع سابق)

ويقترح "نتنياهو" لتصحيح وضع الفلسطيني بأن يكون دور لإسرائيل في "تركيز جهودها على مساعدة أبو مازن (الرئيس الفلسطيني) وفياض (رئيس الحكومة الفلسطينية السابق) وتحسين مستوى حياة الشعب الفلسطيني اليومية. وينبغي، بصورة خاصة، مساعدتهم على تطوير اقتصادهم بشكل سريع. وهذه الخطوة، بحد ذاتها، لن تنهي الصراع، لكنها ستوجد أجواءً تتزايد من خلالها بشكل كبير احتمالات نجاح المفاوضات السياسية. وستعمل حكومة برئاسة الليكود بصورة فورية من أجل تغيير الأوضاع الميدانية". (لفراتي، 2013)

ويرفض "نتنياهو" الانسحاب الأحادي الجانب، وشدد في هذا الجانب على "لن تكون هناك انسحابات أحادية الجانب في المستقبل. لأن أي منطقة يخليها الجيش الإسرائيلي، ستسيطر عليها حماس، وأي انسحاب أحادي الجانب سيبث رسالة ضعف واستسلام... فالأربعة آلاف صاروخ التي تم إطلاقها على الجليل إبان حرب لبنان الثانية، والأربعة آلاف صاروخ التي تم إطلاقها على إسرائيل من غزة، أثبتت لمواطنين كثيرين أن تحذيرات الليكود ورئيسه من الانسحابات الأحادية الجانب لم تكن عبثا".

من هذه الأقوال فإن "نتنياهو" يضع خطوطاً حمراء تتعلق بالسلام، ويرى بأنه لم يأت بعد الوقت لإجراء مفاوضات شاملة ونهائية من أجل تحقيق السلام مع الفلسطينيين، ويرى أنه عندما يحين الوقت سيطرح حزبه الليكود خطوطاً حمراء واضحة، وأول خط أحمر بالنسبة لنتياهو يتمثل في الأمن وحماية

الحدود، ولا يوجد اعتبارات لقرارات الأمم المتحدة أو حقوق الفلسطينيين، حيث يرفض "نتنياهو" قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالتسوية، وحل الدولتين، وحق العودة، ولا يرفض تطبيقها فقط، فيرى أنّ تطبيق هذه القرارات هو تصحيح للأخطاء العربية السابقة التي سمحت للفلسطينيين بالانتقال إلى أراضيها، فيقول في هذا الشأن: إنّ حكومة بقيادة الليكود لن تسمح لآلاف، وبالتأكيد ليس لملايين اللاجئين الفلسطينيين، بالعودة إلى إسرائيل. وإسرائيل لن تتحمل مسؤولية أخلاقية إزاء أولئك اللاجئين، لأنهم موجودون في وضعهم الصعب على أثر قرارات مصيرية اتخذها العالم العربي، عندما قرر إعلان الحرب على إسرائيل، بدلا من قبول حق اليهود في دولة خاصة بهم، والقرار بعدم السماح، منذ ستين عاما، لأولئك اللاجئين بالتوطين ومواصلة حياتهم في الدول العربية". (الأغا،2013،مرجع سابق)

## ❖ المبحث الثالث: أبرز مشاريع التسوية الإسرائيلية

لم تقم إسرائيل كحكومة أو أي حزب سياسي وديني بطرح مبادرة للسلام، أو لعقد مؤتمر تجتمع فيه مع الفلسطينيين وأطراف أخرى للتباحث والخروج ببنود متفق عليها وتكون خاضعة للتنفيذ، إنما كانت عبارة عن حلول لبعض القضايا التي لم يوافق عليها الطرفان. والاقتراح الوحيد الذي يمكن اعتباره مشروعًا للسلام، هو ما اقترحه "داني أيالون" سنة 2008، الذي شغل منصب سفير إسرائيل في الولايات المتحدة، حيث اقترح تقسيم إسرائيل بحسب الخطوط الديموغرافية، ثم إجراء تبادل للأراضي بحيث تحتفظ إسرائيل بالمزيد من الأراضي في الضفة الغربية وتمنح الفلسطينيين أجزاءً من منطقة المثلث في الأراضي المحتلة عام 1948. ولم يجد الباحث مبادرات إسرائيلية يمكن القول: إنّها تؤدي إلى تسوية للقضية الفلسطينية، أو إنّها تمثل مشروعًا واقتراحاتٍ تطرح من أجل التنفيذ، إذ إنّ هذا الطرح يعني تقييد إسرائيل لنفسها باتفاق سلام مع الفلسطينيين. إن عدم وجود مشاريع إسرائيلية من هذا النوع، مبني على الأسس العريضة التي توضحها وزارة الخارجية الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني، وهي: السلام والاعتراف والاقتصاد والمستوطنات و"أورشليم القدس" واللاجئون وحل الدولتين (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2010).

وفيما يأتي تلخيص لوجهات نظر الأحزاب الإسرائيلية اليمينية الإسرائيلية وما تقترحه من حلول للسلام والتسوية السياسية مع الفلسطينيين:

- **أولاً:السلام:**- ترى هذه الأحزاب أن تحقيق السلام يجب أن يشتمل على الإقرار والاعتراف بحق إسرائيل بتأسيس كيان على الأراضي الفلسطينية، كدولة قومية للشعب اليهودي، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، لكنّ إسرائيل "لا تستطيع السماح لنفسها من الناحية السكانية بأن تجتاحها موجة من اللاجئين"، لأنّ هذا الأمر من وجهة النظر الإسرائيلية يقوّض الهوية اليهودية لإسرائيل، وترى بأن يكون السلام دائماً وشاملاً وليس مع الفلسطينيين فقط. وتشترط لتحقيق السلام أن تكون الأراضي التي خرجت منها أو ستخرج منها خالية من "الإرهاب"، لعدم تهديد دولة إسرائيل ويشدد على ذلك حِزبا كاديما والليكود بشكل لافت للنظر. وأي أرض يتم إخلاؤها يجب أن تكون منزوعة السلاح بما فيها الدولة الفلسطينية، مع تقديم ضمانات من المجتمع الدَّولي والولايات المتحدة لأية معاهدة سلام تتعلق بنزع السلاح والترتيبات الأمنية. (وزارة الخارجية الإسرائيلية،2010،مرجع سابق)

- **ثانياً: الاعتراف بإسرائيل:**- إن الاعتراف بإسرائيل ومن وجهة نظر الأحزاب الإسرائيلية، يعني الاعتراف بدولة قومية للشعب اليهودي والاعتراف برابط تاريخي للشعب اليهودي بين الشعب اليهودي وأرض "إسرائيل"، والاعتراف بحق الشعب الإسرائيلي بتقرير مصيره فوق "ترابه"، إذ ترى هذه الأحزاب أنه لا مكان لهم في العالم إلا على الأرض المقدسة التي اختارها الله لهم. أمّا بالنسبة لاعتراف الإسرائيليين بالفلسطينيين، فيتخلص بالاعتراف بدولة فلسطينية منزوعة السلاح تعيش بكرامة وأمان وسلام، بحيث تكون ديمقراطية وترفض الإرهاب والعنف والتحريض، وقادرة على حكم مواطنيها مع ضمانات دولية مستحقة لإسرائيل، ومن غير هذه الضمانات الأمنية الدولية فإن الأراضي الفلسطينية ستتحول إلى بؤر إرهابية ترفض وجود (إسرائيل) (وزارة الخارجية الإسرائيلية،2010،مرجع سابق).

- **ثالثاً: الاقتصاد:**- في هذا الجانب ترى أحزاب مثل الليكود وإسرائيل بيتنا وكاديما بوجوب شرط يتلخص في أن يكون الاقتصاد المرجو من الفلسطينيين لتحقيق السلام مبنياً على التعاون الوثيق مع الأطراف الدولية التي تدعم إنشاء اقتصاد فلسطيني مستقر، بحيث تنجح إسرائيل في الاستثمارات المختلفة في البنية التحتية الفلسطينية، وتزيد من التعاون الاقتصادي الثنائي، ومن الاستثمارات الأجنبية، بحيث تقيم إسرائيل تعاوناً واسع النطاق مع الفلسطينيين، يتضمن التعاون المالي الذي يؤمن الانسياب السلس للدخل المتأتي من الضرائب إلى السلطة الفلسطينية واستئناف المناقشات والاجتماعات التي تعقدها اللجنة الاقتصادية المشتركة تنفيذا لبروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية، ومن ثم إنشاء علاقات طيبة مع الفلسطينيين. (الرفاتي، 2013)

- ***رابعاً: المستوطنات:**- غالبية الأحزاب اليمينية الدينية ترى في الاستيطان حقًّا للشعب اليهودي على أرضه، وأنه خارج نطاق حسابات السلام، وتتلخص وجهة نظرها بأنّ سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، وبناء المستوطنات هو دفاع عن النفس، ولضمان عدم تهديد وجود إسرائيل، حيث ترى أن هذه الضمانات من منطلقات الموافقة على العملية السلمية والاستمرار فيها. فبالنسبة لهم أرض فلسطين هي مهد الحضارة اليهودية خلال عصر التوراة، وعاشت عليها مجتمعات يهودية طوال آلاف السنين. ولإسرائيل في العصر الحديث روابط متينة تجمعها بالعديد من الأماكن الواقعة في الضفة الغربية، غير أن مطالبتها بهذه الأرض لا تستند إلى روابطها القديمة بها، بل تعتمد اعتمادا قويا على القانون والعرف الدَّوليين". وهذا الأمر ينطبق على الضفة الغربية من الناحية الدينية اليهودية، لذا من وجهة النظر الإسرائيلية

فإن وجود المستوطنات لا يعتبر احتلال بناء على القانون الدّولي، حيث تدّعي إسرائيل أنه تم الاستيلاء على أراضي فلسطين كاملة بعد محاربة بريطانيا للدولة العثمانية، أي أن هذه الأرض هي "أرض متنازع عليها"، ولم تكن خاضعة لجهة سيادية، إنما انتداب بريطاني وحكمان أردني ومصري مؤقتان على الأراضي الفلسطينية. (luke,2014,op.cit)

وجهة نظر هذه الأحزاب تأتي على شقين: الأول الاعتراف بحقها بإقامة مستوطنات، والثاني القيام بتسوية مع الفلسطينيين يكون بناء على هذا الاعتراف، فهي ترى بأنه لا توجد "اتفاقية تم توقيعها بين إسرائيل والفلسطينيين يتطلب أي بند فيها الانسحاب إلى حدود 1967، ولا وجود لأي موجبات جغرافية تقدس خطوط 1967، بل من المؤكد أن لا منطق في تقديس حدود غير مقصودة، لم تعمر أكثر من 19 عاما"، وترى أن المستوطنات الإسرائيلية لا تشكل عقبة بوجه السلام، ولا تشكل خرقا للاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية أو انتهاكاً للقانون الدَّولي؟ (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2010)

- **خامساً:القدس** "**أورشليم القدس**":- لتحقيق السلام وتسوية القضية الفلسطينية تشترط هذه الأحزاب الاعتراف بمدينة القدس على أنها مدينة للديانات السماوية الثلاث وفي الوقت نفسه هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، وتمثل قلب الهوية الدينية للشعب اليهودي. وتدّعي أنها عاصمة اليهود القدماء الذين سكنوا أرض "إسرائيل"، على عهد الملك داود سنة 1004 قبل الميلاد، واستعادتها إسرائيل بالاستقلال اليهودي في عام 1948 عند قيام دولة إسرائيل. ويعتبرون أن مدينة القدس عاصمة إسرائيل، وأنها مدينة موحدة لا تمييز فيها بين جميع سكانها، وبغض النظر عن عنصرهم وديانتهم وعرقهم. (لرفاتي،2013،مرجع سابق)
- **سادساً:اللاجئون**:- ترى هذه الأحزاب أنه لتحقيق التسوية، أن قضية حق عودة اللاجئين إلى مناطقهم الأصلية أمر غير وارد، فمن وجهة نظرها فإن الظروف القائمة حالياً تجعل تدفق أعداد كبيرة من أبناء اللاجئين، وأبناء أبنائهم إلى إسرائيل خيارا غير قابل للتطبيق، وعودة ملايين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل سيهدد وجود الدولة كدولة يهودية، ويؤدي إلى حرمان إسرائيل من هويتها الأساسية، فيقضي على آمال السلام. وترى أنه لا ذنب لها نهائياً بنشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وإدامتها، ولذلك لا يمكنها الإقرار بأية مسؤولية عنها. وتحمّل الدولَ العربية مسؤولية مشكلة اللاجئين برفضها سنة 1947 قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (181) والذي نصّ على تقسيم مناطق الانتداب البريطاني إلى (دولة عربية وأخرى يهودية). (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2010،مرجع سابق)

- **سابعاً_ حل الدولة الواحدة:**- تعتبر هذه الأحزاب أنّ الحل الأكثر منطقية للنزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين يكمن في إنشاء دولتين قوميتين، أي دولة يهودية وأخرى فلسطينية، تحققان معا الطموحات القومية للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. أما الدولة الواحدة الثنائية القومية، فلن تحل النزاع، بل ستتسبب في المزيد من المواجهة والتنازع، بالإضافة إلى هذه الأمور الهامة، فإن اليهود والعرب لا يجمعهم تاريخ ولا ديانة أو ثقافة أو قيم تسمح للدولة الثنائية القومية بالقيام بمهامها. (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2010،مرجع سابق)

يتضح لنا بأن إجماع الأحزاب الإسرائيلية، وخصوصا الأحزاب الثلاثة الكبرى، على الربط بين الحل السياسي والترتيبات الأمنية من جهة، ومعارضتها البالغة للمطالب الفلسطينية فيما يتعلق بقضايا الحل الدائم، وخصوصا اللاجئين والقدس والحدود، من الجهة الأخرى، يبعد احتمالات التوصل إلى اتفاق أو حل قريب لإنهاء الصراع. وبقاء نتياهو في الحكم فإن احتمال التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين هو أمر غير واقعي، بناء على الشروط التي يرى فيها الباحث قيوداً على العملية السلمية، ولن يختلف الوضع كثيرًا في حال وصول حزب كديما برئاسة ليفني إلى الحكم. إذ إنَّ ليفني تتحدث عن حل الصراع بعد 15 أو 20 عاما. كما أنها تتحدث عن المفاوضات أكثر مما تتحدث عن اتفاق. وحتى أن الكثير من المحللين في إسرائيل يعتبرون أن لدى ليفني استراتيجيا مفاوضات، وليس لديها إستراتيجيا التوصل إلى اتفاق. (لرفاتي، 2013،مرجع سابق)

ولا تعني هذه المواقف المتعنتة للأحزاب الإسرائيلية المرشحة للفوز بالسلطة أنها لن تجري مفاوضات سياسية، فالقناعة في إسرائيل، والتي تستند إلى تجربة السنوات الماضية، هي أنه عندما تكون إسرائيل في خضم عملية مفاوضات، فإنها لا تتعرض لضغوط دولية، خصوصا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وبالإمكان المراهنة على أن إسرائيل مهما تكن هوية حكومتها المقبلة، ستجري مفاوضات مع الفلسطينيين وربما مع سورية أيضا، لمنع ممارسة ضغوط عليها من جانب الإدارة الأميركية الجديدة، وبعد أن أعلن الرئيس الأميركي الجديد، باراك أوباما، أن إدارته تعتزم السعي بصورة "نشطة وقوية" لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2010،مرجع سابق)

## ❖ المبحث الرابع: رؤية الأحزاب اليمينية للتسوية السياسية:

### *المطلب الأول: حزب البيت اليهودي (المفدال الجديد) للتسوية السياسية:

يترأس حزب البيت اليهودي حالياً نفتالي بينيت الذي يتولّى وزارة التعليم. ويعد "البيت اليهودي" (المفدال الجديد) (هبايت هيهودي/ همفدال هحدشاه) حزباً دينيا صهيونياً، متطرفاً قومياً في عدائه للعرب والفلسطينيين، يحتل علي الخريطة الحزبية موقعاً في أقصى اليمين، وينظر إليه، هو والاتحاد الوطني المؤتلف معه، باعتبارهما أشد الأحزاب الإسرائيلية تطرفاً، تأسس هذا الحزب وفق قانون الأحزاب في (إسرائيل) في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008م، عشية انتخابات الكنيست الثامنة عشرة، 2009 من ائتلاف القوى اليمينية المفدال الجديد والاتحاد الوطني وتكوما( النهضة) و(هتكفا الامل) وأرض إسرائيل و"أخي"، وحظي الحزب بتأييد حاخامي الصهيونية الدينية، وكان الهدف من تأسيسه توحيد أحزاب اليمين؛ لتحسين فرصها في الانتخابات، ويشارك البيت اليهودي حاليا في الحكومة بثلاثة وزراء ويتزعمه نفتالي بينيت. وله في الكنيست عشرة مقاعد. (موقع عكا، 9-7-2016)

وعلى الرغم من عدم تضمّن وثيقة الحزب المنشورة على موقع وزارة العدل أيّ حديث عن القدس أو القضية الفلسطينية، واقتصار بنوده التسعة على أهداف داخلية اجتماعية دينية كونه يستهدف اليهود المتديّنين بشكل كبير، إلا أن هذا الحزب معروف بتوجهاته المتشددة تجاه القضية الفلسطينية ورفضه التام لأيّة تسويات. وجاء في برنامج الحزب الانتخابي الذي طرحه في العام 2016 بأنه: "نحن نعارض أيّ شكل من أشكال الدولة الفلسطينية من الغرب إلى الأردن. إنّ القيادة الفلسطينية لا تريد أراضي 67 وإنما كل دولة إسرائيل، ولذلك فليس هنالك حلّ مثالي في جيلنا".

ويهدف بينيت ورفاقه إلى فرض السيطرة الكاملة على الضفة الغربية وفك ارتباطها بغزة تماماً، مع إمكانية منح 50 ألف عربي حق المواطنة الكاملة، إضافة إلى سعيه لمنع دخول أيّ فلسطيني لاجئ في الدول العربية إلى الضفة الغربية. يعارض الحزب كلياً حل الدولتين وأيّة تسويات سلام مع الجانب الفلسطيني، ويكرر المطالبة بهدم الأنفاق والإغارة على حماس. (موقع عكا، 9-7-2016،مرجع سابق)

***المطلب الثاني: رؤية حزب شاس للتسوية السياسية:**

هو حزب إسرائيلي ديني متزمت، اسمه مأخوذ من التلمود، يمثل الشريحة المتدينة الشرقية اليهودية، يعرف بـ "حزب الشرقيين المحافظين على التوراة" يؤثر بشكل كبير في السياسة الإسرائيلية. (خليفة، 2011، ص 225)

أسسه الزعيم الديني اليهودي الحاخام "عوفاديا يوسف"، عام 1984 للدفاع عن الشريحة المتدينة اليهودية من أصول شرقية (السفارديم)، في مواجهة احتكار نخبة اليهود الغربيين (الأشكناز) للسلطة ومواقع النفوذ في إسرائيل. ويعود اسم الحزب إلى جزء من التلمود المسمى بالمشناه، وفيه ستة مباحث تسمى بالعبرية شيشا سيداريم تختصر في كلمة شاس. تقوم مبادئ الحزب على العناية بالقيم التقليدية لليهود واليهودية الأصولية في إسرائيل، والاستمرار في طريق حاخامات السفارديم حسب الميراث اليهودي الشرقي، بالإضافة إلى تمثيل جمهور حراس التوراة والوصايا، كما يدعو حزب شاس إلى منع التمييز ضد الجمهور الديني الأصولي وتشجيع حب إسرائيل، وتربية أولاد إسرائيل على التوراة، وذلك بالحفاظ على القيم اليهودية السفاردية، وهو يؤكد على قدسية السبت والأعياد اليهودية، ويرفض تجنيد الفتيات في الجيش. (موقع عكا، 2016،مرجع سابق)

مواقفه السياسية تحتاج إلى مباركة مجلس حكماء التوراة ورئيسه، وهو يؤيد التفاوض مع الفلسطينيين، لكنه يرفض إيقاف الاستيطان، ويرفض التفاوض حول مستقبل مدينة القدس، ويطالب الدول العربية بتعويض اليهود الذين فقدوا ممتلكاتهم بعد هجرتهم.

يتبلور موقف حزب "شاس" في الوقت الحالي كما جاء في برنامجه السياسي لانتخابات الكنيست "الثامنة عشرة" 2009 والتي حصل الحزب فيها على 11 مقعداً في الكنيست، وجاء في برنامجه الانتخابي ما يأتي:

تتطلع حركة "شاس" إلى جمع شتات شعب إسرائيل من المنافي كلها، من أجل بناء بيت يهودي في دولة يهودية كبرى وقوية في أنحاء أرض إسرائيل كافة. وعبارة "أرض إسرائيل كافة" هنا، وحسب فكر الحزب المستمد من التوراة والتلمود، يعتبر أن أرض إسرائيل تمتد من النهر إلى النهر (من نهر النيل في مصر إلى الفرات في العراق). (حجاج،مرجع سابق)

يجب عدم قبول أي تسوية تقوم على إملاءات دولة أخرى، أو على المراهنة بمستقبل الشعب الإسرائيلي.

القدس ليست موضوعاً للمساومة أو التقسيم، وينسى الحزب أن لب الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي هو القدس ولا حل دون ذلك.

ستعمل الحركة على مواصلة تطوير الاستيطان في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بناء على قرارات الكنيست والحكومة.

وتختلف وجهة نظر الحزب عن باقي الأحزاب التي ترى في الضفة الغربية دولة لفلسطين دون التخلي عن الكتل الاستيطانية الكبيرة، أو التي تضم نسبة سكان عالية، بل يتجاوز ذلك بطرحه لفكرة مواصلة البناء فيها وكأنها ملك لدولة إسرائيل، وهو ما عكسه عدم حديث الحزب عن حق العودة للاجئين، لأن حق العودة يأتي عند قيام دولة فلسطين، فهو لا يرى أي أفق لقيام هذه الدولة ولا حتى بصيص أمل لذلك. (حجاج،مرجع سابق)

ويتلخص موقف الحزب في أنه يرفض قيام دولة فلسطين على حدود أراض 1967أو حتى في أراضي الضفة الغربية، وبالتالي يرفض العودة للاجئين، وفي سياق آخر يتجنب الحديث عن القدس، فلم يتطرق للحديث عنها لا موحدة ولا مقسمة، بل قال "إنها ليست موضوعاً للمساومة أو التقسيم".

مما سبق يتضح لنا أن موقف الأحزاب الدينية وحزب "شاس" تحديداً يتعارض مع توجه إسرائيل نحو التسوية، لأن التسوية تعني تنازلاً عن جزء من الأرض التي يرون أنها أرض مقدسة لا يجب التنازل عنها، بل إنهم يشجعون على احتلال المزيد من الأراضي والتوسع في الاستيطان، لذا أصدر الكثير من الحاخامات فتاوي تقضي بتحريم الانسحاب من الضفة الغربية وتأمر الجنود بالتمرد على الأوامر العسكرية في هذا الشأن. (موقع عكا، 2014)

***المطلب الثالث: رؤية حزب إسرائيل بيتنا للتسوية السياسية**

يترأس الحزب "أفيغدور ليبرمان"، وزير الخارجية السابق. والحزب معروف بتوجهاته اليمينية. وبعد الرجوع إلى أهداف الحزب الرسمية على موقع وزارة العدل الإسرائيلية اتضح أن 12 هدفاً مذكوراً لم تتطرق إلى القدس أو مصير السلام مع الجيران.

بيد أن الحزب يعارض تماماً فكرة السلام مع العرب، وهو ما ظهر جلياً في "فبراير" 2014 حين أعلن عن حملته الانتخابية التي نصّت على أنه يرغب بالسلام لكن السلام ليس أهم من بقاء إسرائيل دولة للشعب اليهودي، وليس أهم من الأمن الدائم لجميع مواطنيها. وأشار البرنامج إلى أن الإسرائيليين يمدّون يدهم للسلام مع العرب، لكن لو اختار العرب طريق الحرب فعلى الدولة أن تكون مستعدة لحرب ضروس لا هوادة فيها. (النعامي، 2017)

مسألة القدس غير قابلة للتفاوض لدى أنصار حزب "ليبرمان"، والسيادة الكاملة لإسرائيل على جميع المستوطنات أمر بديهي بالنسبة إليهم. وقد تبنى رئيسه قبيل الانتخابات حملة وقع عليها أكثر من 100 ألف إسرائيلي عنوانها "الموت للمخربين" طالب فيها بإعدام كل شخص يقدم على أيّة عملية ضد الجيش والشرطة والمواطنين في إسرائيل.

ويعد حزب "إسرائيل بيتنا" من أكثر الأحزاب اليمينية تطرفاً وتشدداً مع الفلسطينيين، ويُؤخذ على زعيمه مواقف وتصريحات متطرفة ومتشددة. وجاء على صفحة موقع إسرائيل بيتنا الإلكترونية عبر الإنترنت، أن "إسرائيل بيتنا" ستعمل من أجل إعادة تأهيل الرادع الرئيس لأمن إسرائيل، والاستعاضة عن ضبط النفس برُدود محددة، لأنها معركة مستمرة ضد الإرهاب. ويرى أن قطاع غزة ويهودا والسامرة (الضفة الغربية) كيانان منفصلان، وذكر أنه سوف يعمل بشكل مستمر لمنع مرور الأشخاص والبضائع بينهما، وعلى إسرائيل أن تعلن أن المعابر مع قطاع غزة ستغلق خلال فترة معقولة، لا بضائع ولا تزويد بالكهرباء ولا وقود ولا مياه. وسترد إسرائيل على كل تهويد أو عملية أمنية بيد قوية. وبذلك فهو يعتبر أن غزة كيان إرهابي سياسي وجهادي معادٍ، وتحكمه حماس التي يجب إلحاق الهزيمة بها، وهي ستدفع ثمناً باهظاً لقاء مشاركتها في محور الشر. (النعامي، 2017،مرجع سابق)

يرى "إسرائيل بيتنا" في مبدأ "الأرض مقابل السلام" هاجساً يجب التخلي عنه، وأي اتفاق سلام يوقع في المستقبل يجب أن يقوم على أساس مبدأ المعاملة بالمثل "السلام مقابل السلام"، أما بخصوص القدس فهي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل والشعب اليهودي وحدهما، ولن يكون هناك أي مفاوضات حول القدس، ويجب أن تشهد المدينة حالة من البناء والتسارع في معاليه أدوميم شرقاً و"غوش

عتصيون" جنوباً للاتصال الفوري، وخلق التواصل الجغرافي للمستوطنات، ومن ناحية أخرى فإن الحزب لا يعترف بالاتفاقات التي أبرمت بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وهو غير راضٍ تماماً عن اتفاقية أوسلو، بحيث يرى فيها تنازلات إسرائيلية للجانب الفلسطيني، ويرفض وبشدة قيام دولة فلسطينية. ويدعو "ليبرمان" إلى طرد فلسطينيي الـ 48 من إسرائيل، والإبقاء على من يوالي دولة إسرائيل ويهودية الدولة الإسرائيلية. (تيسير محيسن،جريدة حق العودة العدد48)

ونستخلص مما سبق، أن الحزب يريد سلاماً مقابل سلام، أي دون المطالبة بالحقوق والالتزامات الدَّولية، بمعنى أن يمتنع الفلسطينيون عن القتال من أجل حقوقهم، وعندها فقط تمتنع إسرائيل عن قتالهم، وبهذا ينتهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من وجهة نظر حزب "إسرائيل بيتنا" أي دون المطالبة بدولة فلسطينية على حدود 1967. أما عن القدس فإن مجرد الحديث عنها ممنوع، فلا نقاش بشأن القدس، فهي عاصمة إسرائيل الموحَّدة والأبدية. وعند الحديث عن حق العودة للاجئين، نجد أن ليبرمان يريد تهجير الفلسطينيين من جديد، وذلك بطرد فلسطينيي الداخل "48" من أراضيهم ممن لا يثبت ولاؤه لدولة إسرائيل، وبالتالي فإن الحديث عن عودة اللاجئين مستحيل.

**الفصل الخامس:**

---

## انعكاس رؤية الأحزاب اليمينية الإسرائيلية على عملية السلام والحقوق الفلسطينية وعلى إسرائيل كدولة ومجتمع.

### ❖ المبحث الأول: رؤية الأحزاب الإسرائيلية وأثرها على عملية السلام:

يؤدي الحراك السياسي على المستويات المحلية والإقليمية إلى حراك سياسي وحزبي على الساحة الإسرائيلية، وانتقال أصوات الناخبين الإسرائيليين من معسكر إلى آخر، فمع انطلاق المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في مدريد عام 1991م، شهدت الساحة الإسرائيلية الكثير من التجاذبات والمناكفات الحزبية وصولاً إلى انقسام بعض الأحزاب، واندماج أخرى على خلفية تباين المواقف بشأن عملية التسوية، ثم جاء انقسام حزب الليكود على خلفية الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، وذلك بعد الصعوبات التي واجهها زعيم الحزب "إرئيل شارون" من قبل أعضاء حزبه مما دفعه لترك الليكود وتأسيس حزب كاديما، والذي تشظى بدوره وتلاشى بعد وفاة شارون وسجن ايهود أولمرت واحتدام الصراع على رئاسته بين شاؤول موفاز وتسيبي ليفني التي انشقت عن كاديما واسست حزب الحركة. (الجزيرة نت – 2014/11/22)

أما موقف حزب العمل على سبيل المثال من عملية تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فقد تمثل جليا في التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993، ثم دعوة زعيمه "عمير بيرتس" عام 2006 إلى التفاوض مع الفلسطينيين دون شروط، وصولاً إلى قيادة الحزب الحالية التي ظلت تنادي بالموقف التقليدي المعلن للحزب حول حل الدولتين، وعقد اتفاق سلام مع الفلسطينيين بما يضمن الأمن الإسرائيلي والتخلي عن حق عودة اللاجئين وتبادل الأراضي، ويعوّل السياسيون الإسرائيليون على الحزب في أن يتمكن من لملمة شظايا معسكر السلام، وخلق جبهة منافسة لحزب الليكود وتحالف اليمين، على الأقل على المدى البعيد.

أما موقف حزب الليكود من تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعملية السلام، فقد تمثلت في معارضة الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل خلال حروبها مع الدول العربية في السنوات (1948، 1956، 1967، 1973)، ودعم وتوسيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية

المحتلة وهضبة الجولان السورية، ومعارضة الانسحاب من قطاع غزة، والتي قادها رئيس الحزب في حينه عام 2005 "إريئيل شارون" بنفسه، ما أدى إلى تركه الحزب وتشكيل حزب كاديما (مخادمه ومحمود، 2008، ص63).

وبخصوص موقف الجمهور الإسرائيلي من عملية التسوية، نجد أن نسبة الإسرائيليين الذين لا يوافقون على مسألة إخلاء المستوطنات بلغت في العام 1996 35.2% لترتفع هذه النسبة لتصل في العام 2006م إلى 37.7% في حين انخفضت نسبة المؤيدين لإخلاء قسم من المستوطنات من 49.6% عام 1996 إلى 45.6% عام 2006، أما بالنسبة للموافقين على إخلاء المستوطنات فلم تتجاوز نسبتهم 16.8%. أما بالنسبة لإقامة الدولة الفلسطينية فقد أيد في العام 2006 قرابة 62% من المُستطلَعة آراؤهم إقامة دولة فلسطينية على جزء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك وفقاً للشروط الإسرائيلية (شحادة، 2009، ص 16- 17).

وفي العام 2016 أظهر استطلاع للرأي أن نسبة التأييد لحل الدولتين بين الإسرائيليين اليهود في انخفاض متدرج منذ حزيران (2016 عندما بلغت النسبة 53% وكانون أول (ديسمبر) 2016 عندما بلغت 50%. أما بين الفلسطينيين فإن نسبة التأييد ارتفعت بثماني نقاط مئوية منذ كانون أول (ديسمبر) 2016 عندما بلغت 44% فقط. تعارض نسبة من 45% من الفلسطينيين حل الدولتين. لكن هناك فروقاً واضحة بين منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة: 48% من سكان الضفة يؤيدون هذا الحل مقابل 61% بين سكان القطاع.

ويظهر الاستطلاع نسبة تأييد لحل الدولتين تفوق جميع البدائل الثلاثة لهذا الحلو هي، حل الدولة الواحدة التي يتمتع فيها الطرفان بحقوق متساوية، وحل الدولة الواحدة التي لا يتمتع فيها الطرفان بحقوق متساوية، والطرد أو التهجير. فيما انخفضت نسبة الإسرائيليين اليهود المؤيدين لإنجاز رزمة شاملة للحل الدائم، بتسع نقاط مئوية مقارنة خلال الستة شهور الأخيرة من عام 2016. (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية، 2017)

وقد حرصت الأحزاب الإسرائيلية في انتخابات الكنيسة العشرين من خلال برامجها السياسية على الظهور بأنها الأقدر على التعامل مع ملف الصراع مع الفلسطينيين من خلال إبراز كل حزب لقيادته على أنها لا تساوم ولا تتنازل عن القضايا السياسية التي يجمع عليها الشارع الإسرائيلي.

نلاحظ أنه أدت هذه الأمور والمواقف إلى إحداث تعطيل وتأخير عملية التسوية السياسية، فمنذ أن بدأ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قبل وبعد قيام دولة إسرائيل كان صراعاً مع مستعمر استيطاني (كولونيالي) لتشريد شعب عن أرضه، وجلب وتوطين يهود غالبيتهم يمثلون التطرف الديني، وكرههم وحقدهم الأعمى ضد الإنسان الفلسطيني منذ ذلك الوقت وليومنا هذا، فمنذ النكبة الفلسطينية لم تتغير أو تتبدل السياسة الإسرائيلية قولاً وفعلاً، فالمبدأ هو ذاته والعقيدة ذاتها، والأساليب تسير مع متطلبات الزمن المتغير.

وعندما نستطلع بدايات التوجه الفلسطيني لتحقيق السلام الحقيقي وليومنا هذا، والأوضاع تزداد سوءًا، ويبتعد السلام لمسافات طويلة، والأفعال الإسرائيلية على الأرض تُعمق الجرح الفلسطيني كل يوم وساعة، تختلق الذرائع، تصنعها، وتلصقها بالشعب الفلسطيني، وآلة الإعلام لديهم بقوتها ونفوذها وشمولية تأثيرها تقنع الرأي العالمي بأن الشعب الفلسطيني إرهابيٌّ ولا يريد السلام، فوصل الأمر بتبرير الحرب على الشعب الفلسطيني، إذ من حق حكومات إسرائيل الدفاع عن شعبها وحمايته.

كذلك تلاحظ الدراسة أن المفاوضات وما تعنيه لتحقيق السلام بين الشعبين وعلاقة الحكومات الإسرائيلية بذلك، أنه بالإمكان القول ونتيجة ما تجسد ويتجسد على الأرض قولاً وفعلاً، بأن لا مجال للحديث عن السلام لا عبر المفاوضات أو أي وسيلة أخرى، فالحكومات الإسرائيلية متعاقبة تقتل كل الفرص التي يوفرها الجانب الفلسطيني، والحجج والأكاذيب والكلام المخادع، تفيد وبشكل واضح بأن حكومة إسرائيل اليمينية المتطرفة أصبحت بغنى عن المفاوضات، ولا يعنيها أو يهمها الناحية الإعلامية ما دام المتحكمون بسياسات العالم مؤيدين لها في كل الظروف والأحوال، واللائمة على الفلسطينيين، وضياع فرص السلام هم سببها، والتوجه بات مختلفاً بشكل معين وجلي أكبر من ذي قبل الإذعان لرغبة المستوطنين وجيشهم، فهم يملكون القوة والتأثير على أية حكومة إسرائيلية، وأصبح الدور المطلوب والأهداف التي تقع عليهم مسؤولية إنجازها تساوقاً وانسجاماً مع الأهداف الاستراتيجية لدولة إسرائيل، التي سبق ذكرها، وذلك كله ليس بجديد، فكل أفعال غُلاة المستوطنين كانت تتم تحت حراسة الجيش، أما اليوم وبعد أن ازدادوا عدداً أصبحت عناصر ومكونات وجودهم وتواجدهم تمدهم بالجرأة (المصطنعة)، ليزدادوا وحشية وتطرفاً، وبذلك تعززت قناعاتهم بأن يتولوا مسؤولية إدارة الحرب ضد الفلسطينيين، وفي الجهة المقابلة هذا ما يسعى له قادة وحكام إسرائيل، وما الحاصل والآتي إلا إفرازٌ طبيعيٌّ من دولة احتلال ومستوطنين متطرفين بغالبيتهم قبلوا ورضوا بالعيش بالقرب من تواجد الشعب الفلسطيني، مقابل إغراءات مادية، فواقع المستوطنين مع مرور الزمن أصبح منظمًا بشكل جيد لهم، جيشهم المسلح، وخلاياهم الإرهابية المنظمة، مما يفيد بأن على الشعب الفلسطيني أن يستعد

لمرحلة يتصدى فيها لجيشين محاربين لديهم القدرات والإمكانات كافة، التي يفتقر لها الشعب الفلسطيني غير المنتظر للدعم اللازم، وعلى المستويات كافة من الإخوة العرب.

ويرى الباحث أيضاً بأنه لا بد أن نتساءل عن ماهية صورة الوضع الذي سيحل بالشعب الفلسطيني مع غياب الفعل والتأثير العربي هذا من جهة، ومن جهة مقابلة هل بعد ذلك سيرتد سهم المستوطنين السام إلى عقول وقلوب اليهود العلمانيين، وتدور حربٌ بين الفرقاء، فالأسباب والعوامل لحدوث ذلك بعد حسم المعركة مع الفلسطينيين كثيرة.

## ❖ المبحث الثاني: رؤية الأحزاب الإسرائيلية وأثرها على الحقوق الفلسطينية:

عند الحديث عن حقوق وأهداف وطنية فلسطينية مثل حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية، لا بد أن يكون هناك قاعدة سياسية تنطلق منها جميع الفصائل الفلسطينية للمطالبة بهذه الحقوق، لكنّ واقع الحال يدل على عكس ذلك، فمنذ سنة 1948 حتى إعداد هذه الدراسة والمجتمع الفلسطيني يعيش تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وخضوع الكيان الفلسطيني للدولة اليهودية التي تشكّل عائقاً حقيقياً أمام أي محاولة لتحقيق أي من هذه الأهداف، من خلال استبعادها لفصائل وقوى وشرائح كانت ولا تزال فاعلة في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الفلسطيني (يوسف، 2009، ص 42).

إضافة إلى ذلك، تتمثّل في السيطرة على جملة من المؤسسات التي تعمل بشكل فاعل على تعزيز توجهات الشعب الفلسطيني سياسياً وفكرياً، على حساب تأسيس كيان سياسي للفلسطينيين، وكأنها مؤسسات خاصة بإسرائيل وليست مؤسسات شعب مستقبل، حتى أنّ اتفاقيات السلام التي تبحث عنها إسرائيل تجعل مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية وحتى جزءًا من المؤسسات الاقتصادية ودوائرها، تحت السيطرة الإسرائيلية، حتى أنها تحاول فرض واقع سياسي على الحكومة الفلسطينية، فقد تراجعت مكانة التعددية السياسية، فبقصد أو بدون قصد تم تهميش باقي التوجهات والقوى الحزبية الأخرى نتيجة السيطرة الإسرائيلية على القرار السياسي الخارجي الفلسطيني، فقوى اليسار وجدت نفسها خارج التنظيم السياسي تماما، فمن جهة هي لا تشارك في قيادة النظام السياسي الرسمي أو السلطة، عدا بعض الارضاءات التي حصل عليها حزب الشعب والنضال الشعبي وفدا من تعيينات ووظائف على نحو محدود لم ترتقِ لموقع التأثير في القرار السلطوي، وفي الوقت ذاته بقيت قوى اليسار المعارضة لأوسلو كالجبهتين الديمقراطية والشعبية لا تملكان زمام المبادرة بخصوص قرار المعارضة الفلسطينية الذي احتكرته حماس، إن هذه الوضعية أوجدت خللاً بنيوياً في بنية الحقل السياسي الفلسطيني، الذي فرض انسداداً لا بد من التغلب عليه إذا ما أريد لحياة سياسية ديمقراطية حقيقية أن تتمخض عن مشاركة سياسية (يوسف، 2009، ص 44).

وفي لبنان، استمرت معاناة اللاجئين الفلسطينيين، واستمر حرمانهم من العديد من حقوقهم المدنية في العمل والتملك، وظلَّ استخدام "فزاعة" الخوف من التوطين سلاحاً يستخدمه البعض لاستمرار حرمان الفلسطينيين من حقوق إنسانية طبيعية؛ مع أنَّ هناك إجماعاً فلسطينياً ولبنانياً على رفض التوطين. (الملخص التنفيذي، 2009، ص: 15).

ويرى الباحث أن الرؤية السياسية المتمثلة بالرفض والشروط، تشكّل ضربة قوية للمشروع الوطني الفلسطيني في إطار سعيه للتحرر من الاحتلال، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على فلسطين التاريخية، وحوّل نهج المواطن الفلسطيني العادي من باحث عن التحرر والحقوق إلى باحث عن العيش بسلام في ظل الاحتلال، كذلك أصبح قيام دولة متأرجح، الأمر الذي ينعكس سلباً على مشاريع التحرر كافة، سواء تلك المشاريع ذات الأسس الوطنية أو المستمدة من الشريعة الإسلامية.

في الوضع الطبيعي يكون الاحتلال الإسرائيلي المصدر الرئيس لانتهاكات حقوق الإنسان بأشكالها كافة، فمنذ الاحتلال الصهيوني لفلسطين، ثم عندما اعتُمِدت القضية الفلسطينية كقضية سياسية لشعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال، لغاية الآن، ومفهوم حقوق الإنسان في فلسطين يرتكز على الحقوق السياسية والاجتماعية التي تُنتهك يوميا من طرف الاحتلال، وبالرجوع للقرارات والمؤتمرات والكتابات المتعلقة بحقوق الإنسان في فلسطين، سنجد أن جلها تتحدث عن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لهذه الحقوق، بدءًا من حق تقرير المصير، والحق بالمقاومة، إلى الحق بالتنقل والسكن والعمل، وحرية الرأي والتعبير.. الخ. ففي حالة شعب تحت الاحتلال، لا يمكن الحديث عن انتهاك لحقوق الإنسان إلا من طرف الجيش المحتل (صالح، 2008، ص: 55).

إن الانتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني متعددة، فقد رصدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات حقوقية أخرى هذه الانتهاكات التي تراوحت ما بين انتهاك الحق بالتعبير عن الرأي والانتماء السياسي وحتى التعبير عن رموز الهوية الوطنية، من خلال التظاهرات السلمية ولبس الكوفية الوطنية أو رفع الرايات الخاصة بالأحزاب والاستماع للأغاني الوطنية بالأفراح، إلى الاعتقالات وتوجيه اتهامات باطلة تصل أحيانا لحد الاتهام بقتل مدنيين إسرائيليين، كذلك إغلاق المؤسسات والجمعيات المدنية ومراقبة الاتصالات الهاتفية واقتحام حرمات البيوت، وحتى دور العبادة وغيرها. ولكن الحكم على الانتهاكات لا يكون فقط من خلال عدد الانتهاكات بل في انتهاك مبدأ الحريات وغياب الضمانات القانونية والسياسية والأخلاقية لممارسة هذه الحريات، والخطورة أيضا في تفشي ثقافة تبرر الاعتداء على الحريات والقتل تحت شعار حماية أمن إسرائيل، وهو بمثابة إعدام دون ذنب ومحاكمة، ويكون الأمر أكثر خطورة عندما تفوض السلطة القائمة لجهات أمنية إسرائيلية أو جماعات مسلحة (المستوطنين) صلاحية أخذ القانون بيدها.

أما بشأن التأثير على الوحدة الوطنية، فإنها لا تقوم إلا بتوافر عدة عناصر أو مقومات، نستطيع من خلالها معرفة إذا ما كانت هناك وحدة وطنية في هذا البلد أم لا. ولهذا اعتمدت الدراسة على مفهوم له

مقومات تكونه، أهمها البرنامج السياسي المشترك، ويعرف البرنامج السياسي المشترك بأنه القدرة على صياغة توافقات واسعة وقواسم سياسية واستراتيجية موحدة، لمقاومة وطنية وسياسية تفاوضية تستجمع عناصر القوة في إدارة الصراع مع العدو، وعوامل التماسك في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل، وبما يعزز من القدرة على الصمود الوطني، ويوفر متطلبات مواصلة مواجهة الاحتلال بالوسائل كافة، على طريق إنهاء الاحتلال وصولا إلى تسوية متوازنة تكون قرارات الشرعية الدَّولية أساسها الوحيد، واستيعاب المستجدات ومعالجتها بمسؤولية وطنية عالية. (عمير، 2012، ص 44).

من أولى مقومات الوحدة الوطنية: التفاهم على هامش مشترك متفق عليه بين الجميع، وصياغة برنامج سياسي مشترك يلبي الحاجات التي تعزز التفاهم، ويُنحي القضايا المختلف عليها لفترة زمنية مناسبة للتعاطي معها، وحتى يتحقق هذا التفاهم وفق حاجات المرحلة، لا بد من إنشاء الهيئات التي تضم جميع ممثلي القوى السياسية؛ لتمتلك الحق في صناعة القرار، ومتابعة التنفيذ ومحاسبة المقصرين، وتفعيل جميع الهيئات التي تمثل الشعب كافة: المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية، والمجلس التشريعي، والحكومة المتمتعة بثقة المجلس التشريعي، بالتوازي مع تفعيل المنظمات الشعبية والمهنية، والهيئات صاحبة القرار فيها على جميع المستويات ليكون دور هذه المؤسسات هو الاتفاق على إنهاء الاحتلال بجميع الوسائل المشروعة التي كفلها القانون الدَّولي للشعوب الخاضعة للاحتلال، على أن تتساوق هذه الوسائل مع متطلبات المرحلة، بحيث لا تؤثر على وحدة الصف الوطني، وبهذا التوجه يمكن للبرنامج السياسي المشترك أن يؤسس حالة من ضبط الموقف السياسي الوطني العام، ووحدة الخطاب السياسي؛ للحفاظ على السلم الأهلي، ويحد من حدوث شرخ سياسي يمس بالأهداف الوطنية العليا؛ لأنه يقوم على أساس استراتيجي في تلبية جميع حاجات الفصائل في الوصول إلى الهدف الأسمى، وهو إنهاء الاحتلال، مع مراعاة حق كل فصيل للعمل على طرح برنامجه الخاص في التعبئة والتجنيد، بما لا يتعارض والأهداف الوطنية العليا، معتمداً على منهج الحوار الوطني أساسًا استراتيجيًا لحل أي خلاف وطني، فالهدف الاستراتيجي الذي يقوم عليه البرنامج السياسي المشترك يسعى لتحقيق المشروع. (عمير، 2009، ص 45).

وعليه، وبما له علاقة بالاحتلال، فإن أخطر ما يواجه المشروع الوطني بصيغته الراهنة – المشروع المرتهن بالتسوية التي أسست لها اتفاقيات أوسلو وملحقاتها – هو الخلل التكويني المرتبط بالأرض وبالجغرافيا السياسية، فهذا المشروع وبحكم الجغرافيا منقسم بين الضفة وغزة مناطق 1948، ومفتاح التواصل والربط بينهما بيد إسرائيل، وعليه ستكون إسرائيل جزءًا من النظام السياسي المرتبط بالتسوية، مما يجعل الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة محل شك. (إبراش، 2009، ص: 12).

لقد أدى الاحتلال الرافض لأي تسوية تحترم حقوق الشعب الفلسطيني وتطبقها على أرض الواقع، إلى إحداث حالة من الفوضى الشاملة في جميع البنى والمؤسسات والهياكل الرسمية القائمة، بالوقت الذي يستفيد الشعب الفلسطيني سياسياً من المجلس المركزي ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، بالمقابل لا يوجد دور للمجلس التشريعي لعدم إمكانية توفير توكيل من قبل النواب المعتقلين لتصبح الجلسة والحالة هذه بعد التوكيل شرعية أو قانونية، ليستطيع المجلس مزاولة أعماله والقيام بتشريع العديد من القوانين التي يراها مناسبة. (أبو ليلا، 2009، ص، 80).

وفي واقع الأمر، فإن الفلسطينيين يواجهون، منذ أكثر من قرن، ذات المعضلة، أي معضلة تشكيل وبناء الأمة، بما في ذلك تحرير أرضهم من غاصبها، وتعزيز صمود من بقي منهم على ما بقي منها، وبعث شخصيتهم الوطنية وتطوير هويتهم، وانتزاع حقهم في تقرير مصيرهم، وعودة من هُجِّر منهم كرهاً وغصباً، أي صيرورتهم كمواطنين يدينون بالولاء الوطني لدولة خاصة بهم فوق تراب وطنهم (إقليمهم الجغرافي)، غير أنهم في جميع مراحل كفاحهم الوطني، تعرضوا إلى سياسات وممارسات استهدفت تشتيت مجتمعهم، وتشظية هويتهم الوطنية، والحيلولة دون نيل استقلالهم وسيادتهم في دولة مستقلة. وإذا كان من الصعب إنكار مسؤوليتهم عن بعض ما لحق بهم قبل الانقسام بعقود، غير أن الانقسام، سجل لأول مرة في تاريخهم "مساهمة نوعية متميزة" في استهداف تدمير الذات وإضعاف القدرات وتبرير سياسات الأعداء وممارستهم. (نعامي، 2017)

ويعتبر الإخلال بالتوازن الاجتماعي أحد الآثار السلبية للاحتلال ورفضه للسلام، وإنشاء كيان فلسطيني مستقل، ويظهر ذلك في كل ما يمكِّن مجتمع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من عمليات التكيّف والتوافق، حيث أضعف الاحتلال قدرة المجتمع والنظام على التحكم في ذاته، ومواجهة التحديات والمتغيرات الخارجية ومدى القابلية الاجتماعية للتأقلم والتفاعل معها. شملت عملية الإخلال المرتكزات التالية للتوازن: الظروف المادية الملائمة، أسباب التحرر، الشعور بالأمن، سيادة قيم التسامح والسلم، التواصل الإيجابي وشبكات التفاعل، الاندماج الاجتماعي والمساواة الاجتماعية. وقد تفاقمت ديناميات التفرقة والتجزئة وإضعاف نوعية الحياة والمجتمع بمؤشراتها المختلفة (العدالة والإنصاف، المسؤولية الاجتماعية، الانتماء، الاندماج)، وفي غضون ذلك، تعمقت حدة التفاوت والاختلال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ينفذ في الضفة الغربية خطة إصلاح وتنمية وبناء مؤسسات، وفي غزة تُدار برامج المساعدة الإنسانية واقتصاد الكفاف، هنا استثمار ومؤتمرات اقتصادية وبرامج تطويرية، وهناك تجارة أنفاق وأزمات وقود وكهرباء. إن من شأن ذلك أن يولد واقعين

اجتماعيين مختلفين مع مرور الزمن، سيُحدث بالضرورة مزيداً من الشروخ في الهوية والوعي، باختلاف الأجندات والهموم والقضايا وأنماط التعبئة. (تيسير محيسن، جريدة حق العودة العدد48)

## ❖ المبحث الثالث: رؤية الأحزاب الإسرائيلية وأثرها على المجتمع الإسرائيلي:

إنّ المجتمع الإسرائيلي في الواقع يعاني انقسامات عرقية وثقافية عميقة، ويبدو أنها تزداد بمرور الزمن، وكما ظل جليا حتى انتخابات 2015 على الأقل، فإن المهاجرين الروس لم يستسلموا تماما لبوتقة الصهر الصهيونية، حيث كثرت العقبات التي تحد من انصهارهم الاجتماعي والثقافي خاصة، وإلى حد ما السياسي، وهناك آراء كثيرة حول موضوع الاندماج السياسي والاجتماعي للمهاجرين الروس في إسرائيل، مع بروز مؤشرات على بدء هذا الانصهار. ويعرف الاندماج السياسي على أنه اختلاط ومشاركة في المؤسسات الرسمية وخاصة الكنيست، حيث تعمل فئات وأحزاب وحركات سياسية تمثل أغلب التيارات السياسية في إسرائيل، سواء أكان هذا عن طريق بناء أحزاب مميزة وخاصة بهم، أم عن طريق المشاركة في نشاطات أحزاب قائمة بغرض الاستفادة من وجودها وتفاعلاتها من أجل مكاسب مادية معينة للمجموعة نفسها، والتي تفسر نهاية الأمر على أنها العامل لزيادة القوة السياسية والتأثير في الساحة السياسية العامة، ومن أبرز مميزاتها أنها متغيرة مع تغير التحالفات السياسية والتطورات العامة. ولعل من أبرز أمثلة الاندماج السياسي للمهاجرين الروس، اندماج حزب "يسرائيل بعلياه" في حزب الليكود عام 2003، ثم تأسيس أفيغدور ليبرمان حزب "الاتحاد الوطني" مع قوى يهودية متدينة ومتطرفة، وأغلبهم من المستوطنين في الأراضي المحتلة عام 1967، بعد انفصاله عن حزب الليكود، وإبراز نفسه على أنه زعيم قومي في إسرائيل وليس فقط للمهاجرين الروس. (مركز التخطيط الفلسطيني، 2014)

المهاجرون الروس الذين يشكلون قرابة 20% من مجموع الناخبين الإسرائيليين أصبحوا عاملاً رئيساً في الحياة السياسية العامة، نظراً لخلفيتهم التاريخية والاجتماعية وطبيعتهم النفعية التي تمثلت بمخاطبة المرشح الذي يخدم تلك الخلفية.

يعتبر بعض قادة الأحزاب الكبرى أن المهاجرين الروس من أكثر المدافعين عن الصهيونية في مواقفهم الحزبية، ومن أشد المستوطنين تطرفاً في مسائل الأمن القومي وتجاه عملية التسوية، ليس من باب إيمانهم الأيديولوجي وإنما لإثبات الولاء للوطن الجديد بكونهم لا يقلون انتماءً للأيديولوجية التي قامت عليها الدولة الصهيونية بالأساس، كوسيلة لإدارة الصراع مع المجموعات السكانية الأخرى التي تنظر إليهم بحسد "على ما يتمتعون به من امتيازات على حسابهم"، وبما أنهم يمتازون بالعلمانية الواسعة،

وعدائهم للتدين المتطرف، فإنهم ينتمون إلى اليمين المعتدل، بينما ارتبطت مواقفهم تجاه اليسار بكراهيتهم للاتحاد السوفيتي، وقد غذّت الصحف الاسرائيلية الناطقة بالروسية هذا التوجه، ومع ذلك فهم يعتبرون أقل فئات اليمين المعتدل تصلباً، حيث أيدوا حزب العمل في العام (1992)، ثم تخلوا عنه لمصلحة الليكود في العام (1996) ثم عادوا لدعم العمل1999.(شبرينتساك، 1999، ص122)

ثم جاءت مرحلة تأسيسهم أحزابا سياسية مستقلة، مما رفد النظام السياسي الإسرائيلي بقوة جديدة حديثة العهد بالديمقراطية، لها نوازعها، وهمومها، وأولوياتها الخاصة، مؤلفين أكبر كتلة انتخابية في إسرائيل من الصعب التنبؤ بسلوكها الانتخابي، لكونهم يصوتون لمن يحقق مصالحهم. (عبد الإله، 2000، ص 96-98)

ففي الوقت الذي اعتقد فيه المحللون أنّ هذه الكتلة ستعزز من مستوى اليمين العلماني على حساب القوى الأخرى، لعدم تصويتهم لأي حزب ذي طابع اشتراكي، ولا للأحزاب الدينية، فإنّ المهاجرين الروس حمّلوا حزب الليكود مسؤولية التقصير في عملية استيعابهم، ومسؤولية وقف ضمانات القروض الأمريكية بسبب إصراره العقائدي، الذي لا ضرورة له في نظرهم، بالاستمرار بعملية الاستيطان بالضفة الغربية وقطاع غزة، ومن تبديد الموارد التي كان بالإمكان توجيهها نحو إيجاد فرص عمل جديدة. (المسيري، 1990، ص 111)

ويرى الصحافي الروسي الإسرائيلي بوريس اينتين في مقابلة خاصة للدراسة أنّ المهاجرين الروس في إسرائيل لا يشكلون كتلة اثنية أو أيديولوجية موحدة كما هو الحال عند فلسطينيي 1948 أو الحريديم، بل اعتبر أنهم نجحوا في الاندماج في المجتمع رغم محافظتهم على لغتهم وثقافتهم الروسية.

كما أنّ الكاتبة السياسية الإسرائيلية ليلى جاليلي رأت أن نتائج تصويت المهاجرين الروس في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية عام 2003، أظهرت اندماجهم في المجتمع الإسرائيلي، بعد أن لعبوا دوراً أساسياً كقوة مستقلة في السياسة العامة الإسرائيلية في سنوات التسعينات من القرن العشرين. (جاليلي، 2003، ص50)

لكن صعود نجم "ليبرمان" وحزبه بعد ذلك وخاصة في انتخابات 2009، يثير الكثير من الشكوك حول دقة أقوال "جاليلي"، فقد حصد الحزب الروسي 15 مقعدا في الكنيست متجاوزا الكثير من الأحزاب العريقة مثل حزبي العمل و"شاس".

وقد اعتبر زعيم حزب "يسرائيل بعلياه" "نتان شيرانسكي" استقالته من الكنيست الإسرائيلي عام 2003 وانضمامه إلى حزب الليكود أنها عملية اندماج "مثلما اندمج المهاجرون الروس في المجتمع الإسرائيلي، كان يجب على حزب يسرائيل بعلياه أن يندمج في حزب مركزي له جذوره مثل حزب الليكود". (شيرانسكي، 2003، ص17)، لكن قول شيرانسكي هذا لا ينسجم وصعود نجم إسرائيل بيتنا ذي القاعدة الروسية الأوسع في إسرائيل، على الأقل حتى العام 2009.

في المقابل وجدت الكاتبة الاسرائيلية الروسية "ايلينا سيرغييفنا تشيرنوشيفا" أن ما سمَّته الارتباك النفسي من أبرز معيقات اندماج المهاجرين الروس في إسرائيل، مؤكدة تعرضهم لعدة صدمات ثقافية ولغوية ووظيفية ومهنية.

كما أن زعيم حزب إسرائيل بيتنا "أفيغدور ليبرمان"، يرى أن مجتمع المهاجرين الروس في إسرائيل ما زال يعيش في أطره الاجتماعية المميزة له، وهم يحافظون على استقلالية اجتماعية في إسرائيل، ويتكلمون اللغة الروسية وأقاموا محطات تلفزة ناطقة باللغة الروسية في إسرائيل، ويستمعون إليها بشكل مستمر، كما وأن لهم صحافتهم الخاصة وهم غير منقطعين عن أخبار الدول التي جاؤوا منها، وتأتي مشاركتهم في الحياة السياسية في إسرائيل كوسيلة استعمال، في سبيل تحقيق ما يرغبون بالحصول عليه من زيادة قوة تأثيرهم في اتخاذ القرار في إسرائيل حيث أقاموا لذلك أُطُرا سياسية، وشاركوا في الانتخابات المحلية، وحققوا نجاحات كبيرة في الحصول على مناصب، مثل نائب رئيس بلدية حيفا وغيرها من المناصب العليا في البلديات والمجالس المحلية، كما شاركوا في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، وحصلوا على مقاعد كثيرة، وشاركوا في حكومة إئتلافية وأصبح أحدهم "أفيغدور ليبرمان" نائباً لرئيس الوزراء الإسرائيلي، ووزيراً للخارجية ولاحقا للدفاع، وبهذا استطاعوا الحصول على الكثير من مطالبهم الاجتماعية والسياسية، بأن يكون لهم ممثلون من "بني جلدتهم"، في المجتمع وفي الحكومة، الأمر الذي ترك انعكاساته على ثقافتهم وتصرفهم في الانتخابات.

التفرقة العنصرية بين اليهود تكفي لحصول ذلك، والكره للآخر موجود بشكل واضح، العلمانيون ومن معهم من الشعب الإسرائيلي يرون في المستوطنين عبئاً ثقيلاً اجتماعياً واقتصادياً، وبالمقابل فالمستوطنون ومن معهم، يعتبرون الفريق الآخر لا طموحاتهم السياسية، ويعتبرون في نظرهم أعداء العقيدة اليهودية. فهم أي المستوطنين سيعدون العدة لتهيئة الظروف لخوض معركة استلام السلطة في إسرائيل وتجسيد الدولة العبرية النقية الخالصة المتطرفة، وعندها واعتماداً على أفكارهم المتطرفة

المستوحاة من عقيدتهم ستتم عملية تصفية الشعب الفلسطيني وترحيله بقوة السلاح عن أرضه، فالتاريخ يعيد نفسه (مرة على شكل مأساة ومرة على شكل مهزلة) فالشعب الفلسطيني يمر بكلتا الحالتين معاً، بالمآسي المتكررة بكل عناصرها وأبعادها، ويعيش في الوقت ذاته زمن المهزلة، مهزلة التاريخ المعاصر، والتي وضعتهم فيها سياسة حلفاء دولة إسرائيل، وواقع الأمة العربية على المستوى الرسمي أولاً والشعبي ثانياً، والذي تمر به الأمة العربية اليوم وغداً لا يبشر بأي فعل يردع دولة إسرائيل، وخصوصاً بعد أن بانت وجهة الربيع العربي، الذي كان في البداية يقلق حكام إسرائيل ويزعجهم، أما بعد اتضاح الصورة والقراءات المتعمقة للحاضر العربي والمستقبل المنظور على أقل تقدير، جعل حكام وشعب إسرائيل مطمئنين على حياتهم ومستقبلهم أكثر من أي وقت مضى، واستخلصوا نتيجة أكيدة تفيد بأنه لو ذبح الشعب الفلسطيني لن يحرك العرب ساكناً، عدا عن الشجب والإدانة والاستنكار. (وازن، 2016/8/14)

## الخاتمة:

يستند اليمين الإسرائيلي في المجتمع الإسرائيلي بالنسبة للموقف من قضية الأرض والشعب الفلسطيني، فينطلق اليمين من رفض طرح فكرة عودة شبر واحد من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤكداً أنها تدخل في إطار ما يسمّى أرض إسرائيل الكبرى، كما يتراوح موقفه من الشعب الفلسطيني بين منحه الإدارة الذاتية في إطار السيادة الإسرائيلية وبين دعاوي الطرد والتهجير والإبادة الجماعية، كما يستند تعريف اليمين إلى الموقف من علاقة الدين بالدولة، حيث يراوح موقفه بين عدم فصل الدين عن الدولة وتطبيق المبادئ العامة للشريعة اليهودية من غير الوصول إلى الدولة.

إنّ الجذور التاريخية للفكر اليميني الإسرائيلي تستند على الصهيونية، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصيغة المعهودة الشاملة التي اتفقت عليها التيارات الصهيونية، مثل الإثنية الدينية، والإثنية العلمانية والمسيحية والعمالية، سواء أكان أتباعُ هذه التيارات توطينيين أم استيطانيين.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ اليمين الإسرائيلي هو عبارة عن معسكر سياسي، أيديولوجيته الأساسية هي القومية اليهودية التي يتم تحقيقها في دولة إسرائيل بواسطة الصهيونية، وفي السياسة الإسرائيلية فإن مصطلح يمين يتطرق أولا وقبل كل شيء للسياسة الخارجية والأمن وبعد ذلك يتطرق للاقتصاد، واليمين الإسرائيلي يطرح من خلال قادته مبدأ يهودية الدولة، واليمين الإسرائيلي يرفع شعار حب الوطن وتعزيز القيم الوطنية، لذا يكون تصنيف القوى السياسية في إسرائيل من خلال مواقفها السياسية، حيث إنّ القوى السياسية في إسرائيل تصنف إلى أحزاب يمين ويسار أو (صقور وحمائم) كما يطلق عليها المحللون الاسرائيليون، حيث إنّ اليمين (الصقور) يكون تصنيفهم كذلك من خلال التشدد والتطرف تجاه التسوية السياسية مع الفلسطينيين، ورؤية هذه القوى السياسية للحل السياسي الذي يتلاءم مع أيديولوجية هذه القوى السياسية للحل السياسي.

واتضح أن موقف حزب الليكود من تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعملية السلام فقد تمثلت في معارضة الانسحاب من الأراضي العربية، وبخصوص موقف الجمهور الإسرائيلي من عملية التسوية، نجد أن نسبة الإسرائيليين الذين لا يوافقون على مسألة إخلاء المستوطنات تصل الى 43% أظهرت الدراسة أن الرؤية السياسية للأحزاب اليمينة عامة تتمثل بالرفض والشروط، هذا الأمر يشكّل ضربة قوية للمشروع الوطني الفلسطيني في إطار سعيه للتحرر من الاحتلال، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على فلسطين التاريخية، وحوّل نهج المواطن الفلسطيني العادي من باحث عن

التحرر والحقوق إلى باحث عن العيش بسلام في ظل الاحتلال، كذلك أصبح قيام الدولة متأرجحًا، الأمر الذي ينعكس سلباً على مشاريع التحرر كافة.

كذلك فإن أخطر ما يواجه المشروع الوطني المرتهن بالتسوية التي أسست لها اتفاقيات أوسلو وملحقاتها، هو الخلل التكويني المرتبط بالأرض وبالجغرافيا السياسية، فهذا المشروع وبحكم الجغرافيا منقسم بين الضفة وغزة ومناطق 1948، ومفتاح التواصل والربط بينهما بيد إسرائيل، وعليه ستكون إسرائيل جزءًا من النظام السياسي المرتبط بالتسوية، مما يجعل الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة محلَّ شكٍّ.

لقد أدى الاحتلال الرافض لأي تسوية تحترم حقوق الشعب الفلسطيني وتطبقها على أرض الواقع، إلى إحداث حالة من الفوضى الشاملة في جميع البنى، والمؤسسات والهياكل الرسمية القائمة، فبالوقت الذي يستفيد الشعب الفلسطيني سياسياً من المجلس المركزي ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، بالمقابل لا يوجد دور للمجلس التشريعي، لعدم إمكانية توفير توكيل من قبل النواب المعتقلين لتصبح الجلسة والحالة هذه بعد التوكيل شرعية أو قانونية، ليستطيع المجلس مزاولة أعماله والقيام بتشريع العديد من القوانين التي يراها مناسبة.

**التوصيات:**

بعد التوصل إلى النتائج السابقة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

- دراسة واقع الأحزاب السياسية ومدى تأثيرها على القرار السياسي الإسرائيلي، والتصدي لها بما ينسجم مع الرؤية الفلسطينية.
- إجراء قراءة متأنية للدوافع الدينية التي تؤدي إلى تأسيس الأحزاب الإسرائيلية، لكي يتنسى للباحث الفلسطيني معرفة مدى تأثير الارتباطات الدينية بين الأحزاب نفسها ومواجهتها سياسياً وفكرياً.
- تفنيد وجهات نظر الأحزاب الدينية بشأن عملية السلام ومواجهتها على الساحة الدولية، بناء على توجهات هذه الأحزاب الداعمة لبقاء إسرائيل والمعارضة لأي وجود فلسطيني على أرضه.
- إظهار مدى مخالفة هذه الأحزاب للتشريعات الدَّولية، وتناقضها مع التوجهات السياسية الدَّولية الهادفة إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط عامة، وفي فلسطين خاصة.

- العمل على توضيح مدى معارضة الأحزاب الإسرائيلية عامة، والدينية واليمينية خاصة لمشاريع التسوية في الشرق الأوسط، ومواجهتها بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحل القضية الفلسطينية، وذلك بناءً على أسس دولية وشرعية توضح مدى مخالفة هذه الأحزاب للتشريعات الدَّولية.
- العمل على إرساء الحقوق الفلسطينية الثابتة، كحق العودة ومدينة القدس، في جميع الأجندات والمقترحات المطروحة في الاتفاقيات الدَّولية، وإظهار الأحقية القانونية للشعب الفلسطيني في هذه الحقوق والمطالبة بها دولياً، ومواجهة الأحزاب اليمينية بذلك.
- عدم الأخذ بأية مقترحات تتقدم بها الأحزاب اليمينية الإسرائيلية، ومعارضتها بأشكال المعارضة كافة، إذا لم تتناسب مع المطالب الفلسطينية والحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

## المصادر والمراجع:

### أولاً: المصادر العربية:


إبداع (2014). **الأحزاب السياسية في إسرائيل**. مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب، رام الله، فلسطين.

أبراش، إبراهيم (2005). **الدولة الفلسطينية، التباس المفهوم وصعوبة التأريخ**، وكالة فلسطين برس للأنباء عن مختارات للينين، الجزء الثاني، دار التقدم، موسكو.

أبو عودة، يحيى سليم حسن (2011)، **جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في إسرائيل واثرها على اتجاهات التسوية**. رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

أبو ليلا، محمد (2009). **القرارات الدولية وآثارها على قضية اللاجئين وحق العودة**. بيروت: منظمة ثابت لحق العودة.

إريان، آشر، وبابيه إيلان، وليفيو آرن، وحزوني دافيد (2003). **الانزياح نحو اليمين**. سلسلة أوراق إسرائيلية (14)، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين.
اشتيوي، بثينة،8 ابريل 2014.

الاشهب، نعيم. (2010): **تاريخ القضية الفلسطينية**، مركز فؤاد نصار للدراسات التنمية،رام الله.

الأغا، راني (2013). **التوجه الإسرائيلي نحو اليمين وأثره على قضية القدس**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
أوشن، سمية (2012). **نماذج ونظريات صنع السياسة العامة واتخاذ القرار**. رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

بدر، كاميليا. (1985): **نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية**. جمعية الدراسات العربية. القدس– فلسطين.

بركات، نظام. (1998): **قيام دولة إسرائيل المدخل إلى القضية الفلسطينية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط3. عمان – الاردن.

بشارة، عزمي (2005). **من يهودية الدولة حتى شارون.** المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله، فلسطين.

بشير، نبيه. (2006): **جدلية الديني والسياسي في إسرائيل- حركة شاس دراسة حالة.** المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). رام الله-فلسطين.

بني جابر، حسين. (2011): **أثر نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009م على عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية. نابلس- فلسطين.

جاليلي، ل. (2003). صحيفة هآرتس. **نشرة مترجمة عن الصحف الاسرائيلية** تصدر عن المصدر. عطا القميري. العدد 4375.

جريدة الكرمل المصرية – إيمان كامل (ب-ت).

جريدة الكرمل، إيمان كامل، 16ابريل 2017.

جريس، حسام. (2009): **المشهد الاقتصادي**، تقرير مدار 2009، المشهد الإسرائيلي، تحرير هنيدة غانم، **المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية** (مدار). رام الله- فلسطين.

جريس، صبري. (2017): **تاريخ الحركة الصهيونية**، الجزء الثاني (1918- 1939)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث.

الجزيرة نت 2004/10/3www.aljazeera.net

حجاج، محمد طارق: **مواقف الأحزاب الاسرئيلية المختلفة من القضية الفلسطينية**، الحوار المتمدن العدد3786

**حجاج،طارق محمد، مواقف الأحزاب الإسرائيلية المختلفة من القضية الفلسطينية: الحوار المتمدن، العدد 3786، تاريخ2012/6/24**

حيدر، عزيز. (2006): **الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والأمنية والاجتماعية: التحولات الاقتصادية في إسرائيل وأثرها في الحراك السياسي، تحرير عبد الحميد الكيلاني**، مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان– الاردن.

خالد، محمود. (1988): **معسكر اليمين الصهيوني**، دار الكرمل للنشر، عمان– الأردن.

خطيب، إيناس (2014). **تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل**. مدى الكرمل – برنامج دراسات إسرائيل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، عكا.

خليفة، أحمد (1997). **الأحزاب الإسرائيلية دليل إسرائيل العام 1997**، تطور الأحزاب اليمينية الإسرائيلية.

خليفة، أحمد (2004). **دليل إسرائيل العام 2004**. تحرير كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

خليفة، أحمد. (2004): **الأحزاب السياسية، دليل إسرائيل العام 2004**، تحرير كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت – لبنان.

الخولي، خالد،دراسة.**الصهيونية:التعريف–النشاة – التطور،2013/1/16**،

دويدري، رجاء (2000). **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية**. دار الفكر، دمشق.

الرابط: **https:harakawahid.wordpress.com.**

الزرو، صلاح. (1990): **المتدينون في المجتمع الإسرائيلي**، مركز الأبحاث، رابطة الجامعيين. الخليل– فلسطين.

السعدي، غازي. (2009): **النظام الانتخابي الإسرائيلي– انتخابات الكنيست 2009– (الأحزاب، تشكيل الحكومة، برامجها السياسي)**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية. عمان– الأردن.

الشامي، رشاد. (2003): **القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**، عالم المعرفة. الكويت

شبرينتساك، ايهود. (1999): **حزام أمان نتنياهو. مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد ١٠، العدد 38 ربيع 1999

الشريف، ماهر (2010). **كيف انزاح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد. مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 84، بيروت.

صالح. محسن. (تحرير). (2009): **حزب كاديما. تقرير معلومات رقم9**، مركز الزيتونة للدراسات. بيروت – لبنان.

صالح، محسن (2008). **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006 – 2007م**. ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

صالح، محسن وآخرون. (2009): **التقرير الاستراتيجي الفلسطينية لسنة 2009م**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت– لبنان.

صبحي، مجدي. (1999): **القضايا الاقتصادية في الانتخابات (تحرير) عماد جاد، الانتخابات الإسرائيلية 1999: الهوية، الأمن، الاقتصاد، التسوية**، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية. القاهرة–مصر

الصفدي، نادر.(2016):**ضم الضفة لإسرائيل، المخطط الأخطر على فلسطين سيرى النور العام المقبل** نون بوست،www.noonpost.org

عبد الإله، بكر. (2000): **ظاهرة الائتلاف والتكتل في النظام السياسي الإسرائيلي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد.

عكا– شؤون إسرائيلية 9يوليو2016، www.akka.ps

علي، نهاد،**الأصولية الدينية اليهودية واسقاطاتها المحلية والاقليمية:قضايا إسرائيلية**، العدد25، مركز مدار رام الله، 2007.

عمير، ميسون (2012). **النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية (نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجاً). رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

غانم. هنيده. (2017): **بدلا من الملخص التنفيذي، تقرير مدار الاستراتيجي 2017**، المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية (مدار). رام الله – فلسطين.

غانم، أسعد (2005). **الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الاشكنازية**. مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين.

غوانمة، نرمين، **حزب الليكود ودوره في الحياة السياسية الإسرائيلية**.

لرفاتي، أياد (2013) **الاستيطان في فكر الأحزاب الدينية الإسرائيلية وأثره على عملية التسوية السياسية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

مارك، كلايد. (2014): **هجرة اليهود السوفييت، ترجمة دائرة الأمن والمعلومات**–مركز التخطيط الفلسطيني– بيروت.

ماضي، عبد الفتاح. (1999): **الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية**، مكتبة مدبولي. القاهرة– مصر.

محسن، صالح (تحرير). (2015): **العدوان الاسرائيلي على قطاع غزه. الجرف الصامد – العصف المأكول**. مركز الزيتونة للدراسات. ملف22. بيروت– لبنان.

مدار (2016). **حقيقة موقف نتنياهو إزاء مستقبل القدس ومبادرة السلام العربية**. مقال الكتروني، تاريخ الزيارة، 2018/3/25، الرابط: https://www.madarcenter.org

مدار، **المركز الفلسطيني لدراسات الإسرائيلية 2015**، على الرابط: madar@madarcenter.org

مرتضى، احسان.(2002)، **الدور السوسيولوجي–السياسي للأحزاب الدينية في إسرائيل**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني العدد 39، كانون الثاني 2002.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقدير الاستراتيجي (2009): مستقبل العلاقة ين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو وانعكاساتها على المسار الفلسطيني**.

المسيري، عبد الوهاب. (1990): **الصهيونية. الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة**، المجلد 6، بيروت.

الملخص التنفيذي (2009). **الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008 والمسارات المتوقعة لسنة 2009**. الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

منصور، جوني. (2009): **معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ط1.

منصور، جوني. (2014): **إسرائيل والاستيطان**، مركز الدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله- فلسطين.

منصور، كميل. (2011): **دليل إسرائيل العام 2011**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت- لبنان.

المنوفي، كمال (1987). **أصول النظم السياسية المقارنة**. الطبعة الأولى، دار الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

موسوسة المقاتل ب، ت.

موسوعة – الجزيرة نت Encyclopedia/movementsandparties/22/11/2014

ناجي، طلال (2002). **محاضرات في الصهيونية**، دار الرؤى، القاهرة.

النعامي، صالح (2017). مقال، **كيف صعد اليمين وانهار اليسار في إسرائيل** .https:naamy.net/new/view2017/10/15

النعامي، صالح، العربي الجديد، 2016/8/28.

نعيرات، رائد. (2011): **التوجهات السياسية لحكومة نتنياهو 2009- 2010 وأثرها على العملية السلمية**، مجلة جامعة الخليل للبحوث، ب المجلد (6)، العدد (2)، ص 179- 204، 2011. الخليل- فلسطين.

وازن، محمد، رصيف، مقال. 26،2016/3/22، على الرابط: https://raseef22.com

وزارة الخارجية الإسرائيلية (2010). **إسرائيل والنزاع والسلام: أجوبة على أسئلة متكررة**. مقال الكتروني باللغة العربية، منشور على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بتاريخ 2010/3/1، على الرابط:

http://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/PeaceProcess/Pages/Israel-the-Conflict-and-Peace-Answers-to-frequently-asked-questions-2010.aspx
وفا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، حزب الليكود 2011.

يوسف، غسان (2009). **أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية. رسالة ماجستير غير منشورة.** جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

يونس،غالب (2009). **التركيبة الحزبية في إسرائيل** 2009/5/1، دنيا الوطن، على الرابط: https://www.alwatanvoice.com

**المراجع الأجنبية:**

Arian, Makhon (2007). **The 2007 Israeli democracy index: Auditing Israeli democracy cohesion in a divided society**. Jerusalem: Israel Democracy Institute.

Keissar, Sugarmen (2011).**A portrait of Israeli Jewry: Beliefs, observances, and values among Israeli Jews 2009**: highlights from an in-depth study conducted by the Guttman Center of the Israel Democracy Institute for the Avi Chai Foundation. Jerusalem: Avi Chai.

Beit, Hallahmi (2007). The secular Israeli (Jewish) **identity: an impossible dream? In B. A. Kosmin, A. Keysar &Trinity College Institute for the Study of Secularism in Society and Culture.** (Eds.), Secularism & secularity: contemporary international perspectives (pp. 157-165). Hartford, CT: Institute for the Study of Secularism in Society and Culture.

Ben-Rafael, Peres (2005). **Is Israel one? Religion, nationalism, and multiculturalism confounded**. Leiden: Brill.

Luke, Howson (2014). **The Role of Ultra-Orthodox Political Parties in Israeli Democracy**. Thesis Doctor in Philosophy University of Liverpoo, England.

**الفهرس:**

الإقرار .....أ

الشّكر والتّقدير .....ب

الملّخص:.....ج

الفصل الأوّل:.....1

مشكلة الدّراسة.....2

أهداف الدراسة.....3

أهمية الدراسة.....3

منهجية الدراسة.....4

حدود الدراسة:.....4

الدراسات السابقة.....5

مصطلحات الدراسة.....7

تقسيم الدراسة.....11

الفصل الثاني:.....12

الأسس الفكرية والأيديولوجية للأحزاب اليمينية الإسرائيلية تجاه التسوية السياسية.....12

المبحث الأول: جذور الفكر اليميني الإسرائيلي:.....13

*المطلب الأول: مفهوم اليمين الإسرائيلي:.....13

*المطلب الثاني: التيارات الصهيونية: .....16

المبحث الثاني: تطور الأحزاب اليمينية الإسرائيلية: .....19

*المطلب الأول: نظرة على الأحزاب اليمينية الإسرائيلية: .....19

*المطلب الثاني: عوامل الاختلاف وعوامل الاتفاق بين الأحزاب اليمينية الإسرائيلية حول التسوية السياسية:.....30

الفصل الثالث: ..... 36
محددات الأحزاب اليمينية الإسرائيلية للتسوية السياسية: ..... 36
المبحث الأول: المحددات الدينية والعقائدية: ..... 37
*المطلب الأول: بروز المحددات الدينية والعقائدية في أفكار الأحزاب الدينية: ..... 37
المبحث الثاني: المحددات السياسية: ..... 49
*المطلب الأول: توجهات الحكومات الإسرائيلية اليمينية: ..... 49
*المطلب الثاني: المحدادت السياسية وقوانين الكنيست: ..... 54
المبحث الثالث: محددات التطرف الديني: ..... 59
*المطلب الأول: محددات التطرف الديني وحركة غوش أمونيم: ..... 59
الفصل الرابع: ..... 66
رؤية حزب الليكود للتسوية السياسية مع الفلسطينيين: ..... 66
المبحث الأول: رؤية شارون للتسوية السياسية: ..... 66
*المطلب الأول: التعريف بإرئييل شارون: ..... 66
*المطلب الثاني: توجهات شارون نحو السلام: ..... 70
المبحث الثاني: رؤية بنيامين نتنياهو للتسوية السياسية: ..... 75
*المطلب الأول: القدس من رؤية نتياهو للسلام: ..... 76
*المطلب الثاني: اللاجئون من رؤية نتياهو للسلام: ..... 79
المبحث الثالث: أبرز مشاريع التسوية الإسرائيلية ..... 82
المبحث الرابع: رؤية الأحزاب اليمينية للتسوية السياسية: ..... 86
*المطلب الأول: حزب البيت اليهودي (المفدال الجديد) للتسوية السياسية: ..... 86
*المطلب الثاني: رؤية حزب شاس للتسوية السياسية: ..... 87
*المطلب الثالث: رؤية حزب إسرائيل بيتنا للتسوية السياسية ..... 89

الفصل الخامس: ..... 91
انعكاس رؤية الأحزاب اليمينية الإسرائيلية على عملية السلام والحقوق الفلسطينية وعلى إسرائيل كدولة ومجتمع..... 91
المبحث الأول: رؤية الأحزاب الإسرائيلية وأثرها على عملية السلام:..... 91
المبحث الثاني: رؤية الأحزاب الإسرائيلية وأثرها على الحقوق الفلسطينية: ..... 95
المبحث الثالث: رؤية الأحزاب الإسرائيلية وأثرها على المجتمع الإسرائيلي: ..... 100
الخاتمة:..... 104
التوصيات: ..... 105
المصادر والمراجع:..... 107